الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....



ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: .....
تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطالب:

❖ **خليلي محمد**

تحت عنوان:

أثر التبعية المفرطة لقطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2024/2012

لجنة المناقشة:

عايد لمين	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســـا**
الياس بن عبد الرحمان	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا**
بلقليل نوردين	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2026/2025


بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أهدي ثمرة جهدي إلى التي حملتني وهنا على وهن

وتعبا على تعب الغالية الحنون بارك الله لك في صحتك وعمرك ورزقك الجنة

إلى من كبرني ورباني على حب العلم وسهر على رعايتي

إلى والدي، حفظك الله ،

الى اخوتي و عائلتي

لولاكم بعد الله ما كنت وصلت إلى هذا المقام...

فلكم مني هذا الجهد، وفاءً ودعاءً وامتنانًا .

وإلى كل من ساندنا في مشوار دراستنا.

خليلي محمد

شكر و تقدير

اللهم إنا نسألك إيمانا دائما وقلبا خاشعا وعلما نافعا ونستعين بعافيتك ونتجرع من علمك ونحمدك

على تسهيلك لطريقنا راجين منك العفو والمغفرة.

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم" : من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى الكم بمعروف فكافئوه فان لم تستطيعوا فادعوا له."

وتطبيقا لهذا الحديث وعرفانا بالجميل نتقدم بالشكر الجزيل إلى:

مشرفي الفاضة الأستاذ الياس بن عبد الرحمان،

على ما قدّمه لي من توجيهٍ كريم وملاحظاتٍ قيّمة،

وعلى دعمه المتواصل الذي كان له الأثر الكبير في إتمام هذا العمل العلمي.

و شكرا جزيلا لكل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد.

.

خليلي محمد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	–
الشكر والتقدير	–
المقدمة العامة	**1**
الفصل الأول: المحروقات: المفاهيم، الأهمية، الأسواق ومحددات الأسعار	
تمهيد الفصل	**5**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لقطاع المحروقات	**7**
المطلب الأول: مفهوم المحروقات وأنواعها	**7**
المطلب الثاني: خصائص قطاع المحروقات	**19**
المطلب الثالث: تطور صناعة المحروقات عالميًا	**21**
المطلب الرابع: أهمية وأبعاد قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	**23**
المبحث الثاني: أسواق المحروقات ومحددات أسعارها	**24**
المطلب الأول: أنواع أسواق النفط والغاز وأنواعها	**24**
المطلب الثاني: آليات تسعير النفط والغاز في الأسواق العالمية	**33**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار المحروقات (اقتصادية، سياسية، جيوسياسية)	**35**
المطلب الرابع: اثار تقلبات أسعار المحروقات وانعكاساتها على الدول المنتجة	**40**
خلاصة الفصل	**44**

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد الفصل	**46**
المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	**48**
المطلب الأول: مفهوم وأهمية النمو الاقتصادي	**48**
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي (الكلاسيكية، الكينزية، الحديثة)	**53**
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي	**55**
المطلب الرابع: العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي	**57**
المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر	**59**
المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر منذ الاستقلال	**59**
المطلب الثاني: هيكل الاقتصاد الجزائري ودور القطاعات الإنتاجية	**61**
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي في الجزائر	**63**
خلاصة الفصل	**69**
الفصل الثالث: تأثير قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر (2012-2024)	
تمهيد الفصل	**71**
المبحث الأول: مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	**72**
المطلب الأول: مكانة المحروقات في الصادرات الجزائرية	**72**
المطلب الثاني: مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي	**76**
المطلب الثالث: تأثير المحروقات على المالية العامة في الجزائر	**80**
المطلب الرابع: دور المحروقات في ميزان المدفوعات	**86**
المبحث الثاني: أثر تقلبات قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي 2012-2024	**89**

فهرس المحتويات

المطلب الأول: تحليل تطور أسعار النفط وأثرها على النمو الاقتصادي	**89**
المطلب الثاني: العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي والإيرادات النفطية في الجزائر (2012-2024)	**94**
المطلب الثالث: الأزمات النفطية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري	**97**
المطلب الرابع: آفاق تنويع الاقتصاد وتقليل التبعية لقطاع المحروقات	**100**
خلاصة الفصل	**102**
الخاتمة العامة	**103**
قائمة المراجع والمصادر	**107**
الملخص	**110**
الملحق	**112**

فهرس الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (01): التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي الخام (الفترة 2018-2022)	**62**
جدول رقم (02): يوضح مكانة المحروقات في الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012-2024	**71**
جدول رقم (03): مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2012-2024	**74**
جدول رقم (04): يوضح تأثير المحروقات على المالية العامة في الجزائر (2012-2024)	**77**
جدول رقم (05): يوضح دور المحروقات في ميزان المدفوعات في الجزائر (2012-2024)	**80**
الجدول رقم(06): تطور أسعار البترول(2012-2024)	**83**
الجدول (07): مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات	**84**
جدول رقم (08): العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي والإيرادات النفطية في الجزائر (2012-2024)	**86**
جدول رقم (09): يوضح أبرز الأزمات النفطية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري	**88**
جدول رقم (10):أهم القطاعات المرشحة لتنويع الاقتصاد الجزائري	**90**

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	متطلبات استمرار عملية التنمية.	50
2	خصائص التنمية	61
3	مصادر تمويل التنمية	66
4	تطور إنتاج وصادرات الجزائر من الغاز الطبيعي (2019-2024)	27
5	مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2012-2024)	85
6	تأثير المحروقات على المالية العامة في الجزائر (2012-2024)	88
7	دور المحروقات في ميزان المدفوعات في الجزائر (2012-2024)	91
8	تطور أسعار النفط العالمية (2012-2024)	93

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملاحق	الصفحة
01	خصائص التنمية	61
02	مصادر تمويل التنمية	66
03	تطور إنتاج وصادرات الجزائر من الغاز الطبيعي (2019-2024)	27
04	مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2012-2024)	85
05	تأثير المحروقات على المالية العامة في الجزائر (2012-2024)	88
06	دور المحروقات في ميزان المدفوعات في الجزائر (2012-2024)	91
07	تطور أسعار النفط العالمية (2012-2024)	93

مقدمـــة

المقدمة العامة:

يعد قطاع المحروقات من أهم القطاعات الاقتصادية في العديد من دول العالم، خاصة الدول التي تمتلك احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، حيث يشكل هذا القطاع مصدرًا رئيسيًا للطاقة وعاملًا أساسيًا في دعم النشاط الاقتصادي العالمي. وقد أدى التطور الصناعي والتكنولوجي إلى زيادة الطلب على مصادر الطاقة، مما جعل المحروقات تلعب دورًا محوريًا في تحقيق النمو الاقتصادي وتمويل مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية.

وتحتل الجزائر مكانة مهمة ضمن الدول المنتجة للمحروقات، إذ يعتمد اقتصادها بدرجة كبيرة على عائدات النفط والغاز الطبيعي، التي تمثل نسبة معتبرة من الصادرات والإيرادات العامة للدولة. وقد ساهم هذا القطاع منذ الاستقلال في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم ميزانية الدولة، وتحقيق مستويات معينة من النمو الاقتصادي.

غير أن الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتقلبات التي تعرفها الأسواق العالمية للطاقة، حيث تتأثر أسعار النفط والغاز بعدة عوامل اقتصادية وسياسية وجيوسياسية. وقد شهدت هذه الأسعار خلال السنوات الأخيرة تقلبات كبيرة انعكست بشكل مباشر على مؤشرات الاقتصاد الجزائري، مثل معدلات النمو الاقتصادي، والإيرادات العمومية، وميزان المدفوعات.

وفي هذا الإطار تبرز أهمية دراسة العلاقة بين قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر، خاصة في ظل التغيرات التي عرفتها الأسواق العالمية للطاقة خلال الفترة الأخيرة، وما نتج عنها من تأثيرات على الاقتصاد الوطني. ومن هنا تأتي هذه الدراسة لمحاولة تحليل دور قطاع المحروقات في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر، مع إبراز أثر تقلبات أسعار النفط والغاز على مختلف المؤشرات الاقتصادية.

إشكالية الدراسة

انطلاقًا من الدور الكبير الذي يلعبه قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة كما يلي:

❖ **ما مدى تأثير قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012–2024؟**

فرضيات الدراسة

للإجابة عن إشكالية الدراسة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

1. يعتمد الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات.
2. تؤثر تقلبات أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر.
3. ارتفاع إيرادات المحروقات يؤدي إلى تحسن مؤشرات الاقتصاد الجزائري.
4. يشكل تنويع الاقتصاد أحد الحلول للتقليل من تأثير تقلبات أسعار المحروقات على النمو الاقتصادي.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

1. إبراز الدور الاقتصادي لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.
2. توضيح العلاقة بين قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي.
3. تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط والغاز على الاقتصاد الوطني.
4. المساهمة في فهم طبيعة اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد الطاقوية.
5. تقديم صورة واضحة حول تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر.
6. إبراز ضرورة تنويع الاقتصاد وتقليل التبعية لقطاع المحروقات.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:

1. التعرف على المفاهيم الأساسية المرتبطة بقطاع المحروقات.

2. دراسة أسواق النفط والغاز والعوامل المؤثرة في أسعارها.
3. توضيح الإطار النظري للنمو الاقتصادي ومحدداته.
4. تحليل واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.
5. دراسة مساهمة قطاع المحروقات في مختلف المؤشرات الاقتصادية.
6. تحليل أثر تقلبات أسعار المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012–2024.

منهج البحث

من أجل معالجة موضوع الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي**، وذلك من خلال عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بقطاع المحروقات والنمو الاقتصادي، ثم تحليل البيانات والمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2012–2024، بهدف توضيح طبيعة العلاقة بين قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي.

محاور الدراسة

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية كما يلي:

- **الفصل الأول** :يتناول المحروقات من حيث المفاهيم الأساسية والأهمية الاقتصادية، إضافة إلى دراسة أسواق المحروقات ومحددات أسعارها.
- **الفصل الثاني** :يتناول النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث يتم عرض الإطار النظري للنمو الاقتصادي، ثم تحليل واقع النمو الاقتصادي في الجزائر ومؤشراته المختلفة.
- **الفصل الثالث** :يركز على دراسة تأثير قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **2012–2024**، من خلال تحليل مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري وأثر تقلبات أسعاره على معدلات النمو الاقتصادي.

الفصل الأول

المحروقات: المفاهيم، الأهمية، الأسواق ومحددات الأسعار

الفصل الأول: المحروقات: المفاهيم، الأهمية، الأسواق ومحددات الأسعار

تمهيد الفصل :يعتبر قطاع المحروقات المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي المعاصر، حيث يمثل المصدر الأول للطاقة والمادة الخام للعديد من الصناعات التحويلية. يهدف هذا الفصل إلى وضع إطار مفاهيمي شامل لقطاع المحروقات من خلال استعراض أنواعها وخصائصها التقنية والاقتصادية، مع تسليط الضوء على تطور هذه الصناعة عالمياً ومكانتها الإستراتيجية في الاقتصاد الجزائري. كما يسعى الفصل إلى تحليل آليات عمل أسواق النفط والغاز، وفهم المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية التي تتحكم في مستويات الأسعار، وصولاً إلى رصد آثار تقلباتها على الدول المنتجة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لقطاع المحروقات

إن التعرض لموضوع المحروقات يتطلب منا وجوب التطرق إلى أنواعها وخصائصها والفاعلون فيها، ونخص بالذكر البترول والغاز الطبيعي نظرا للدور الكبير الذي لعبه هذين الموردين في تطور النشاط الصناعي والاقتصادي وانتقال المجتمع البشري من مرحلة إلى أخرى.

المطلب الأول: مفهوم المحروقات وأنواعها

الفرع الأول :تعريف النفط:

تعددت التعاريف والمفاهيم المرتبطة بهذه المادة الحيوية التي ساهم اكتشافها في تغيير مسار حياة البشرية، حيث أطلق عليها البعض اسم "الذهب الأسود" نظرًا لقيمتها الاقتصادية الكبيرة التي أصبحت تضاهي قيمة الذهب في الاقتصاد العالمي. وبالعودة إلى معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية، نجد أن كلمة النفط تعني البترول أو زيت البترول، أي أن مصطلحات (النفط، البترول، زيت البترول Petroleum) تحمل المعنى نفسه. ومن أجل توحيد المفاهيم يمكن القول إن برميل النفط يعادل برميل البترول. [1]

إن كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية Petroleum وتعني Petr صخر+ زيت Oleum أي بمعنى زيت الصخر[2]. ويُعرف النفط كالتالي:

– يُعرف النفط أو الزيت الخام، والذي يُطلق عليه أدبيًا اسم "الذهب الأسود"، بأنه سائل كثيف قابل للاشتعال، لونه أسود مائل إلى الأخضر، يوجد في الطبقات العليا من القشرة الأرضية. ويعد من أهم مصادر الطاقة الأولية في العالم، كما يمثل مادة خام أساسية تدخل في صناعة العديد من المنتجات الكيميائية، مثل الأسمدة ومبيدات الحشرات، إضافة إلى مختلف المواد البلاستيكية والأنابيب والأقمشة والنايلون والحرير الصناعي والجلود الاصطناعية والأدوية.

---

[1] وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر- ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم: العلوم الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص4.

[2] أمينة مخلفي، محاضرات حول: مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم: العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 6.

– يتمثل النفط في مادة سائلة تتكون أساسًا من الهيدروكربونات السائلة، ويُعرف بالنفط الخام. وتتميز هذه المادة برائحة خاصة ومميزة، كما تتنوع ألوانها بين الأسود والأخضر والبني والأصفر. ويُعرف النفط أيضًا بلزوجته التي تختلف حسب كثافته النوعية، والتي ترتبط بنسبة ذرات الكربون الموجودة فيه؛ فكلما ارتفعت نسبة الكربون ازدادت كثافته وثقله، والعكس صحيح[3].

– والبترول هو سائل قاتم اللون ولكنه يحتوي على العديد من المركبات الكيماوية منها ما هو غاز كالبوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران[4].

– البترول هو سائل يتكون أساساً من الهيدروكربونات وكذلك نسبة صغيرة من الكبريت والاوكسجين والنتروجين، تتكون وتتجمع في باطن الارض ويظل في مكانه إلى أن يخرج إلى سطح الأرض بفعل العوامل الطبيعية كالشقوق، الفوالق أو الكسور الأرضية أو يستخرجها الانسان بحفر الآبار. يوجد البترول في الطبيعة إما في حالة صلبة، أويوجد في حالة سائلة كخام البترول أو في حالة غازية (الغازات الطبيعية).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص التعريف التالي:

يعتبر البترول من المواد الطاقوية العالمية، حيث يتكون من عدة مكونات أهمها الهيدروجين والكربون لتسمى المواد المكونة لهذه المادة الطاقوية بالمواد الهيدروكربونية، ويمكن أن يتخذ صورة سائلة، صلبة أو غازية، بالاضافة إلى أنه يتسم بقابليته للاشتعال، يميل إلى اللون الأسود، البني أو الأخضر الداكن.

د– نشأة النفط:

عرف الإنسان النفط منذ العصور القديمة، حيث كان يتم جمعه من التسربات والمنافذ الموجودة في سطح الأرض. وقد أشارت التوراة إلى استعمال النبي نوح عليه السلام للقطران في طلاء سفينته وسد شقوقها. كما قام الفرس بعبادة النار الناتجة عنه واعتبروها أزلية لصعوبة إخمادها، وهو ما فسره العلماء لاحقًا باشتعال الغازات النفطية المتصاعدة من باطن الأرض. واستُخدم النفط في مصر والعراق وبلاد فارس في العديد من المجالات،

[3] حمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1983، ص8.

[4] وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 4.

من بينها التدفئة والإضاءة والبناء، إضافة إلى تحنيط الموتى وطلاء التوابيت والسفن وسد شقوق المعابد، كما استُعمل لعلاج الجروح لاحتوائه على مادة الكبريت المعروفة بفعاليتها في القضاء على البكتيريا.[5]

كما استخدم النفط في بعض الأغراض الحربية مثل غمس السهام وإشعالها قبل قذفها فوق أسوار المدن المحاصرة للدفاع عن المدن المحاصرة (كما فعل الرومان في دفاعهم عن القسطنطينية أمام المسلمين).[6]

ورغم أن النفط كان معروفًا ومستعملًا منذ القدم في عدة مناطق من العالم، إلا أن اكتشاف مكامنه الحقيقية لم يتم إلا خلال منتصف القرن التاسع عشر. وقد جاء هذا الاكتشاف أثناء عمليات الحفر بحثًا عن المياه في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قام العقيد Edwin Laurentine Drake بحفر أول بئر نفطية سنة 1859 بولاية Pennsylvania، وتحديدًا بمدينة .Titusville وقد تم العثور على النفط على عمق بسيط نسبيًا، الأمر الذي شكل بداية الاهتمام الواسع بهذه الثروة. وسرعان ما ازداد الطلب على النفط بعد إدراك أهميته الكبيرة في تلبية حاجات الإنسان من مصادر الطاقة، لتتوسع بعدها عمليات البحث والتنقيب عنه في مختلف أنحاء العالم، ويصبح من أبرز العوامل التي أثرت في تطور حياة البشرية.[7]

وتوالت اكتشافات البترول فى باقى دول العالم توالت الاكتشافات تباعا على النحو التالى:

- كندا عام 1910
- رومانيا عام 1860
- بيرو عام 1863
- روسيا عام 1868
- ايران عام 1908
- فنزويلا عام 1914
- العراق عام 1923
- السعوديه عام 1936

[5] حمدي البنبي، " البترول المصري (تجارب الماضي وآفاق المستقبل) "، الطبعة الثانية، دار المعارف القاهرة، 1999 ، ص 33

[6] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص9.

[7] وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره ، ص 8.

- قطر عام 1940
- الجزائر عام 1956
- ليبيا عام 1985

ذ- مكونات النفط:

ويتكوّن بشكل رئيسي من خليط من الهيدروكربونات، ويحتوي بشكل أساسي على العناصر التالية بنسبها الموضحة: [8]

- **الكربون:** والذي يشكل أعلى نسبة بحيث تصل إلى 85%-90%.
- **الهيدروجين:** تصل نسبته إلى حوالي 10% إلى 15%.
- **الأكسجين:** والذي تتراوح نسبته بين الصفر و 1.5%.
- **الكبريت:** والذي تقدر نسبة وجوده بـ 0.1% إلى 3%.
- **النيتروجين:** والذي تتراوح نسبته بين 0.1% إلى 5.%

ر- خصائص النفط:

يتميز النفط بمميزات هامة ترفه فوق مصاف الطاقة البديلة نظر لما يلي:[9]

- تركيبه الكيماوي فريد حيث ان الهدروجين المدمج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجاناً وقد يحاول الانسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهضة جداً؛
- يؤدي ارتفاع الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء؛
- النفط مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها الطبيعة الدولية وأهمية خاصة؛

[8] سناء أيمن، من ماذا يتكون النفط، نقلاً عن :

http://mawdoo3.com/من_ماذا_يتكون_النفط, 2026/03/14 تم الاطلاع في.

[9] مشدن وهيبة، أثر أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 23.

- يعتبر النفط مصدر نابض يتناقص بكثافة استعماله؛
- تبلغ مشتقات النفط حوالي 80000 منتوج؛
- النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الانتاجي السائد؛
- تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية.[10]

الفرع الثاني: أنواع النفط، مقياسه والعوامل المحددة لجودته

أولا- أنواع النفط:

إن مادة تكون على أشكال أو صور مختلفة يمكن سردها فيما يلي:

- صلبة او شبه صلبه /مادة الاسفلت.
- سائله /كالبترول الخام.
- غازيه / الغاز الطبيعي.

– الشكل السائل يسمى البترول الخام له رائحة خاصة ولونه متنوع بين الاسود والاخضر ويتكون من عنصري الهيدروجين والكربون. كما وأنها مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام وهذه الكثافة متوقعة ومحددة بمقدار نسبة الكربون في مادة النفط الخام فكلما زادت نسبة ذرات الكربون أدت إلى ثقله والعكس بالعكس.

– الشكل الغازي ويطلق عليه الغاز الطبيعي Natural Gas ويتكون من مجموعه مركبات أهمها الميثان والبروبان والبيوتان والنيتروجين واوكسيد الكاربون والكبريت.

ثانيا- العوامل التي تحدد جودة النفط:

- يتحدد تصنيف النفط وجودته بعدة عوامل أساسية، من أهمها الكثافة النوعية، وهي نسبة وزن حجم معين من المادة إلى وزن الحجم نفسه من الماء عند درجة حرارة متساوية، وغالبًا ما تعتمد درجة 60 فهرنهايت كمقياس قياسي. وتزداد الكثافة النوعية بارتفاع عدد ذرات الكربون في النفط، مما يجعله أكثر لزوجة، بينما

[10] مشدن وهيبة، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

يؤدي انخفاض نسبة الكربون إلى انخفاض الكثافة وقلة اللزوجة، وهو ما يؤثر بدوره على تكلفة استخراج النفط وسعره.

- كما تعتمد جودة النفط على درجة الكثافة النوعية التي يتم التعبير عنها وفق مقياس معهد البترول الأمريكي المعروف بـ .(American Petroleum Institute) API وتشير القيم المرتفعة لهذا المقياس إلى أن النفط أخف وأفضل جودة، في حين تدل القيم المنخفضة على أن النفط أثقل وأكثر كثافة.
  - رمز البترول الخفيف 34-60؛
  - رمز والبترول المتوسط 28-34؛
  - رمز البترول الثقيل1-28 ويكتب عادة مقدار الـ (Apl) مقابل سعر البترول.

- نقطة الانسكاب:

ويقصد بها درجة انسياب المادة النفطية كمادة سائلة وهي مرتبطة بالمادة الشمعية المتواجدة بالنفط الخام,وتدل على مقدار لزوجته واقل درجة حرارة ينسكب بها النفط لهذا فان ارتفاع نقطة الانسكاب تعني ارتفاع نسبة المادة الشمعية وكذالك ارتفاع لزوجة النفط وتكون مؤثرة على:

- خفض وتدني نوعية وجودة النفط الخام؛
- خفض سعر النفط الخام؛
- زيادة التكاليف الانتاجية.

- مقياس الوحدة البترولية:

تتمثل الوحدات القياسية للنفط فيما يلي:[11]

- الحجم:

أ-وحدة القياس الأمريكية (Barrel): البرميل الأمريكي الذي يعادل (42) غالون =(159) لتر.

ب- المتر المكعب: يساوي 6،28برميل، وهذا المعيار يستعمل في بعض البلدان خاصة في منطقة أوروبا الغربية كفرنسا وألمانيا... الخ.

[11] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

- الوزن:

وهي وحدة قياس شائعة الاستعمال عالميا أيضا ويعتمد مقياس الطن Ton كوحدة قياسية لها رغم تنوع ذلك المقياس الطني، كما يمثل مليون برميل في اليوم = 50 مليون طن من النفط في العام .1 والقياس بالوزن ذو ثلاثة أنواع:

الطن ويقسم إلى :

- طن طويل Long Ton = 1006 كيلو غرام.
- طن متري Metric Ton = 999كغم.
- طن قصير Short Ton = 906 كغم.

- قياس الغازات (الغاز الطبيعي):

أما وحدة القياس للغازات الطبيعية، فقد أعتمد وشاع استعمال القدم المكعب أو المتر المكعب ونظرا لضخامة إنتاج الغازات الطبيعية فتعتبر وحدة القياس 1000 وحدة، إما أن يقال أو يعتمد 1000 قدم مكعب أو 1000متر مكعب .هذا وإن المتر المكعب م^3.

ثالثا- أهمية النفط الاقتصادية

وتنعكس أهمية النفط الاقتصادية في جوانب متعددة نستعرضها كالأتي:

أ- النفط مصدر رئيسي وحيوي للطاقة :تعتبر الطاقة أحد المقومات الأساسية للحضارة الإنسانية فهي عامل جوهري في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي بل هي أحد عناصر العملية الإنتاجية .قد أصبحت الطاقة مظهرا ومؤشرا عاما لمعرفة وقياس مدى تقدم وتطور مستوى المجتع الإنساني مع تحديد نوع ذلك التطور والتقدم.

يمكن تقسيم المصادر الطاقوية التي استعان بها الانسان واستخدمها في مختلف نشاطاته إلى قسمين رئيسين:[12]

[12] حمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 63.

- تتمثل المصادر الطاقوية القديمة أو الأولية في تلك التي استُخدمت منذ بدايات التاريخ البشري، وكان تأثيرها محدودًا نسبيًا، مثل القوى العضلية للإنسان والحيوان، وطاقة الرياح والمياه والمساقط المائية. وقد اعتمد استغلال هذه المصادر على جهود بسيطة، بينما لعبت الطبيعة الدور الأساسي في توفيرها للإنسان.

- أما المصادر الطاقوية الحديثة فهي التي بدأ استخدامها خلال العصور الحديثة، والتي تطلب استغلالها تقنيات متطورة ومعدات إنتاجية معقدة. وتشمل هذه المصادر الطاقة الصلبة والسائلة والغازية، مثل الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى الكهرباء الناتجة عن مصادر متعددة كطاقة الرياح والطاقة المائية.

ب- يعد النفط مادة أولية أساسية للعديد من الأنشطة الصناعية، إذ لا يمكن استخدامه مباشرة إلا بعد مروره بعدة مراحل إنتاجية وصناعية متتالية، تختلف كل مرحلة عن الأخرى من حيث طبيعتها ووظيفتها. وقد ساهمت الصناعات البتروكيميائية المعتمدة على النفط في دعم التنمية الاقتصادية، نظرًا لأهمية منتجاتها في مختلف المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، فضلاً عن دورها في زيادة الإنتاج الصناعي والدخل القومي.

ت- يمثل النفط مصدرًا مهمًا لتمويل الاقتصاد، حيث يساهم بشكل كبير في تكوين رأس المال وتحقيق التراكم الرأسمالي، خاصة في الدول المنتجة والمصدرة له. كما تختلف القيمة المضافة للنفط حسب مراحل تصنيعه، إذ تكون محدودة في حالته الخام وترتفع عند تحويله إلى مشتقات نفطية أو منتجات بتروكيميائية. ويظهر الدور المالي للنفط بوضوح في اقتصادات الدول النفطية التي تعتمد عليه في تمويل الميزانية العامة والخطط التنموية.

ج- يعتبر النفط من أهم السلع في التجارة العالمية، لما له من دور فعال في تنشيط حركة التبادل التجاري محليًا ودوليًا. فالنفط ومشتقاته يتم تداولها ونقلها إلى مختلف دول العالم، وتشكل نسبة معتبرة من حجم السلع المتبادلة ومن إجمالي مصادر الطاقة المستخدمة عالميًا.

الفرع الثالث : الغاز الطبيعي

اولا- تعريف الغاز الطبيعي

يُعد الغاز الطبيعي أحد أهم مصادر الطاقة التابعة للوقود الأحفوري، ويتكون من مجموعة من المركبات المختلفة. ويعتبر غاز الميثان المكون الأساسي له، إذ يتشكل من ذرة كربون واحدة وأربع ذرات هيدروجين (CH4). كما يحتوي الغاز الطبيعي على نسب أقل من سوائل الغاز الطبيعي وبعض الغازات غير الهيدروكربونية مثل ثاني أكسيد الكربون وبخار الماء. ويُستخدم الغاز الطبيعي بشكل واسع كمصدر للوقود وفي الصناعات الكيميائية المختلفة، نظرًا لأهميته الاقتصادية وتنوع مكوناته الكيميائية، وأهمّها كالآتي:[13]

- غاز الميثان: وهو مركب كيميائي يتكون من ذرة كربون واحدة و4 ذرات هيدروجين، ويُعرف بالصيغة الكيميائية(CH4) ، ويُعدّ المكوّن الأكبر للغاز الطبيعي.
- مُتكثّف الغاز الطبيعي: وهو خليط قليل الكثافة ناتج عن العديد من السوائل الهيدروكربونية.
- الغازات غير الهيدروكربونية: وتتمثّل في غاز ثاني أكسيد الكربون، وبخار الماء.

يطلق اسم الغاز الطبيعي على التجمعات الباطنية للغاز، وهو خليط من مواد هيدروكربونية في حالة غازية، ولكنه يحمل معه في الغالب بعض السوائل البترولية التي تخرج من الغازات في هيئة أبخرة مكثفة، وتكون ما يسمى بـ "الجازولين الطبيعي ."وهو يختلف عن الغاز الصناعي الذي يستخرج من الفحم أو من البترول الخام.

يتكون الغاز الطبيعي من عدة عناصر، وتختلف نسبة تكوين هذه العناصر بعض الشيء من حقل إلى آخر؛ وأهم العناصر المكونة له هو غاز الميثان وتكون نسبته ما بين (70–90%)، يليه الإيثان، والبروبان، والبيوتان، وتكون هذه العناصر في الحالة الغازية. أما باقي الهيدروكربونات التي يتكون منها الغاز الطبيعي، وأهمها البنتان، فتكون في الحالة السائلة، وهو ما يعرف باسم "الجازولين الطبيعي" وهو سائل باهت اللون.

إن المكونات الرئيسية للغاز الطبيعي في الأحوال الاعتيادية (من حيث الحرارة والضغط) تشمل الميثان والإيثان وكميات من البروبان والبيوتان والهكسان. أما الشوائب التي قد يحتويها، فتتمثل في غاز الهيدروجين، وثاني

[13] "Natural gas explained", www.eia.gov,2020-12-9 ،Retrieved 2026-3-15. Edited.

أكسيد الكربون، والنيتروجين، وغازات أخرى بنسب أقل مثل الأوكسجين، وأول أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت[14].

ويتركب الغاز الطبيعي في حالته التحليلية مما لا يقل عن 95% من الهيدروكربونات، أما الـ 5% الباقية فتتمثل في النيتروجين وثاني أكسيد الكربون، ويصحبها في بعض الحالات نسب ضئيلة من كبريتيد الهيدروجين. والمادة الهيدروكربونية الرئيسية هي غاز الميثان الذي يعد أنظف "البرافينات" وأكثرها تطايراً. أما البرافينات الأثقل التي تتميز بدرجة غليان أعلى (وهي الإيثان، البروبان، البيوتان، الهكسان، والهبتان) فإنها توجد بنسب متناقصة؛ إذ يمثل الميثان ما يتراوح بين (70%–100%)من حجم المواد الهيدروكربونية في الغاز الطبيعي، بينما نادراً ما تشكل الهيدروكربونات الأثقل أكثر من (1–2%)حجماً، وقد تكون ضئيلة جداً بحيث تتراوح بين (0.1–0.2%) فقط .

ويعتبر الغاز الطبيعي مزيجاً معقداً من الهيدروكربونات مع كمية قليلة من المركبات غير العضوية التي تتواجد في مكامن صخرية تحت سطح الأرض. وغالباً ما يكون الغاز الطبيعي متواجداً مع النفط الخام، إما مذاباً فيه أو طافياً فوق سطحه، وفي هذه الحالة يسمى)غازاً مصاحباً .(كما توجد حقول تحتوي فقط على الغاز الطبيعي، وتكون من نوع البرافينات الخفيفة القابلة للاشتعال بسهولة بوجود الهواء، ويعتبر غاز الميثان أكثر مكوناتها توفراً.

وفي حال تواجد الغاز في مكامن خاصة به (غير مرتبطة بالنفط)، فإنه يُدعى عندها بـ (الغاز الحر)

ثانيا– المزايا الخاصة للغاز الطبيعي :

إن التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة، خاصة في مجالات تكرير الغاز الطبيعي وتسييله ونقله عبر الناقلات المتخصصة، يعكس مستقبلًا واعدًا للصناعة الغازية ويفتح المجال أمام توسع الأسواق القارية للغاز الطبيعي. وقد ساهم هذا التطور في تشجيع اكتشافات جديدة وتوسيع استخدامات الغاز الطبيعي على نطاق واسع، إضافة إلى إحداث تغيرات في أنماط استهلاك المنتجات البترولية. كما أصبح الغاز الطبيعي يؤدي دورًا مهمًا في الاقتصاد الوطني باعتباره مصدرًا أساسيًا للطاقة، وعنصرًا رئيسيًا في قيام صناعات

[14] فاطمة ايوب يعقوب يوسف. د. حميد عطية عبد الحسين الجوراني مفهوم الغاز الطبيعي ونشأته وخصائصه واستعمالاته والصناعات المرتبطة بالغاز الطبيعي مجلة الدراسات المستدامة . السنة الرابعة / المجلد الرابع / العدد الثالث / ملحق (١) . سنة 2022م ص ص 647-648

إستراتيجية تعتمد عليه كمادة خام ومصدر للطاقة في الوقت نفسه، فضلًا عن مساهمته في حماية البيئة والحد من التلوث بما يتماشى مع التوجهات العالمية الحديثة[15].

تستقى المزايا الخاصة للغاز الطبيعي أساساً من خواصه المعروفة كوقود نظيف ونقي ، ومن حالته الفيزيائية ذاتها.

اذ يعتبر الغاز في الوقت الراهن الوقود المثالي في الاستعمال ، لما يتصف به من خصائص ، حيث يتوفر بكميات كبيرة مع سهولة استخراجه ونقله ، كما يتمتع بتركيبة كيميائية بسيطة نسبيا وبطاقة حرارية عالية ، وهذا بسبب خاصية الاحتراق السهل و الكامل له ، ولا يتطلب عمليات معالجة كثيرة قبل استعماله مقارنة مع الفحم الحجري والنفط الخام ، وكونه خال من الشوائب فهو لا يعطي عند احتراقه أي بقايا وهذا ما يكسبه خاصية الاحتراق النظيف[16]

تؤدي الخصائص المميزة للغاز الطبيعي إلى تنوع استعمالاته بين استخدامات دقيقة ومتخصصة وأخرى عامة، حيث تختلف أهمية الغاز الطبيعي حسب طبيعة كل استعمال. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للدول ذات الاحتياطات المحدودة، إذ تضطر إلى اتباع سياسة انتقائية في استغلال هذا المورد الطاقوي.

أما بالنسبة للجزائر، ونظرًا لما تمتلكه من احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي، فمن مصلحتها توسيع مجالات استعماله بما يساهم في دعم التنمية الصناعية والاقتصادية. ويبرز هنا التساؤل حول مدى قدرة الغاز الطبيعي على تعويض مصادر الطاقة الأخرى، خاصة مع تزايد الاعتماد العالمي عليه.

وقد شهدت الجزائر منذ الاستقلال تطورًا ملحوظًا في المجال الغازي، بفضل ما تزخر به من احتياطات ضخمة تُقدر بحوالي 4500 مليار متر مكعب، إضافة إلى سعيها لترشيد استغلال هذا المورد لخدمة التنمية الحالية والمستقبلية، سواء كمصدر للطاقة أو كمادة أولية للصناعات الكيميائية أو كمنتج موجه للتصدير.

كما أن التطور الذي عرفته الصناعة الغازية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، من خلال الاكتشافات الجديدة والاستثمارات الكبيرة والمشاريع والشراكات مع الشركات البترولية العالمية، جعل من استعمال الغاز الطبيعي

[15] كبوش عاشور - الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني - مرجع سابق - ص: 169

[16] امينة مخلفي. النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة - مجلة الباحث - العدد 09 - المجلد 08 – سنة 2011 - ص: 01

محليًا وتصديره أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية. وقد ازداد الاهتمام العالمي بالغاز الطبيعي باعتباره مصدرًا نظيفًا للطاقة وبديلًا مناسبًا للبترول، خاصة في ظل التوجه الدولي نحو حماية البيئة وضمان أمن الإمدادات الطاقوية.

وتدل معظم التنبؤات أنه من المنتظر أن يمكن المستقبل الطاقوي الجزائري في الغاز الطبيعي سواء على مستوى الاحتياجات المحلية (الداخلية) أو التصدير، وخاصة على مستوى الصناعات الغازية الكيماوية في صلب هذه المادة الأولية الاستراتيجية. وتشير التقديرات أن هذه المعطيات جديدة يأخذها في الاعتبار خلال السنوات الأولى للقرن الحالي (أكثر من 20 سنة منذ بداية هذا القرن)، وعليه سوف تكتسي عملية استغلال الحقول الغازية من قبل الشركة الوطنية سوناطراك أهمية بالغة ليس للمؤسسة نفسها وعمالها فحسب بل لكامل البلد[17].

ثالثا– أهمية الغاز الجزائري في السوق العالمية:

تُعد Algeria من أبرز الدول المنتجة للغاز الطبيعي، إذ تحتل المرتبة العاشرة عالميًا والأولى إفريقيًا في هذا المجال. وقد ارتفع إنتاجها من الغاز الطبيعي خلال سنة 2023 بنسبة 4% ليصل إلى 101.5 مليار متر مكعب، مقارنة بـ 97.6 مليار متر مكعب سنة 2022، وهو ما يمثل حوالي 2.5% من الإنتاج العالمي.

كما جاءت الجزائر في المرتبة السابعة عالميًا من حيث القدرة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال، بطاقة بلغت 25.5 مليون طن سنويًا. وشهدت صادراتها من الغاز المسال ارتفاعًا مع نهاية سنة 2023 لتصل إلى 13 مليون طن، ما منحها حصة تقارب 3% من السوق العالمية، الأمر الذي عزز مكانتها ضمن كبار المصدرين عالميًا.

وفي السياق نفسه، صرح Mohamed Arkab بأن متوسط إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي خلال السنوات الأخيرة بلغ نحو 137 مليار متر مكعب، بعدما كان في حدود 127 مليار متر مكعب سنة 2015، وهو ما يعكس التطور المستمر الذي يشهده قطاع الطاقة في البلاد.

وجاء إنتاج الجزائر من مختلف أنواع الغاز خلال سنة 2023 على النحو التالي:

- الغاز المسال: 13 مليون طن.

[17] كعيون عاشور – بلزوير بن علي – الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق العالمية – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد 01 – ص 157.

- غاز البترول المسال: 9.4 ملايين طن.
- المكثفات الغازية: 8.3 ملايين طن.

وتصدرت الجزائر –وفق بيان لمنصة الطاقة على موقعها– قائمة مصدري الغاز إلى إسبانيا في مارس/آذار 2024، بنسبة 42% وبحصة 12.2 تيراواط/ساعة.

وتستعمل شركات الغاز في أوروبا وحدات القياس غيغاواط وتيراواط في تعاملاتها الأوروبية (غيغاواط/ساعة يعادل 3.2 ملايين قدم مكعب من الغاز)، و(تيراواط/ساعة يعادل 3.2 مليارات قدم مكعب من الغاز)، حسب المنصة نفسها.

وتزود الجزائر أوروبا بالغاز عبر خطي أنابيب، الأول هو "ترانسميد" الذي يصلها بإيطاليا عبر البحر المتوسط مرورا بتونس بطاقة 32 مليار متر مكعب سنويا.

والخط الثاني هو "ميدغاز"، ويربط بلدة بني صاف على الساحل الغربي للبلاد بمدينة ألميرية جنوب إسبانيا بطاقة نقل سنوية تبلغ 10 مليارات متر مكعب.

المطلب الثاني: خصائص قطاع المحروقات

ترتكز قيمة أي منتوج موجه أساسًا للسوق في ظل المنافسة الكاملة على ثلاثة عناصر رئيسية تتمثل في الجودة والتكلفة والآجال، وهي الخصائص التي تمنح المنتوج قدرته التنافسية داخل السوق. وتتجسد هذه المزايا فيما يلي:

1. مزايا تنافسية مرتبطة بالتكلفة: وتتمثل في انخفاض تكاليف العملية الإنتاجية مقارنة بالمنافسين، مما يسمح بتقديم المنتوج بأسعار مناسبة.
2. مزايا تنافسية مرتبطة بالجودة: وتعني تميز المنتوج بخصائص أو خدمات معينة تجعله مختلفًا عن المنتجات الأخرى وتلبي حاجات الزبائن بشكل أفضل.
3. مزايا تنافسية مرتبطة بالمدة: وتتمثل في سرعة إنجاز وتسليم المنتوج وإيصاله إلى الزبون في الوقت المناسب.

ومن خلال هذه المحددات، نلاحظ أن المحروقات الجزائرية تتميز بالخصائص التالية[18]:

– **ميزة الموقع الجغرافي (القرب من أسواق الاستهلاك)** :إن ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوروبية يعطيها أفضلية كبيرة لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية، وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا.

أما في أوروبا الشمالية، فقد واجهت الجزائر منافسة قوية من الغاز الهولندي، وذلك لقربه من المناطق الصناعية الكبرى، خاصة في شمال فرنسا، حيث يسهل ربطه مباشرة بشبكات توزيع الغاز في الدول الأوروبية دون الحاجة إلى عمليات نقل معقدة، وهي وضعية مشابهة تقريبًا للغاز النرويجي.

ويظل الغاز الروسي من أبرز المنافسين للغاز الجزائري، نظرًا لامتلاك Russia أكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي، والذي قُدر نهاية سنة 2011 بحوالي 74.7 تريليون متر مكعب، أي ما يعادل 35.8% من الاحتياطات العالمية. كما يتميز الغاز الروسي بسهولة نقله عبر الأنابيب الممتدة نحو دول شمال وشرق أوروبا، مما يجعله أقل تكلفة مقارنة بالغاز الجزائري الذي يتطلب جزء كبير منه النقل عبر الأنابيب البحرية.

– **ميزة نوعية النفط الجزائري** :إن النفط الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من البئر الأولى في "واد قطرين" كان على درجة عالية من النقاوة حيث قدرت كثافته بـ 0.83، وهو يشمل على:

- بنزين 34%
- غازوال (مازوت) 24%
- وقود تدفئة 32% .
- زيت 8% .
- برافين 1% .

[18] بقي زكرياء. خنوفة سفيان.المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية العالية مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير بترولي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -2013. ص ص 9-10

المطلب الثالث: تطور صناعة المحروقات عالميًا

حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان الغاز الطبيعي يُنظر إليه غالبًا كمنتج ثانوي للاستخراج المصاحب للنفط، وهو ما أدى إلى محدودية الاهتمام به من حيث البحث والاستكشاف المستقل، إذ كانت كميات كبيرة منه تُحرق في الحقول النفطية أو تُستغل محليًا في نطاق ضيق. غير أن هذه النظرة بدأت تتغير تدريجيًا ابتداءً من منتصف القرن العشرين، حيث تزايد الاهتمام بالغاز الطبيعي كمصدر للطاقة، خاصة في بعض الدول الصناعية مثل United Statesالتي شهدت توسعًا ملحوظًا في شبكات نقل الغاز وتنوعًا في استخداماته، مثل توليد الكهرباء وتشغيل الصناعات والتدفئة المنزلية. وقد تعزز هذا التحول بشكل أكبر بعد صدمات أسعار النفط سنة 1973 oil crisisوما رافقها من سياسات تأميم الموارد النفطية، الأمر الذي دفع العديد من الدول المستهلكة إلى البحث عن بدائل طاقوية وتنويع مصادر الطاقة، فارتفع الاهتمام بالغاز الطبيعي باعتباره مصدرًا أكثر استقرارًا وأنظف نسبيًا من حيث التأثيرات البيئية[19].

ومع مرور الوقت ساهم التطور التكنولوجي في تعزيز مكانة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة العالمي، حيث أدت التقنيات الحديثة في الاستكشاف والإنتاج، مثل تقنيات التصوير الزلزالي ثلاثي الأبعاد، إلى تحسين القدرة على اكتشاف الحقول الغازية واستغلالها بكفاءة أكبر. كما ساعد تحسن اقتصاديات محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالغاز، إلى جانب توسع شبكات الأنابيب وتطور تقنيات نقل الغاز وخاصة تسييل الغاز الطبيعي، على زيادة الطلب العالمي عليه وتسهيل تداوله بين مناطق جغرافية متباعدة. ونتيجة لذلك شهدت احتياطيات الغاز المثبتة ارتفاعًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة، خصوصًا في مناطق الشرق الأوسط وأوراسيا، حيث تشير البيانات إلى زيادة واضحة في الاحتياطيات والإنتاج بين عامي 1994 و2014، مع تركز الاستهلاك في مناطق رئيسية مثل Europeوأوراسيا، و United Statesفي أمريكا الشمالية، إضافة إلى دول الشرق الأقصى.

وفي العقدين الأخيرين حدث تحول مهم في صناعة الغاز العالمية نتيجة ظهور وتوسع تقنيات استخراج الغاز غير التقليدي، وعلى رأسها تقنية التكسير الهيدروليكي التي سمحت بإنتاج الغاز من المكامن غير التقليدية مثل الغاز الصخري والغاز الموجود في طبقات الفحم والسجيل. وقد كان لهذا التطور أثر كبير خاصة في United States، حيث أدى إلى زيادة كبيرة في المعروض من الغاز الطبيعي، وتقليص الاعتماد على الواردات، بل

[19] بولة محمد رضا، "مستقبل قطاع الغاز الجزائري في ظل الصراعات الدولية على مصادر تسويقه"، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية (جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2024، ص 23.

وفتح المجال أمام تصدير الغاز إلى الأسواق العالمية عبر مرافق تسييل الغاز الطبيعي. كما أدى هذا التوسع في الإنتاج إلى زيادة المنافسة في الأسواق الدولية وحدوث ضغوط على الأسعار.

وفيما يتعلق بآليات التسعير، فقد ظل تسعير الغاز الطبيعي لفترة طويلة يعتمد على العقود طويلة الأجل والتفاوض بين المنتجين والمستهلكين، وغالبًا ما كان مرتبطًا بأسعار النفط نظرًا لغياب مؤشر عالمي موحد لتحديد سعر الغاز. إلا أن توسع تجارة الغاز المسال وتطور الأسواق الفورية أدى إلى ظهور مؤشرات سعرية جديدة وزيادة درجة الشفافية في الأسواق العالمية، رغم أن ارتباط أسعار الغاز بالنفط لا يزال قائمًا في العديد من العقود طويلة المدى.

إلى جانب العوامل الاقتصادية والتكنولوجية، لعبت الاعتبارات البيئية دورًا مهمًا في تعزيز الطلب على الغاز الطبيعي، حيث يتميز بانبعاثات أقل من ثاني أكسيد الكربون مقارنة بالفحم والنفط عند الاحتراق، وهو ما جعله خيارًا مفضلًا في ظل السياسات الدولية الرامية إلى الحد من التلوث ومكافحة التغير المناخي. وقد ساهم ذلك في تعزيز مكانته كمصدر طاقة انتقالي ضمن الجهود العالمية للتحول نحو أنظمة طاقة أكثر استدامة.

في ظل هذه التطورات، أصبح الغاز الطبيعي يشكل منافسًا متناميًا للنفط في العديد من المجالات، لاسيما في إنتاج الكهرباء والتدفئة والأنشطة الصناعية المختلفة، وهو ما قد يؤدي مستقبلاً إلى تراجع نسبي لمكانة النفط ضمن مزيج الطاقة العالمي. وتشير توقعات OPEC إلى أن إمدادات الغاز الطبيعي ستشهد نموًا أسرع مقارنة بالنفط خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2040، إذ يُتوقع أن يبلغ معدل نمو الغاز نحو 2.4% سنويًا مقابل حوالي 0.7% فقط للنفط. ويبرز ذلك الأهمية المتزايدة للغاز الطبيعي في منظومة الطاقة العالمية، خاصة مع تطور تقنيات نقله وتسييله واتساع مجالات استخدامه في مختلف القطاعات الاقتصادية.

المطلب الرابع: مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

قامت الجزائر منذ بداية التسعينات بتطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف التقليل من تبعية الاقتصاد الوطني للعائدات البترولية والتخفيف من تأثير تقلبات السوق النفطية العالمية وما تتحكم فيه من عوامل يصعب التنبؤ بها. ورغم هذه الإصلاحات، ظلت العائدات النفطية تمثل المصدر الأساسي لتمويل التنمية

الاقتصادية، في ظل ضعف مساهمة القطاعات الأخرى في دعم الاقتصاد الوطني. كما اعتمدت الجزائر بشكل كبير على صادرات النفط لتوفير العملة الصعبة، التي تُستخدم في تغطية تكاليف الواردات المرتفعة..[20]

تمثل عوائد النفط مصدرا أساسيا للموازنة العامة، حيث تحتل حصة الجباية البترولية قدرا كبيرا من إجمالي الإيرادات العامة والتي بلغت سنة 2017 نحو 34,4 مليار دينار جزائري.

يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر بمدى نمو قطاع المحروقات، ويتضح ذلك من خلال مساهمة قطاع المحروقات بصورة مباشرة بإنتاجه في تكوين الناتج الوطني الخام، حيث ساهم خلال سنة 2017 بنسبة قدرت بنحو 19,1% من الناتج المحلي الإجمالي[21].

ورغم الأهمية الكبيرة التي تمثلها العائدات النفطية كمصدر لتمويل الميزانية، إلا أنها تبقى موردًا غير مستقر بسبب صعوبة التنبؤ بمداخيلها المرتبطة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. كما أن النفط يُعد ثروة ناضبة، الأمر الذي يفرض ضرورة توجيه هذه الفوائض المالية نحو قطاعات إنتاجية قادرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام والمساهمة في تقليص معدلات البطالة، إلى جانب العمل على إيجاد مصادر تمويل بديلة تدعم الاقتصاد الوطني.

[20] واكد وردية. سعدي هنادي إحلال الواردات في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص - قانون أعمال- كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو 2015. ص7

[21] فاتح حركاتى. دور قطاع المحروقات في التنمية االقتصادية في الجزائر. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. المجلد -32 العدد -2 2018 .ص**447**.

المبحث الثاني: أسواق المحروقات ومحددات أسعارها

المطلب الأول: اهم أسواق النفط والغاز وأنواعها

أولاً: مفهوم السوق النفطية وانواعها:

يعرف **السوق** : بأنه مكان سواء كان حقيقياً ام معنوياً لتفاعل قوى العرض والطلب حيث يلتقي البائعون بالمشترين بشكل مباشر أو عبر وسطاء لغرض تبادل السلع والخدمات فضلاً عن العقود والصكوك، وتضمن آلية السوق تحديد الأسعار والكميات[22].

يُعد النفط سلعة تدخل ضمن سوق احتكار القلة، وهو شكل من أشكال الأسواق يتميز بوجود عدد محدود جدًا من المنتجين أو البائعين، مقابل عدد كبير من المستهلكين، إضافة إلى وجود عوائق مرتفعة أمام دخول منافسين جدد إلى السوق، فضلاً عن نقص المعلومات المتعلقة بطرق الإنتاج والتكاليف[23]، وقد تكون السلع في هذا النوع من الأسواق متجانسة أو متمايزة، كما قد يتم التنسيق بين المنتجين بشكل رسمي أو غير رسمي حول حصصهم السوقية. وتكون المنافسة غالبًا من خلال الإعلانات والدعاية بدلًا من المنافسة السعرية المباشرة، مع تجنب حدوث حروب أسعار قد تؤدي إلى احتكار كامل للسوق. وفي هذا السياق، يتمكن المنتجون من تحقيق أرباح اقتصادية على المدى الطويل، كما أن لهم تأثيرًا كبيرًا في تحديد الأسعار داخل السوق[24].

سوق النفط هو شكل من اشكال سوق احتكار القلة والذي يحتوي على عدد قليل من المنتجين ينتجون سلعةً متجانسة (النفط) ولهم القدرة على التحكم بالسعر (صنع السعر price Maker)[25]. إذ يوجد نوعان من الأسواق النفطية وهما كالآتي:

---

[22] Call T. Steven and William L. Holahan, Micro economics, Wadsworth Publishing Company, Belmont, second edition, California, 1983: P 11.

[23] Mark Hirschey and Eric Bentzen, Managerial economics, 14th Edition, Cengage Learning, New York, 2016: P 490.

[24] Jeffrey M. Perloff, Microeconomics: theory and applications with calculus, Fourth Edition, Pearson, New Jersey, 2018: PP 507 – 508.

[25] N. Gregory Mankiw and Mark P. Taylor, Economics, 3rd Edition, Cengage Learning, 2014: PP 329 – 330.

1- **سوق النفط الفورية (Spot Oil Market):** هو المكان الذي تعرض فيه براميل النفط ليتم شراءها وغالباً ما تكون هذه الأماكن موانئ كـ(روتردام وسنغافورة) حيث خدمات الشحن والخزن فضلاً عن الخدمات المالية ويشير حالياً سوق النفط الفورية الى جميع الصفقات النفطية الفورية[26].

2- **سوق النفط المستقبلية (Future Oil Market):** هو تعهد موثوق لقبول تسليم كميات محددة من النفط الخام أو مشتقاته وغالباً ما تحدد الكميات بالآلف برميل، ويتم التسليم بعد مدة معينة قد تصل الى اثنين وسبعين شهراً، ويحدد السعر بالدولار الأميركي ولا يتم التسديد إلا يوم التسليم المحدد في العقد[27]، وجرى البدء بأول عقد مستقبلي للنفط عام 1983 في سوق نيويورك، وتعد سوق نيويورك ولندن أبرز الأسواق المستقبلية للنفط في العالم.

ثانياً: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية:

تندرج الأطراف الفاعلة في اسواق النفط تحت جانبي طلب وعرض النفط والتي يمكن توضيحها كالآتي:

1- جانب العرض: ويقسم عرض النفط إلى قسمين:

أ- **منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC):** هي منظمة دولية تأسست في بغداد عام 1960 من قبل عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق وعبد الله طارق وزير البترول السعودي وخوان بابلو وزير المناجم والهيدروكربونات الفنزويلي بعد أن خفضت شركات النفط العالمية من جانبها فقط أسعار النفط الفنزويلي والشرق الاوسطي بنسبة (10%) عن أسعار نفط خليج المكسيك، وكانت المنظمة وقت تأسيسها تضم العراق والسعودية وفنزويلا والكويت وايران، واليوم تضم أربع عشرة دولة[28]، وتهدف المنظمة الى حماية مصالح الدول الأعضاء وضمان حقوقهم وحصولهم على دخل مستقر من النفط الخام، فضلاً عن تحسين العلاقات الاقتصادية بين الدول المنتجة للنفط سواء كانوا أعضاءً في أوبك ام خارجها ومواجهة احتكار الشركات العالمية، وتمتلك دول أوبك حوالي (80%)

---

[26] تحسين التاجي الفاروقي، معجم الاقتصاد المعاصر، مراجعة : د. تيسير عبد الجابر، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2009: ص 422.

[27] عبد الستار عبد الجبار موسى، العلاقة بين الأسعار الفورية والاسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية (دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك **NYMEX**)، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد (64)، بغداد، 2007: ص 23.

[28] **David Styan, France and Iraq: oil, arms and French policy making in the Middle East, Vol. (25), IB Tauris, New York, 2006: P 74.**

من احتياطيات النفط العالمية المؤكدة، فضلاً عن انتاج اكثر من (40%) من النفط الخام العالمي[29].

ب-**الدول المنتجة للنفط خارج أوبك (Non-OPEC):** تُعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والمكسيك وكندا والصين والمملكة المتحدة والنرويج والبرازيل والهند وماليزيا من أبرز الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك، وتمتاز هذه الدول عمومًا باقتصادات متقدمة مقارنة بالعديد من دول المنظمة. كما أن بعضها يجمع بين صفة الإنتاج والاستيراد في الوقت نفسه، مثل United States و China و India، في حين تبرز دول أخرى كمصدّرة للنفط مثل Russia و Mexico و Canada.

وتتميز هذه الدول بتنوع أنظمتها السياسية والاقتصادية، كما أنها تنتج ما يقارب 60% من الإنتاج العالمي للنفط، رغم أنها لا تمتلك سوى أقل من 20% من الاحتياطات المؤكدة عالميًا. وقد شكلت أزمة سنة 1986 صدمة كبيرة خاصة لكل من النرويج والمملكة المتحدة البريطانية بعد الحرب السعرية التي قادتها السعودية، مما دفع هذه الدول إلى عقد عدة اجتماعات بهدف التنسيق، دون التوصل إلى إنشاء منظمة رسمية تجمع منتجي النفط خارج أوبك. ومع ذلك، بقيت بعض الدول مثل روسيا والمكسيك والنرويج في وضع المراقب داخل أوبك من أجل المساهمة في استقرار السوق وتفادي تقلبات الأسعار والحروب السعرية[30].

2- جانب الطلب: والذي يتألف من الدول المستوردة للنفط وكالآتي:

أ- **الوكالة الدولية للطاقة (IEA International Energy Agency):** هي منظمة دولية تأسست عام 1974 على أثر ازمة أوبك عام 1973 باقتراح من هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي، وتضم المنظمة ثلاثين دولةً منها الدول الصناعية الكبرى فضلاً عن دول أوربا الغربية وتركيا والمكسيك؛ ولكنها تعمل ايضاً مع الدول غير الأعضاء كالصين والهند وروسيا، وتهدف المنظمة إلى تأمين الطاقة بشكل عام وامداد الدول الأعضاء بالنفط عبر امتلاكها خزين استراتيجي كبير حيث

[29] www.opec.org . :2026/05/15

[30] Mohamed Ramady and Wael Mahdi, OPEC in a Shale Oil World, Springer, Berlin. January 2015. PP 60 – 61.

جرى استعماله لأول مرة عام 1991 خلال حرب الخليج الثانية، كما واستعمل للمرة الثانية عام 2005 بعد إعصار كاترينا الذي ضرب سواحل الولايات المتحدة الامريكية حيث تم اطلاق مليوني برميل/يوم ولمدة شهر، وعام 2011 بعد توقف ليبيا عن انتاج النفط[31]. وتقوم الوكالة بإعداد تقارير حول أسواق النفط والتنبؤ بالأسعار، كما وتهدف الوكالة الى توفير مصادر الطاقة المتجددة بالعمل على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، فضلاً عن اهتمامها بالنمو المستدامة[32].

ب-**الشركات النفطية العالمية:** تعتبر شركة النفط القياسية التي أسسها جون ديفدسون روكفلير أكبر شركة للنفط في العالم والتي كانت تحتكر حوالي (90%) من الإنتاج والاحتياطي العالمي وقد قامت حكومة الولايات المتحدة الامريكية عام (1911) بتقسيم الشركة إلى (34) شركة ومن هذه الشركات تكونت الشقيقات السبع، حيث خمسُ منها أمريكية (أكسون، موبيل، تكساكو، كولف، شيفرون، سوكال) واثنتين أوربيتين شل والنفط البريطانية، وهذه الشركات حتى ستينيات القرن الماضي كانت تسيطر على حوالي (90%) من الإنتاج العالمي والاحتياطيات المؤكدة؛ ولكن مع ظهور حركات التحرر من الاستعمار في العالم النامي وقيام الحكومات ذات الايديولوجية الاشتراكية ظهر تأميم النفط مع تأسيس شركات النفط الوطنية والتي قامتْ باستخراج النفط الخام وتسويقه الى الشقيقات السبع حيث هذه الشركات الوطنية ليس لها القدرة على تصنيع النفط ففي حين انها تسيطر على حوالي (80%) من الاحتياطيات العالمية المؤكدة مقابل (5%) للشقيقات السبع؛ ولكن تسيطر الأخيرة على (70%) من الصناعة النفطية وأكثر من (50%) من ناقلات النفط[33].

---

[31] Devin Glick, A Look at the IEA 2011 Release of Strategic Oil Reserves, Bruxelles , 2011: P 1.

[32] للمزيد من التفاصيل أنظر إلى:

- **Richard Scott, The history of the International Energy Agency: the first twenty years, Volume 1: Origins and structures of the IEA, Paris, 1994.**
- **Richard Scott, The history of the International Energy Agency: the first twenty years, Volume 2: Major Policies and Actions of THE IEA, Paris, 1994.**
- **Richard Scott, The history of the International Energy Agency: the first twenty years, Volume 3: Principal Documents, Paris, 1995.**
- **Richard Scott and Craig S. Bamberger, The history of the International Energy Agency 1974-2005: IEA, the first 30 years, Volume 4, Organization for Economic, Paris, 2005.**

[33] للمزيد من التفاصيل أنظر إلى:

- **Michael L. Ross, The oil curse: How petroleum wealth shapes the development of nations. Princeton University Press, New Jersey, 2013: PP 27 – 63.**

3- ظهور الشركات النفطية العالمية:

شهدت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تحولات عميقة في موازين القوى العالمية، حيث انتقل العالم من الاعتماد على الفحم الحجري إلى عصر "الذهب الأسود". ولم يعد النفط مجرد مصدر للطاقة، بل أصبح عنصرًا أساسيًا في الصناعة والحروب والعلاقات الدولية. وفي ظل هذا التحول، ظهرت كيانات اقتصادية كبرى تجاوزت في قوتها ميزانيات العديد من الدول، وهي الشركات التي عُرفت لاحقًا بـ"الكارتل العالمي للنفط."

وترتبط نشأة هذه الشركات بصعود الرأسمالية الاحتكارية، حيث بدأت القصة في الولايات المتحدة الأمريكية مع اكتشاف أول بئر نفط تجاري في ولايةPennsylvania ، ما أدى إلى فوضى إنتاجية سرعان ما تم التحكم فيها من قبل John D. Rockefeller من خلال شركته .Standard Oil ومع تزايد الحاجة إلى النفط خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، توسعت هذه الشركات خارج حدودها نحو مناطق غنية بالموارد مثل المكسيك وفنزويلا والشرق الأوسط، لتشكل ما عُرف بـ"الشركات السبع الكبرى"، التي أعادت رسم الخريطة النفطية العالمية إلى غاية ظهور منظمة أوبك.

أ- شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي(Standard Oil of New Jersey)

تُعد هذه الشركة الوريث الأكبر لإمبراطورية "جون روكفلر" بعد قرار المحكمة العليا الأمريكية سنة 1911 بتفكيك شركة ستاندرد أويل الأم وفق قوانين مكافحة الاحتكار. وقد ورثت هذه الشركة أهم الأصول الإدارية، وأكبر المصافي، إضافة إلى شبكة توزيع واسعة جعلتها من أبرز الفاعلين في صناعة النفط العالمية[34].

أ- شركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا(Socal)

تعتبر هذه الشركة (التي نعرفها اليوم باسم **شيفرون** (أحد أهم اللاعبين في تاريخ النفط العربي تحديداً. نشأت كجزء من تفكيك إمبراطورية روكفلر، وتركز نشاطها في البداية في الساحل الغربي للولايات المتحدة. لكن طموح إدارتها قادها للبحث عن امتيازات بعيدة، فنجحت في الحصول على امتياز التنقيب في البحرين عام 1932.

التطور الأبرز في تاريخها كان في عام 1933، عندما وقعت الاتفاقية التاريخية مع الملك عبد العزيز آل سعود للتنقيب في المملكة العربية السعودية. كانت "سوكال" هي التي اكتشفت "بئر الخير" (الدمام رقم 7) الذي غير

- **Robert Slater, Seizing Power: The Grab for Global Oil Wealth, John Wiley & Sons, New Jersey, 2010: PP 63 – 74.**

[34] محمد الرميحي، الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010.ص 15

وجه التاريخ الاقتصادي للمنطقة. وبسبب ضخامة المشروع في السعودية، اضطرت لاحقاً لمشاركة شركات أخرى لتشكيل شركة "أرامكو". تميزت "سوكال" بالجرأة في الاستثمار في مناطق مجهولة جيولوجياً، مما منحها ميزة تنافسية كبرى على نظيراتها[35].

ب- شركة "موبيل(Mobil) "

عُرفت في البداية باسم "ستاندر أويل أوف نيويورك .(Socony) "تخصصت في سنواتها الأولى في تجارة زيت المصابيح (الكيروسين) للسوق الصيني والآسيوي، مما منحها خبرة هائلة في التسويق الدولي. بعد اندماجها مع شركة "فاكيوم" للزيوت، أصبحت قوة لا يستهان بها في مجال الزيوت والمشتقات المتخصصة.

لعبت "موبيل" دور الشريك الاستراتيجي في معظم الائتلافات الدولية .(Consortiums) كانت تمتلك حصة كبيرة في شركة النفط العراقية وشركة أرامكو السعودية. تميزت موبيل بتركيزها العالي على البحث العلمي وتطوير محركات الاحتراق، وكانت علامتها التجارية "الحصان الطائر" رمزاً للجودة والسرعة في الأسواق العالمية. استمرت ككيان مستقل حتى نهاية القرن العشرين عندما اتحدت مع "إكسون" في أكبر اندماج في التاريخ الصناعي لتشكيل "إكسون موبيل."

ت- شركة "شيفرون(Chevron) "

رغم أن "شيفرون" هو الاسم الحديث لشركة "سوكال" التي تحدثنا عنها، إلا أن تطورها كعلامة تجارية مستقلة يعكس حقبة من التوسع التكنولوجي. في منتصف القرن العشرين، أصبحت شيفرون رائدة في تقنيات الاستشعار عن بعد والحفر في أعماق البحار[36].

لم تكتفِ الشركة بالنفط الخام، بل استثمرت بقوة في قطاع الغاز الطبيعي المسال وفي الصناعات الكيميائية المعقدة. كانت "شيفرون" تمثل النموذج الأمريكي للشركة التي تجمع بين الكفاءة الهندسية وبين النفوذ الدبلوماسي. سيطرت على مساحات شاسعة من الامتيازات في نيجيريا وأنغولا وكازاخستان، مما جعلها ركيزة أساسية في أمن الطاقة العالمي، وقدرتها على إدارة الأزمات في مناطق التوتر السياسي جعلت منها "دولة داخل دولة."

---

[35] محمد خيتاوي، الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010. ص126

[36] مرجع نفسه، ص127

ث-شركة "شل(Royal Dutch Shell) "

هي شركة نفط متعددة الجنسيات بريطانية وهولندية الأصل، تعتبر ثاني أكبر شركة طاقة خاصة في العالم. تأسست شل عام 1907 ويقع مقرها الرئيسي في لاهاي بهولندا، ولها مكتب مركزي في لندن بالمملكة المتحدة. وتمتلك الولايات المتحدة نسبة 40 % من رأس مالها.

تعتبر "شل" النموذج الفريد للتحالف الأوروبي العابر للحدود، فهي نتاج اندماج عام 1907 بين شركة "رويال داتش" الهولندية وشركة "شل" البريطانية للنقل والتجارة. كان الهدف من الاندماج هو الوقوف في وجه تمدد شركة ستاندر أويل الأمريكية.

تميزت "شل" بهوية بصرية قوية (صدفة المحار) وانتشار جغرافي لا يضاهى. بفضل أسطولها الضخم من الناقلات، سيطرت على طرق التجارة البحرية بين آسيا وأوروبا. كانت "شل" دائماً سباقة في مجالات الاستدامة والبحث عن بدائل الطاقة حتى في وقت مبكر. كما عُرفت بأسلوب إداري يعتمد على "تخطيط السيناريوهات"، مما مكنها من النجاة من الصدمات النفطية الكبرى. ظلت "شل" لعقود تمثل الذراع الاقتصادية للهيمنة الأوروبية في مناطق جنوب شرق آسيا وإفريقيا[37].

ج-شركة "بريتيش بتروليوم(BP) "

نشأت هذه الشركة من رحم السياسة الاستعمارية البريطانية، حيث بدأت تحت اسم "الشركة الأنجلو-فارسية" عام 1909 بعد اكتشاف النفط في إيران. كانت الحكومة البريطانية تمتلك حصة الأغلبية فيها بتوصية من "وينستون تشرشل" لتأمين وقود الأسطول البحري الملكي[38].

خاضت الشركة صراعات سياسية كبرى، لعل أبرزها أزمة تأميم النفط الإيراني في عهد "مصدق" عام 1951. بعد تلك الأزمة، غيرت اسمها إلى "بريتيش بتروليوم" ووسعت نشاطها ليشمل بحر الشمال وألاسكا. تمثل BP النموذج الكلاسيكي للشركة المرتبطة عضوياً بالدولة؛ فكانت قراراتها تعكس غالباً التوجهات الخارجية لبريطانيا.

---

[37] شويب أمينة ضبط قطاع المحروقات أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص: القانون قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري - تيزي وزو - 2021 ص 34

[38] مباركي حسام الدين طه. بلخير آسية. دور القطاع الخاص في الحوكمة البيئية العالمية (دراسة حالة شركة بريتيش بتروليوم **British Petroleum**) المجلة الجزائرية للأمن الإنساني المجلد **8** , العدد 1 2023 ص 522

في العصر الحديث، حاولت الشركة إعادة تقديم نفسها كشركة "طاقة" وليست شركة نفط فقط تحت شعار "Beyond Petroleum".

ح- شركة "غولف(Gulf Oil) "

كانت شركة "غولف" تمثل القوة النفطية السابعة في الكارتل العالمي. تأسست في تكساس عام 1901 وساهمت في جعل الولايات المتحدة المنتج الأول للنفط في العالم في تلك الحقبة. تميزت غولف بقدرتها الهائلة على التكامل الرأسي؛ فكانت تمتلك آبارها، أنابيبها، أسطولها، ومحطات التوزيع الخاصة بها التي انتشرت في أوروبا وأمريكا[39].

كان لها دور ريادي في تطوير حقول النفط في الكويت بالتعاون مع الشركة البريطانية. ورغم قوتها، إلا أنها تعرضت لهزات مالية وإدارية في السبعينيات، مما أدى في النهاية إلى استحواذ شركة "شيفرون" عليها في عام 1984 في صفقة كانت الأكبر في ذلك الوقت. تمثل قصة "غولف" دورة حياة الشركات النفطية الكبرى من الصعود المذهل إلى الاندماج لحماية البقاء.

د. مظاهر سيطرة الشركات النفطية العملاقة على السوق العالمية

لم تكن سيطرة "الأخوات السبع" وليدة الصدفة، بل كانت نتيجة استراتيجية محكمة هدفت إلى إلغاء المنافسة الحرة واستبدالها بنظام "الاستقرار المفروض". تجلت هذه السيطرة في قدرة الشركات على تحديد "سعر المعلن" للنفط، وهو السعر الذي كانت تدفع على أساسه الضرائب والاتاوات للدول المنتجة، مما ضمن لها الحصول على الخام بأسعار زهيدة جداً مقابل بيعه بمشتقاته بأسعار مرتفعة في الأسواق المستهلكة.

كما مارست هذه الشركات ضغوطاً سياسية عبر حكوماتها الأم (واشنطن ولندن) لضمان بقاء الأنظمة السياسية في الدول المنتجة موالية لمصالحها. كانت السيطرة تشمل أيضاً منع أي تكنولوجيا وطنية من الظهور في الدول المنتجة، لضمان بقاء هذه الدول معتمدة كلياً على خبرات الشركات الأجنبية في الاستخراج والإدارة.

[39] **Chevron Agrees to Sell 4,000 Gasoline Stations to Cumberland Farms, LA Times, November 9, 1985, https://www.latimes.com/archives/la-xpm-1985-11-09-fi-3637-story.html (accessed March 14, 2026).**

1- التركز الصناعي الاحتكاري

يعني التركز الصناعي في المفهوم النفطي حصر القوة الاقتصادية في أيدي عدد قليل جداً من الشركات. في أوج قوتها، كانت الشركات السبع تسيطر على أكثر من 85% من احتياطيات النفط العالمية خارج الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

هذا التركز تجسد في "**كارتل النفط العالمي**"، حيث عقد رؤساء هذه الشركات اجتماعات سرية (مثل اجتماع قلعة آكناكاري في اسكتلندا عام 1928) واتفقوا على مبدأ) "As Is" كما هو)، أي الحفاظ على حصص السوق الحالية لكل شركة ومنع التنافس على السعر. هذا الاحتكار حوّل سوق النفط من سوق خاضع للعرض والطلب إلى سوق موجه يتم التحكم فيه عبر صمامات الإنتاج، مما أدى إلى تراكم ثروات أسطورية لهذه الشركات مكنتها من شراء الذمم والسيطرة على وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث لتوجيه السياسات العالمية.

2- التكامل(Integration)

التكامل هو السلاح الاستراتيجي الذي جعل من هذه الشركات قلاعاً منيعة. وقد اتخذ هذا التكامل شكلين أساسيين:

1. **التكامل العمودي** :وهو سيطرة الشركة على "سلسلة القيمة" كاملة. فمنذ لحظة خروج قطرة النفط من الأرض في صحراء بعيدة، وحتى دخولها في خزان وقود سيارة في نيويورك، تظل هذه القطرة ملكاً لنفس الشركة أو حلفائها. هذا يمنع أي طرف ثالث من التدخل أو جني الأرباح في أي مرحلة وسيطة.
2. **التكامل الأفقي** :وهو توسع الشركات في أنشطة موازية مثل البتروكيماويات، الغاز الطبيعي، الفحم، وحتى الطاقة النووية لاحقاً، لضمان السيطرة على قطاع "الطاقة" ككل وليس النفط فقط.

هذا النظام المتكامل جعل الدول المنتجة مجرد "أرض مستأجرة" والدول المستهلكة مجرد "زبائن دائمين"، بينما احتفظت الشركات بمفاتيح التكنولوجيا، والتمويل، والأسواق، مما جعل الفكاك من تبعيتها أمراً في غاية الصعوبة تطلب عقوداً من النضال الاقتصادي والسياسي.

المطلب الثاني: آليات تسعير النفط والغاز في الأسواق العالمية

تسعر المحروقات عموما بحسب متسوط السعر العالمي خلال آخر 30 يوما تسبق يوم التسعير، يضاف إليها كلف الشحن والتأمين والتفريغ والتخزين وبدل الفاقد وعمولة شركات التسويق ومقدارها 18 فلسا لكل لتر، وقيمة الضريبة المقطوعة[40].

أن المشتقات النفطية ترتبط بسعر برنت، وبورصة المشتقات ومكان الاستيراد، تضاف لها الكلف المذكورة وقيمة الضريبة المقطوعة المنشورة في الجريدة الرسمية.

طرق تسعير الغاز الطبيعي (مبادئ) :

توجد مبادئ (طرق) عامة يمكن اعتمادها لتسعير الغاز الطبيعي بنوعيه (غاز الأنابيب والغاز المسال)، مع العلم أن اختيار طريقة التسعير تتأثر بعدة عوامل منها[41]:

1. طبيعة الاستخدام النهائي للغاز الطبيعي.
2. السوق المستهدفة للغاز (محلية، دولية).
3. عدد وطبيعة الجهات الموردة لغاز الأنابيب أو الغاز المسال للسوق المستهدفة.
4. طبيعة العراقيل (إن وجدت) سواء كانت: إدارية، سياسية، مالية أو فنية.

وعليه، فإن من أهم الطرق المتبعة في تسعير الغاز الطبيعي بنوعيه نذكر الآتي:

1. **التسعير المبني على استرجاع التكاليف (Cost Recovery Pricing) :**

حسب هذه الطريقة، فإنه يتم التوصل إلى سعر للغاز الطبيعي واصل للمستهلك النهائي بعد إضافة عناصر التكاليف في جميع حلقات الغاز، وفي مقدمتها: الضرائب ومردود استثماري معقول .تعتبر هذه الطريقة مثالية في بعض الأحيان، خاصة عندما تكون هناك رغبة من قبل البائع في دخول السوق الغازية أو

[40] وكالة اخبارنا نت وزير الطاقة : يتحدث عن آلية تسعير المحروقات الاردن 2022https://akhbarna.net/article/147161 - تم الاطلاع في 15-03-2026

[41] بلقاسم زياني سياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي وانعكاساتها على التنمية في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة: اقتصاد التنمية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر. باتنة -1- 2018 ص237

حصوله على حصة في سوق معينة، لا سيما إذا كانت التكاليف منخفضة. لكن ما يؤخذ على هذه الطريقة هو كونها مبنية على أساس تكاليف الإنتاج ولا تأخذ في الحسبان ظروف السوق؛ بمعنى أن الغاز حسب هذه الطريقة يُسعر بمنأى (بعيداً) عن المصادر البديلة للطاقة، وهو ما لا يعطي إشارات اقتصادية واضحة لتشجيع الاستثمار وهو الأمر الذي كان سبباً في التخلي عن هذه الطريقة خاصة بعد ثبوت فشل تطبيقها في بعض الدول وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

2. **التسعير الترجيحي التنافسي** "Competitive Netback Pricing" :

وفق هذه الطريقة تتمثل نقطة البداية بتحديد السعر الذي يمكن أن يدفع للغاز من قبل المستهلك النهائي والذي يحدد بأعلى سعر يقبل به المستهلك لاستخدام الغاز بدلاً من أي مصدر طاقوي آخر، لذلك فإن هذه الطريقة مبنية في تحديد سعر الغاز على أساس مفهوم المنافسة بين بدائل مصادر الطاقة.

حسب هذه الطريقة أيضاً يمكن تعديل السعر بعد أخذ بعض العوامل في الحسبان مثل: ضرائب السوق والفروقات في كفاءة الاستخدام بين مصادر الطاقة المختلفة أو في تكاليف الإبقاء بالمعايير البيئية المطلوبة، وعليه فإنه لحساب سعر الغاز الطبيعي فإن ذلك يتم على مستويين هما:

- **بالنسبة للغاز المسال** :يتم تحديد السعر بعد طرح تكاليف إعادة الغاز المسال إلى حالته الغازية بالإضافة إلى تكاليف التخزين في بلد المستورد بغرض التوصل إلى سعر واصل (CIF) بلد المستورد. ثم تطرح تكاليف النقل والتأمين بغرض التوصل إلى سعر قوي (FOB) ميناء التصدير في بلد المصدر.
- **بالنسبة للغاز بالأنابيب** :هذا الغاز يباع أحياناً على أساس واصل إلى حدود الدولة المستوردة أو دولة أخرى في الطريق، وعليه فإنه لحساب سعر الغاز عند الحدود يتم طرح أجور النقل بالأنابيب عند الحدود إلى مكان الاستهلاك النهائي، مع العلم أن هذه الطريقة تطبق عادة في الأسواق التي تخضع فيها أسعار الغاز لمراقبة السلطات الحكومية كما هو الشأن بالنسبة لمعظم الدول الأوروبية.

3. **التسعير بالمزج بين الطريقتين :**

فيها يتم تسعير الغاز الطبيعي بالمزج بين طريقة التكاليف والطريقة الترجيحية لتجنب عيوب كل طريقة على حدة قدر الإمكان.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار المحروقات (اقتصادية، سياسية، جيوسياسية)

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، حيث إن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن، إضافة إلى عوامل جيوسياسية، مناخية نفسية، فنية، نقدية والعوامل البيئية وهي كالتالي:[42]

أولاً– العوامل الاقتصادية

يعتمد الاستقرار في سوق النفط العالمي على التوازن بين العرض والطلب، إضافة إلى حجم المخزونات العالمية من النفط، باعتباره سلعة استراتيجية ترتبط مباشرة بمعدلات النمو الاقتصادي. وتؤثر عدة عوامل في جانبي العرض والطلب على المستوى العالمي، من أهمها ما يلي:

أ. الطلب العالمي على النفط

ينقسم الطلب العالمي على النفط إلى نوعين: طلب بغرض الاستهلاك وطلب بغرض المضاربة. ويشهد الطلب الاستهلاكي تغيرات مستمرة منذ تطور الصناعة النفطية، حيث يتزايد بشكل عام نتيجة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي، مما يؤدي إلى زيادة استهلاك المنتجات النفطية، خاصة مع دخول دول كبرى مثل الصين والهند وزيادة حاجتها للطاقة.

أما الطلب المضاربي أو ما يعرف بالأسواق المستقبلية للنفط، فقد ظهر منذ منتصف الثمانينات، حيث دخل السماسرة والمضاربون إلى الأسواق العالمية من خلال بيع "البراميل الورقية" بهدف تحقيق الأرباح، مما جعل أسعار النفط أكثر ارتباطًا بالتوقعات الاقتصادية والعوامل المالية، خاصة في فترات النمو الاقتصادي المرتفع.

[42] الحمزة أحمد، البار أمين، العوامل والآليات المؤثرة في تحديد أسعار النفط، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9, العدد 1، 2022، ص ص 1101-1106

ب. العرض العالمي على النفط

يتحدد العرض العالمي للنفط بعدة عوامل، أبرزها حجم الاحتياطات المتاحة في الحقول النفطية، وسياسات الدول المنتجة ومدى حاجتها إلى الإنتاج سواء لتغطية الاستهلاك المحلي أو لتأمين موارد مالية أو حتى للحفاظ على المخزون للأجيال القادمة. كما أن الطلب العالمي وحجم المخزون التجاري والاستراتيجي يؤثران بدورهما على مستوى العرض، خاصة في ظل التقلبات الموسمية والأحداث الاقتصادية العالمية، مما ينعكس بشكل مباشر على أسعار النفط في السوق الدولية.

ثانيا – العوامل الجيوسياسية

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في ثلاث مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور سياسي في التأثير على أسعار النفط.

لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية الآن بمجموعة من الصدمات النفطية موزعة حسب السنوات التالية: 1973-1979-1986-1998-2004-2008-2014 وهي كالآتي[43]:

أ- الأزمة النفطية عام 1973

لقد أطلق على هذه الأزمة اسم **أزمة تصحيح الأسعار البترولية** وتقييم البرميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل، أي رفع الأسعار النفطية بنسبة عالية جداً.

ب- الأزمة النفطية عام 1979

عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979م ثلاث مرات إثر الحرب العراقية – الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية.

[43] الحمزة أحمد، المرجع السابق، ص 1102

ج- الأزمة النفطية عام 1986

تعتبر أزمة 1986 أول أزمة نفطية فيها أسعار النفط وتتأثر فيها مصالح الدول المنتجة، لذلك سميت الأزمة النفطية المعاكسة، وبلغ سعر البرميل 8.63 دولار، كما أن تراكم التغيرات التي حدثت في السوق النفطية العالمية من أزمة 1973م كان من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط في سنة 1986 والتي نوردها فيما يلي:

- عدم تجانس الدول المصدرة للنفط في منظمة أوبك واختلاف ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما أدى إلى اختلاف المصالح وأضعاف دور المنظمة في السوق النفطية.
- عدم احترام معظم دول الأوبك لحصص الإنتاج والأسعار الرسمية في بداية الثمانينات.
- الدور الذي لعبه منتجو النفط من خارج أوبك في تخفيض الأسعار خاصة النرويج، بريطانيا، مما جعل دول أوبك ترضخ بتخفيض أسعار نفطها كل دولة على حدا للحفاظ على مصالحها مثلما فعلت نيجيريا.
- انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط بعد ارتفاع أسعاره في الأزمة النفطية الأولى 1973م مما أجبر الدول الصناعية الكبرى على تنمية مصادر طاقة بديلة للنفط، وقد تم تعويضه بالفحم والغاز الطبيعي.
- توسع المعاملات في الأسواق الآجلة حيث أصبحت تحتل 70% من التعاملات العالمية للنفط، وبداية العمل بالبورصات النفطية بسبب ظهور المضاربين وصعوبة توازن قوى العرض والطلب على النفط.

د- الأزمة النفطية عام 1998

في بداية العام 1998 بدأت تظهر على اقتصاديات دول العالم كافة وعلى السوق النفطية على وجه الخصوص آثار الأزمة المالية التي عرفتها دول جنوب شرق آسيا، وظهرت هذه الآثار بشكل أكثر وضوحاً عندما انهارت

أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها لم تعرفه حتى في أزمة 1986، حيث سجلت أسعار النفط الحقيقية بدولار 3.6 للبرميل وبقيمة اسمية قدرت بـ 12.3 دولار للبرميل "سلة الأوبك سنة 1973م.[44]

هـ- الأزمة النفطية عام 2004

تميز عام 2004م بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة وصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل.

و- الأزمة النفطية عام 2008

في السوق النفطية كانت أسعار النفط تواصل ارتفاعها ووصلت في جويلية 2008م إلى ما يقارب 150 دولار للبرميل، مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم وارتفاع أسعار المواد الأساسية، وعندما تقبل البنوك المركزية للدول بمحاربة التضخم فهذا يعني القبول بمعدلات نمو منخفضة مما أدخل الاقتصاد العالمي في حالة ركود، ولأن الاقتصاد الرأسمالي الحديث قائم على الاقتراض ونتيجة نقص السيولة وانخفاض معدلات الاستهلاك وانعدام الثقة في الاستثمار أدى ذلك إلى زيادة حدة هذا الركود.

وارتقاع الأسعار لم يدم طويلاً حيث تأثرت أسعار أسهم الشركات النفطية في البورصات وانعكس ذلك على أسعار النفط الخام التي خسرت في ثلاث أشهر 70 دولار من سعر البرميل الذي يبلغ 80 دولار للبرميل في بداية أكتوبر 2008، وواصل الانخفاض وسجل بعد أقل من شهر في نهاية أكتوبر 2008م قيمة 61 دولار للبرميل، وفي 5 ديسمبر 2008م بلغ 40.12 دولار، رغم جهود الأوبك لتخفيض الإنتاج.

ثالثا- العوامل المناخية

هي عوامل مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي في موسم الأعاصير ومن هذه التغيرات المناخية المفاجئة ما يلي:

- مخاوف من زيادة قوة الإعصار وتأثيره في منشأة النفط الكلاسيكية، وإغلاق وحدات مصافي النفطية الأمريكية.

[44] الحمزة أحمد. المرجع السابق ص 1103

- إعصار (كاترينا) وإعصار (امبرتو) الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية.
- برودة الطقس في الولايات المتحدة وأوروبا في الربع الأول والرابع من العام 2007م، الأمر الذي يعني زيادة الطلب على وقود التدفئة.
- تسبب الإعصار المداري (جونو) وتوقف عمليات الإنتاج والتحميل في سلطنة عمان وإغلاق مؤقت للميناء العماني.

رابعا– العوامل النفسية

تلعب العوامل النفسية دوراً كبيراً في سوق النفط لا تختلف كثيراً في أهميتها وحجمها عن العوامل الأخرى، من حيث كمية العرض وحجم الطلب، بل تتداخل جميع العوامل بشكل قوي ليشكل في النهاية الصورة الأخيرة لسوق النفط، كذلك توقع حدوث الاضطرابات، وتحولها إلى نزاعات أو أزمة وتوقع نقص في الإمدادات النفطية الخام والمشتقات تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط ومن هذه العوامل[45]:

- التأثيرات النفسية للأوضاع السياسية والأمنية المضطربة في منطقة الشرق الأوسط (إيران، العراق، فلسطين، السودان، اليمن، مصر، وغيرها من الدول العربية) الأمر الذي دفع المتعاملين في السوق النفطية (المضاربين) للمراهنة على ارتفاع أسعار النفط.
- انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو، دفع المستثمرين إلى استخدام النفط ملاذاً آمناً في مواجهة ضعف الدولار.
- التهديدات المستمرة من قبل المتمردين في نيجيريا، حيث طلبوا شركات البترول يوقف إنتاجها مما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول، حيث أن نيجيريا خامس دولة مصدرة للنفط في أوبك.
- تهديد دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لإيران بوقف أعمالها النووية مما جعل في أذهان محللي السوق والمضاربين اعتقاداً بأنها تخفض إنتاجها من 3 مليون برميل يومياً الذي تقوم بإنتاجها إلى النصف.

[45] الحمزة أحمد. المرجع السابق ص 1104

خامسا– العوامل النقدية

ارتبطت أسعار النفط أساس بالدولار بالنظر لعدة عوامل يمكن التطرق لأهمها وفقا لما يلي[46]:

تُعد العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار علاقة معقدة وغير مستقرة، إذ غالبًا ما يؤدي انخفاض قيمة الدولار إلى ارتفاع أسعار النفط، في حين أن ارتفاع أسعار النفط قد يساهم في انخفاض قيمة الدولار نتيجة زيادة فاتورة الواردات النفطية الأمريكية وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات.

ومع ذلك، لا يمكن الجزم بوجود علاقة عكسية ثابتة بين الطرفين، إذ تتداخل عوامل اقتصادية وسياسية متعددة تؤثر في هذه العلاقة. فعلى سبيل المثال، قد تسعى الولايات المتحدة إلى رفع قيمة الدولار عند ارتفاع أسعار النفط بهدف الحصول على النفط بتكلفة أقل، بينما قد تعتمد في حالات أخرى سياسة الدولار القوي للحد من الطلب العالمي على الطاقة. وفي المقابل، يمكن أن تحدث حالات استثنائية يتزامن فيها انخفاض الدولار مع انخفاض أسعار النفط، أو ارتفاعهما معًا، نتيجة تأثير عوامل أخرى في السوق العالمية.

فعلى سبيل المثال، خلال فترة الثمانينات وما بعدها، أدت عدة عوامل إلى تراجع أسعار النفط رغم التقلبات في سعر الدولار، من بينها سوء إدارة منظمة أوبك للسوق، وزيادة الإنتاج من خارجها، خاصة في بحر الشمال، إضافة إلى توجه الدول الصناعية إلى ترشيد استهلاك الطاقة والبحث عن بدائل. كما ساهمت اجتماعات الدول الصناعية في "بلازا" في خفض قيمة الدولار بهدف معالجة الركود الاقتصادي.

وفي حالات أخرى، مثل عام 2001، ارتفع كل من سعر النفط والدولار في آن واحد، نتيجة عوامل ظرفية مثل المضاربة في الأسواق والخوف من انقطاع الإمدادات بعد أحداث 11 سبتمبر، مما يوضح أن العلاقة بينهما ليست ثابتة بل تتأثر بالظروف الاقتصادية والسياسية العالمية.

وفي السنوات الأخيرة، ساهمت التطورات في مجال الطاقة، خاصة اعتماد الولايات المتحدة على مصادر بديلة وتقليل وارداتها النفطية، في تغيير هذه المعادلة، حيث انخفضت وارداتها من حوالي 12 مليون برميل يوميًا إلى نحو 5 ملايين برميل، ما أدى إلى تأثيرات مباشرة على حركة الدولار وسوق النفط العالمي[47].

---

[46] الحمزة أحمد. المرجع السابق ص 1105

[47] الحمزة أحمد. المرجع السابق ص 1106

المطلب الرابع: اثار تقلبات أسعار المحروقات وانعكاساتها على الدول المنتجة

اثار تقلبات أسعار المحروقات وانعكاساتها على الدول المنتجة تتجلى هذه على اقتصاديات الريع النفطية ونتيجة لذلك تتعرض بمى يسمى بأعراض المرض الهولندي

يعني الريع الحصول على إيرادات دون سعي أو عمل، لذا فظاهرة الريع ظاهرة عامة لا يختص بها اقتصاد دون آخر، فبالضرورة توجد ضمن كل اقتصاد وطني عناصر ريعية قد يكون مصدرها داخليا مصدره ريوع السيادة والخدمات والتراخيص، أو خارجيا مصدره الطبيعة كالنفط والغاز. غير أن الاختلاف ما بين الاقتصاديات الوطنية يقع في درجة الاعتماد على العناصر الريعية، ويؤكد المختصون أنه حينما تكون الغلبة للمداخيل الريعية غير الإنتاجية بنسبة تتجاوز 50%من إجمالي الناتج المحلي يمكن الحديث حينها عن اقتصاد ريعي[48]

بناءً على ذلك، فإن وصف الدولة بالريعية لا يقتصر حصريًا على الدول المصدرة للنفط، إذ يمكن أن ينطبق على حالات تاريخية أخرى مثل Spain خلال فترة اعتمادها على ذهب وفضة الأمريكيتين. كما أن الطابع الريعي ليس صفة دائمة للاقتصاد، بل يتغير حسب مدى مساهمة الإيرادات الريعية الخارجية في الناتج الداخلي الخام، فإذا انخفضت هذه النسبة إلى أقل من 50% يمكن أن يتحول الاقتصاد من ريعي إلى شبه ريعي أو غير ريعي، والعكس صحيح. وبالتالي قد تنتقل بعض الدول عبر الزمن بين هذه التصنيفات، كما أن الدول المنتجة للنفط التي تستهلك إنتاجها بالكامل لا تُصنف بالضرورة كدول ريعية.

وعموماً، يُقصد بالاقتصاد الريعي ذلك الاقتصاد الذي تعتمد بنيته بشكل أساسي على الإيرادات الخارجية دون الاستناد إلى قطاعات إنتاجية محلية قوية، حيث تكون فيه العائدات ناتجة أساسًا عن بيع الثروات الريعية.

[48] صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة، مؤسسة فريد ريش إيبرت، بغداد: ، 2013 . ص4.

وتُعد فوائض الصادرات النفطية من أبرز أشكال الريع، إذ تمثل الفارق الإيجابي بين عائدات الصادرات النفطية ومجمل الواردات، والتي تتراكم على شكل احتياطات مالية لدى الدولة. كما يمكن تعريفها بأنها الفائض الإيجابي في ميزان المدفوعات الذي لا يتم توظيفه بشكل فعال داخل الاقتصاد الوطني بسبب محدودية القدرة الاستيعابية، مما يؤدي إلى تراكمه عبر الزمن. ويتمتع رأس المال الناتج عن فوائض النفط بخصائص مميزة يمكن تحديدها في نقطتين أساسيتين.

-**أولهما**، أنه رأسمال ظاهري لأنه لم يتولد عن الإنتاج المستمر لسلعة متكررة وإنما عن اهتلاك مورد طبيعي.

- **ثانيها**، أنه رأسمال غير قابل بطبيعته للتعويض؛ لأنه ناتج عن تصدير ثروة طبيعية غير متجددة، أي لقاء اندثار أصل إنتاجي.[49]

تعرف الدولة الريعية النفطية من خلال ثلاثة خصائص: **أولا**، إيرادات النفط تدفع للحكومات في شكل ريع، بمعنى أن العلاقة ما بين سعر الإنتاج وسعر السوق ضعيفة لأن النفط سلعة خام. **ثانيا**، إيرادات النفط تتحدد في الخارج من خلال آلية العرض والطلب في السوق العالمية. **ثالثا**، مداخيل النفط تتراكم مباشرة لدى الدولة[50].

إن اقتصاديات النفط الريعية هي اقتصاديات تعتمد على الاستخراج والتوزيع، دون العمل على تحويل الموارد الطبيعية الخام إلى أصول يتولد منها نمو قابل للاستمرار على المدى البعيد، بدلا من أن تعتمد على العمل والإنتاج وتنويع الأنشطة والصادرات. لذلك وبدلا من أن تحض اقتصاديات هذه الدول بالأفضلية فيما يتعلق بعملية التنمية، فإن معدلات نمو ناتجها المحلي الإجمالي غالبا ما يأتي أدنى مما

[49] عيسى مقيليد، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة باتنة، 2007-2008، ص56.

[50] **Meliha Benli Altunişik, "*Rentier State Theory and the Arab Uprisings: An Appraisal*", Uluslararasiilişkiler, vol 11, N 42, 2014, p 7**8

هي عليه في الدول التي يقل نصيبها من تلك الموارد. حيث توجد في هذه الدول ما يطلق عليه المرض الهولندي Deutch disease.

تطلق تسمية "المرض الهولندي" أو"العلة الهولندية" على كل اقتصاد يمتلك ثروة طبيعية (بترول أو ثروة طبيعية أخرى) ذات نمو سريع ومردود مالي ريعي كبير. و كظاهرة اقتصادية، فإن أعراض هذا المرض أول ما ظهرت شملت اقتصاديات بعض الدول الصناعية بعد اكتشافها لموارد طبيعية، وبالخصوص هولندا كدولة مصدرة للغاز الطبيعي منذ مدة، وقد استطاعت تلك الصادرات أن تجعلها بمنأى عن الصدمة البترولية سنة 1973بما وفر لها الغاز من عائدات استطاعت أن تلبي بها احتياجاتها من الواردات البترولية، فبدت وضعيتها الاقتصادية قوية، غير أن تفضيلها لعملتها القوية أضر بقطاعها الصناعي في النهاية. وهذه الظاهرة هي ذاتها التي مست الكثير من الدول النامية المصدرة للنفط، خاصة تلك التي تملك قطاعا زراعيا و قاعدة صناعية متطورة نسبيا أو قابلة للتطور مستقبلا[51]

فغالبا ما يكون لاكتشاف ثروة طبيعية ذات مردودية عالية تأثيرا سلبيا على النشاطات الاقتصادية المنتجة الأخرى، يظهر في التخلي التدريجي عن أهم قطاعين في الاقتصاد وهما الزراعة والصناعة، فيصبح الاعتماد الكلي على الثروة الجديدة على حسابهما. وتثبت شواهد تجارب التنمية في الدول النامية المصدرة للنفط أن النمو السريع لقطاع المحروقات كان له أثر غير محفز لنمو قطاع الزراعة والصناعة؛ لأن منتجات القطاع الصناعي والزراعي المحلية، وإن كانت قابلة للمبادلة التجارية، لكن الطلب عليها بطيء بالمقارنة مع سلعة البترول القابلة للمبادلة التجارية بشكل سريع. ومن جهة أخرى، فإن ما توفره عائدات البترول من السلع الزراعية والصناعية المستوردة بأسعار دولية مناسبة، تفرض منافسة غير متوازنة على السلع المنتجة محليا بما يؤدي إلى بداية إلى انكماش قطاعي الصناعة والزراعة الوطنيين، فالتخلي التدريجي عنهما. وهكذا فإن تطور قطاع النفط في هذه الدول أدى إلى أن يحض قطاع

[51] عيسى مقيليد، مرجع سابق، ص75

المحروقات بأولوية في سياسات التنمية الوطنية، ويحتكر نصيبا وافرا من الامتيازات والدعم على حساب القطاعات الإنتاجية الضرورية والهامة التي تلبي الحاجات الاستهلاكية المحلية[52].

وفقا لما سبق، فإن المرض الهولندي هو مرض يعكس العلاقة الظاهرة بين ازدهار النمو الاقتصادي بسبب وفرة الموارد الطبيعية وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية والزراعة، فالتدفق المفاجئ والسريع لمداخيل النفط ينظر لها على أنها عامل مشوه للاقتصاد لأنه يخلق نمط من التنمية معتمد على الخارج، وسبب ذلك عدم الارتباط ما بين قطاع النفط والقطاعات الاقتصادية المحلية الأخرى، فصناعة النفط لا تدمج مدخلات القطاعات الأخرى من الزراعة والصناعة وبالتالي لا تصبح منتجة، وفي مقابل ذلك ينشأ قطاع خدمات مصطنع ومضخم.

[52] عيسى مقيليد، مرجع سابق، ، ص 74.

خلاصة الفصل:

في نهاية هذا الفصل، يمكن القول إن صناعة المحروقات تتجاوز كونها نشاطاً استخراجياً لتصبح نظاماً اقتصادياً وسياسياً معقداً. لقد خلصنا إلى أن أسعار المحروقات لا تخضع لقانون العرض والطلب التقليدي فحسب، بل تتأثر بشدة بالأزمات السياسية والتحالفات الدولية. وبالنسبة للجزائر، يظل هذا القطاع هو المورد المالي الأول، مما يجعل ميزانيتها العامة رهينة لتقلبات أسواق لا تتحكم في أدواتها، وهو ما يستدعي دراسة أثر ذلك على النمو الاقتصادي الوطني.

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي في الجزائر

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد الفصل :

يعد النمو الاقتصادي الهدف الأسمى لكل السياسات الاقتصادية، كونه المؤشر الأساسي على زيادة قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات وتحسين مستوى المعيشة. يتناول هذا الفصل الإطار النظري للنمو الاقتصادي من خلال استعراض أهم النظريات الاقتصادية ومحدداتها، مع التركيز على جدلية العلاقة بين الوفرة في الموارد الطبيعية ومعدلات النمو. كما ينتقل الفصل إلى الجانب التطبيقي بدراسة واقع النمو في الجزائر منذ الاستقلال، وتحليل هيكل الاقتصاد الوطني ومؤشراته الكلية خلال الفترة (2012–2024)، للوقوف على أبرز التحديات الهيكلية التي تواجهه.

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

ان النمو الاقتصادي من أهم المفاهيم الاقتصادية التي حظيت باهتمام واسع لدى المفكرين والباحثين، باعتباره المؤشر الأساسي لقياس قدرة الدول على تحقيق التقدم والرفاهية وتحسين المستوى المعيشي للسكان. وقد تطور هذا المفهوم عبر الزمن من مجرد التركيز على زيادة الإنتاج والثروة إلى مفهوم أشمل يضم الجوانب الاجتماعية والبشرية والبيئية. كما ارتبط النمو الاقتصادي بعدة نظريات اقتصادية حاولت تفسير آلياته ومحدداته، بدءًا من النظريات الكلاسيكية وصولًا إلى النظريات الحديثة والمعاصرة. وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المبحث الإطار النظري للنمو الاقتصادي من خلال عرض مفهومه وأهميته، وبيان أبرز النظريات المفسرة له، إضافة إلى دراسة محدداته وعلاقته بالموارد الطبيعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية النمو الاقتصادي

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

تُعد فكرة النمو أو التنمية فكرة قديمة، تطورت مع الفكر الكلاسيكي، حيث تناول كل من Adam Smith في كتابه "ثروة الأمم"، وKarl Marx، و Joseph Schumpeterفي كتابه "نظرية النمو الاقتصادي"، قضايا تتعلق بمعيشة الشعوب وسبل تحقيق رفاهها، خاصة في مواجهة الكوارث الطبيعية والحروب والأوبئة.

ورغم ذلك، لم يُستخدم مصطلح "النمو" بشكل شائع منذ ظهوره وحتى الحرب العالمية الثانية للدلالة على التطور المجتمعي، بل كان يُستعمل بدلًا منه مصطلح "التقدم المادي" أو "التقدم الاقتصادي". ومع تطور علم الاقتصاد، أصبح مفهوم النمو الاقتصادي أكثر وضوحًا واستعمالًا في التحليل الاقتصادي.

لاحقًا، ومع بداية ستينيات القرن العشرين، انتقل استخدام المفهوم إلى المجال السياسي، حيث برز ما يُعرف بـ"النمو السياسي"، والذي يهدف إلى إحداث تغييرات اجتماعية متعددة الجوانب، تسعى إلى ترسيخ قيم سياسية مستوحاة من التجربة الأوروبية مثل الديمقراطية، والمشاركة الانتخابية، والمنافسة السياسية، والتعددية في الدول غير الأوروبية[53].

[53] د. بن شني عبدالقادر، د. بسدات كريمة، تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر بين تقلبات أسعار البترول و قصور الموارد المالية، مجلة التكامل الاقتصادي، الجزائر ، المجلد 08 العدد 01،2020 ص115

في بداية الثلاثينيات عرف المفهوم الحالي للتنمية و تماشيا مع التغيرات الراهنة تطور مفهوم النمو ليشمل العديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك ما يعرف بالنمو الاجتماعية التي اعتبرت عملية بواسطتها تنمو علاقات التعاون بين أفراد المجتمع من خلال دعم التفاعل فيما بينهم و زيادة الشعور بالمسؤولية و إدراك احتياجات الآخرين، و ذلك في إطار اجتماعي يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية، و النمو الثقافية التي تهدف إلى الارتقاء بمستوى الوعي البشري و ترقية الإنسان و مستوى ثقافته في المجتمع، زد على ذلك فقد توسع مفهوم النمو ليشمل الجانب البشري أو ما يعرف بالنمو البشرية التي عرفت حسب التقرير الصادر عن الأمم المتحدة للتنمية البشرية سنة 1990 على أنها عملية توسيع الخيارات غير محدودة و المتغيرة المتاحة للناس، كالحصول على المعارف و المستوى المعيشي المناسب.

ويعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم.. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطةً عضويًّا بتوفر هذا المناخ المؤثر[54].

من خلال ما سبق يتبين أن مفهوم النمو مفهوم له عدة دلالات، مما يجعل تعريفها بشكل محدد من الأمور الصعبة، و لذلك فقد تطور مفهوم النمو عبر الزمن و نذكر:

وفي تعريف ورد عن هيئة الأمم المتحدة عام 1955 عن النمو على أنه: العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعيا واقتصاديا، معتمدا أكبر اعتماد ممكن على مساهمة الجماعات المحلية".[55]

في حين أعادت هيئة الأمم المتحدة عام1956 تعريف النمو على أنها: "مجموعة الوسائل و الطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي و السلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي في المجتمعات القومية و المحلية".[56]

---

[54] فضيلة ملواح، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018)، مجلة افاق الاقتصادية، الجزائر ، المجلد 17، 2020م ، ص128.

[55] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا. ثقافيا. اقتصاديا. سياسيا. إداريا. بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 8

كما عرفها روجرز على أنها " عملية تغيير مقصودة نحو النظام الاجتماعي و الاقتصادي الذي تحتاجه الدولة"[57]

النمو الاقتصادي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن اذ تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب[58].

يختلف الاقتصاديون في وضعِ مفهومٍ واضحٍ ومحددٍ للتنميةِ الاقتصاديةِ، فيعرفُ بعضهم النمو الاقتصادية بأنها إحداث تغييرات جذرية في الهياكل المؤسسية والإدارية والقطاعية فضلاً عن العادات والمعتقدات الاجتماعي[59]. ومن التعريفات الشائعة انها عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن على الا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل أو زيادة في مستوى الفقر في المجتمع.

كما يعرف أيضا على أنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين. وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم. بالإضافة إلى ان النمو الاقتصادي هو الزيادة في القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما على مر الزمن.

ويعرف بعضهم الأخر النمو الاقتصادية بانها عملية مجتمعية واعية دائمة موجهة وفقاً لإرادةٍ وطنيةٍ مستقلةٍ بهدف إحداثِ تحولاتٍ هيكليةٍ، فضلاً عن إحداثِ تغييراتٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وسياسيةٍ تسمحُ بتحقيقِ زيادةٍ مطردةٍ بقدراتِ المجتمعِ مع تحسينٍ مستمرٍ في نوعيةِ الحياةِ[60].

---

[56] الدوسقي عبده إبراهيم، التلفزيون و التنمية، الطبعة الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، 2004، ص 180

[57] محمد منير حجاب، الإعلام و التنمية الشاملة، الطبعة الثانية، دار الفجر، القاهرة، 2000، ص 33

[58] ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، ص50.

[59] محمد صالح تركي القُريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010 :ص 36.

[60] أسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997: ص16.

ثانيا: أهمية النمو الاقتصادي

شير الدراسات التنموية التي أُجريت على بعض الدول النامية إلى أن النمو الاقتصادي هو أفضل طريقة للتخلص من الفقر، وتحقيق مستوى معيشي أفضل، حيثُ إن ارتفاع مستوى الدخل بنسبة 10%، يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بمقدار 20–30%، ولتفصيل اكثر نجد ان اهمية النمو الاقتصادي تتمثل في : [61]

- ✓ **تقليل مستوى الفقر:** يساهم النمو الاقتصادي في رفع دخل الأفراد بشكل سريع وفعّال، مما يؤدي إلى خفض معدلات الفقر. وقد أثبتت بعض الدراسات على 14 دولة خلال التسعينات أن الفقر انخفض في 11 دولة بنسبة 1.7% عند ارتفاع دخل الفرد بنسبة 1%.
- ✓ **إعادة تشكيل المجتمع:** يعمل النمو الاقتصادي على تحسين مستويات الدخل من خلال آليات توزيع الثروة، حيث يؤدي ارتفاع كفاءة توزيع الدخل إلى تقليل الفقر، مع الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي لا يرتبط بالضرورة بتحقيق المساواة الكاملة في توزيع الدخل.
- ✓ **خلق فرص عمل:** يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة، مما يساهم في توفير فرص عمل جديدة والحد من البطالة، إضافة إلى دعم عمليات إعادة هيكلة الاقتصاد وتطوير الصناعات التحويلية وتحسين الإنتاجية.
- ✓ **دفع التقدم البشري:** لا يقتصر تأثير النمو الاقتصادي على الجانب المادي فقط، بل يمتد ليشمل تحسين جودة الحياة من خلال تطوير الخدمات الصحية والتعليمية، إلى جانب تعزيز الاستثمارات عبر زيادة الإنفاق الحكومي وتحقيق عوائد مستقبلية.
- ✓ **تطوير الصحة والتعليم:** يؤدي ارتفاع الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي إلى تحسين الخدمات الصحية وزيادة جودتها، كما ينعكس إيجابًا على قطاع التعليم من خلال ارتفاع نسب الالتحاق بالمدارس والجامعات، مما يساهم بدوره في تعزيز مستويات الدخل مستقبلاً..

ثالثا: مقاييس النمو الاقتصادي

الناتج الإجمالي هو أفضل طريقة لقياس النمو الاقتصادي يأخذ في الاعتبار الناتج الاقتصادي الكامل للبلاد يشمل جميع السلع والخدمات التي تنتجها الشركات في الدولة للبيع. لا يهم ما إذا كان في الخارج تقيس معظم

[61] **DFID, Economic growth: the impact on poverty reduction, inequality, human development and jobs, pp 3-11. https://www.oecd.org (2026/05/17)**

الدول النمو الاقتصادي كل ربع سنة أدق قياس للنمو هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما أنه يزيل آثار التضخم. يستخدم معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي البائع المحلي الأجمالي الحقيقي[62].

يعتمد World Bank في قياس النمو الاقتصادي على الدخل القومي الإجمالي بدلًا من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يشمل هذا المؤشر الدخل المحول من قبل المواطنين العاملين في الخارج، في حين لا يضم الناتج المحلي الإجمالي بعض الأنشطة غير المدفوعة مثل رعاية الأطفال والعمل التطوعي، إضافة إلى استبعاد الأنشطة غير القانونية كالسوق السوداء، كما لا يأخذ بعين الاعتبار التكاليف البيئية.

رابعا- خصائص التنمية

فتُظهر التعاريف السابقة أن التنمية عملية داخلية تتسم بالشمول والاستمرارية، يشارك فيها مختلف أفراد المجتمع، كما أنها عملية مقصودة ومخططة لها أهداف محددة تسعى إلى تحقيقها. وتولي التنمية أهمية خاصة للبعد البيئي، بالإضافة إلى تنوعها من حيث الأنواع والمجالات، حيث تشمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، كما تختلف مستوياتها حسب النطاق الجغرافي، مثل التنمية الدولية والإقليمية والقومية والمحلية.

الشكل رقم (01): خصائص التنمية.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة.

[62] أمين حواس، محاضرات في النمو الاقتصادي، جامعة إبن خلدون – تيارت كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2016،ص11.

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي (الكلاسيكية، الكينزية، الحديثة)

تعدُّ مصطلحات النمو الاقتصادي من المواضيع العامة، وفيما يأتي بيان النظريات مفسرة لمفهوم النمو الاقتصادي من وجهة نظر التوجّهات والنظريات الاقتصادية:[63]

1) المذهب التجاري: ظهر هذا المذهب خلال القرن الخامس عشر الميلادي، ويعتبر أن الثروة تمثل أساس النمو الاقتصادي وأهم عناصر النشاط التجاري. وقد ركز أنصاره على أهمية المعادن الثمينة كالذهب والفضة، مع تقييد تصديرها باعتبارها مصدر قوة اقتصادية تساهم في تدفق الأموال. كما رأى بعضهم أن دور الذهب والفضة يتمثل في تسهيل الحصول على الائتمان بتكلفة فائدة منخفضة.
2) النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي: يُعد Adam Smith من أبرز مؤسسي هذه النظرية، حيث أكد أن الثروة لا تقتصر على الذهب، بل تُبنى أساسًا على التجارة والإنتاج. وقد شبّه هذه العملية بنظام تبادل يحقق المنفعة الاقتصادية، كما يرى رواد هذه المدرسة مثل David Ricardo و Thomas Malthusو Karl Marxأن الأسواق تميل إلى إعادة تنظيم نفسها عبر ما يسمى "اليد الخفية" لتحقيق التوازن الاقتصادي الطبيعي.
3) نظرية النمو المبتكرة لشومبيتر: يُعد Joseph Schumpeter من أبرز المساهمين في نظرية النمو الاقتصادي، حيث قدّم مفهوم الابتكار في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" سنة 1911. ويرى شومبيتر أن رجال الأعمال يمثلون المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي من خلال الابتكار والإبداع وتطوير المشاريع، مما يؤدي إلى تحقيق التطور الاقتصادي. وقد دعم Angus Maddison هذه الرؤية ووسع نطاقها وحدد نطاقها بشكلٍ أوسع، بعاملين رئيسيين هما:

- إدخال سلع جديدة، وابتكار أساليب مختلفة للإنتاج، وتطوير الصناعة.
- إقامة أسواق جديدة، والبحث عن مصادر جديدة لمواد الخام.

4) **نظرية النمو الكينزية:** تركز هذه النظرية على أهمية التوظيف والعوائد على رأس المال، حيثُ تُعتبر نظرية كينز الطلب الفعال كواحدٍ من العوامل الرئيسية، ويرى أنّ زيادة الطلب الفعال لا بد أن تحفز

[63] **Sharipov, Ilkhom : Contemporary Economic Growth Models and Theories: A Literature Review, CES Working Papers, ISSN 2067-7693, Alexandru Ioan Cuza University of Iasi, Centre for European Studies, Iasi, Vol. 7, Iss. 3, 2015. P 760**

النمو الاقتصادي، وتهدف النظرية الكينزية إلى تفسير التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي، فقد أثبت كينز أن كلّاً من الاستهلاك، والادخار، والاستثمار تنخفض في فترات الركود، بسبب ارتفاع معدل البطالة، وانخفاض مستوى الدخل، ويرى كينز أن علاج ارتفاع الكساد هو الحث على الاستثمار، من خلال ما يأتي:

- استخدام السياسة النقدية، وتعني تخفيض أسعار الفائدة، فعند قيام البنك المركزي بتخفيض الفائدة على البنوك التجارية، ستخفّض البنوك التجارية بناءً على هذا أسعار الفائدة على العملاء.
- استخدام السياسة المالية؛ أي أن تستثمر الحكومة في مشاريع البينية التحية، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل، وحدوث ارتفاع في الدخل والطلب.

5) **نظريات النمو الكلاسيكية الحديثة:** نشأت هذه النظريات في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، نتيجة التقاعس عن حل مشكلات التوازن الديناميكي، لتحقيق النمو المتوقع، وذلك بسبب سوء استخدام القدرة المتاحة كالتكنولوجيا، وتطوير الإنتاج وتنظيمه، كما ارتكز العنصر الأساسي في هذه النظرية على عوامل الإنتاج كرأس المال، والبيئة، واعتبارها عوامل مستقلة تساهم في إعداد السلع المحلية، إضافةً إلى عدم السماح للدولة بالتدخل في الشأن الاقتصادي، ومنح كبرى الشركات الفرصة لتحقيق نموها من خلال التنافس في السوق، وتوظيف بعض الموارد المتاحة.

6) **نظرية النمو الاقتصادي الداخلي:** ظهرت هذه النظرية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وتستهدف عوامل النمو داخل المنشآت التجارية؛ حيثُ تشير إلى أن التنافس غير التام يؤثر في التقلبات المتوقعة للعوائد، كما يعدُّ التقدم العلمي والمهني إحدى هذه العوامل، وتساهم الابتكارات التكنولوجية في الاستثمار في تحسين المستوى التكنولوجي، وزيادة رأس المال المادي والبشري أيضاً، ويُشار إلى أن عجز هذه العوامل عن تحقيق النمو على المدى الطويل يعدُّ واحداً من سلبياتها.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي

يمكن إجمال أهم متطلبات عملية التنمية في ما يلي:

- وجود موارد بشرية ذات كفاءات فعلية محلية قادرة على إدارة و التكيف مع مشروعات التنمية.
- توفر و تنوع الموارد المالية اللازمة التي تساهم في تمويل و بشكل مستمر المشروعات التنموية.

- تضافر جهود الأهالي و الجهات الحكومية و المشاركة الفعلية لأفراد المجتمع و التحلي بروح المسؤولية و التملك في تخطيط وتنفيذ وإدارة المشروعات التنموية.

الشكل رقم (20): متطلبات استمرار عملية التنمية.



المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة.

يقصد محددات النمو الاقتصادي كل الموارد المالية المتاحة سواء كانت محلية أو أجنبية الموجهة لانجاز برامج و مشروعات التنمية الضرورية للاقتصاد الوطني و تحقيق الرفاهية للمجتمع، فكما سبق ذكره فإن توفر التمويل اللازم للنمو الاقتصادي و في الوقت المناسب يعتبر من العوامل الهامة و المساعدة على استمرار عملية التنمية و تحقيق أهدافها، أما قصوره ومحدوديته فقد يعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلى إخفاق وتعطل برامج التنمية، و عليه فإن تمويل التنمية يعتمد على عدة مصادر و هناك عدة أسباب تحد من هذه المصادر نذكر منها:

- **المدخرات المحلية (مدخرات القطاع العائلي، قطاع الأعمال، والقطاع الحكومي)** تُعد من أهم مصادر تمويل النمو الاقتصادي، حيث يُفترض تعبئة أكبر قدر ممكن منها لدعم الاستثمارات. غير أن تحقيق ذلك قد يواجه عدة صعوبات مثل انخفاض مستويات الدخل، ضعف كفاءة المؤسسات المالية في تشجيع الادخار وجمعه، ضعف الوعي المالي أو فقدان الثقة في البنوك مما يؤدي إلى الاكتناز، إضافة إلى ضعف أسواق الأوراق المالية، وعدم استقرار القوة الشرائية للنقود، وتوجه بعض مدخرات قطاع الأعمال بعيدًا عن الاستثمار التنموي، إلى جانب التهرب الضريبي وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

- **التمويل التضخمي** يُلجأ إليه عندما تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات، ويتم ذلك عبر إصدار نقد جديد أو الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك التجارية. ورغم كونه حلًا تمويليًا، إلا أنه يحمل آثارًا سلبية أبرزها انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية وتفاقم عجز الميزانية العامة.
- **الاستثمارات الأجنبية** تُعد مصدرًا مهمًا لتمويل التنمية، خاصة عند ضعف المدخرات المحلية أو تزايد الديون الخارجية. غير أن جاذبية هذه الاستثمارات ترتبط بمدى توفر بيئة استثمارية مناسبة ومحفزة، وإلا فإن ضعف هذه البيئة قد يحد من تدفقها.
- **الصادرات** تُساهم في تمويل النمو الاقتصادي من خلال الإيرادات المتأتية منها، لكنها قد تشكل أيضًا مصدر هشاشة إذا اعتمد الاقتصاد على صادرات محدودة دون تنويع، إذ تصبح العائدات عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، مما ينعكس سلبًا على البرامج التنموية.
- **الاقتراض** يُعتبر من مصادر تمويل النمو الاقتصادي، وينقسم إلى اقتراض داخلي (الدين المحلي) يتمثل في الأذون الحكومية وديون البنوك الوطنية، واقتراض خارجي (الدين الخارجي) يشمل الالتزامات بالعملة الأجنبية تجاه دول ومؤسسات مالية دولية وصناديق تنموية. غير أن الإفراط في الاقتراض وما يترتب عنه من فوائد وأعباء قد يحد من القدرة على الاستفادة منه مستقبلًا.

تعتبر المنح و الهبات، إحدى مصادر النمو الاقتصادي ، خاصة في الدول غير قادرة على استقطاب الاستثمار المباشر، فالمنح والهبات لا تمثل أية التزامات على البلدان المستلمة لها أي أنها غير ملزمة بدفع لا أقساط و لا أسعار فائدة[64]، و لكن لا يعول عليها كثيرا في عملية التنمية التي تحتاج إلى مصادر تمويلية تتسم بالاستمرارية.

- يعتبر العون الإنمائي موردا لتمويل النمو الاقتصادي خاصة في الدول غير قادرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، و قد يكون في صوره عون مالي أو معونات فنية، يتم منحه من طرف العديد من الدول وكالات ومنظمات متخصصة مثل برنامج الأمم المتحدة للتغذية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أما في ما يخص المساعدات الإنمائية العربية تمتلك المنطقة العربية العون من المؤسسات والصناديق المالية والتنموية مثل الصندوق الكويتي ،الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ، البنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية ، المؤسسة العربية

[64] القريشي، مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية- نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 209

لضمان الاستثمار والهيئة العربية للاستثمار والاتحاد الزراعي ....الخ، غير أن هذا النوع من التمويل يخدم بالدرجة الأولى الجهة المانحة له.

الشكل رقم (03): مصادر تمويل التنمية.



المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المطلب الرابع: العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي

تعد الموارد الطبيعية باختلاف أنواعها عنصرا بالغ الأهمية في عملية الإنتاج، وتؤثر بشكل مباشر في أداء الاقتصاد ونموه. إلا أن معظم الموارد الطبيعية غير قابلة للتجدد بالنظر إلى أن مخزون العالم منها يظل محدودا، ويتضاءل بزيادة معدلات الاستهلاك. والمزيد من الاستهلاك على النمط الغربي يعني تسريع وتيرة استنزاف الموارد الطبيعية ونفادها في يوم من الأيام.

ومنذ القرن التاسع عشر تتوالى تحذيرات الاقتصاديين من نضوب مخزون العالم من الموارد الطبيعية –التي يعتبر التنافس عليها من أكبر أسباب الحروب في العالم– وأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الأرباح، مما سيقود رجال الأعمال إلى الإحجام عن الاستثمار فينهار الإنتاج.

وفي مقابل ذلك راهن عدد من الاقتصاديين على ذكاء الإنسان وقدرته على الإبداع والابتكار والتكيف والاكتشاف المستمر لموارد جديدة، أو إيجاد استعمالات لموارد بديلة لم تكن مستغلة من قبل. ويعد نجاح الإنسان في تطوير مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمياه، مثالا يدعم حجة المتفائلين حول مستقبل النمو، بالرغم من التكلفة المرتفعة نسبيا لطاقة هذه المصادر[65].

تناولت بعض المؤلفات الاقتصادية أسباب إخفاقات الاقتصاديات الوفيرة الموارد الطبيعية في تحقيق نمو و تنمية اقتصادية رغم توفرها على ثروة طائلة، و في هذا المجال تعتبر الدراسة التي أجراها الاقتصاديين **(Sachs and Warner, 1995)** واحدة من أكثر الدراسات شمولا المستندة إلى التجربة، و التي كانت بعنوان" وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي"، و قد توصلا إلى أن الاقتصاديات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للناتج الداخلي الخام لسنة 1971 تتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة في الفترة اللاحقة من 1971 حتى 1989 .

كما أظهر **(Frankel, 2012)** في دراسة جديرة بالذكر بعنوان لعنة الموارد أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية تواجه عدة مشاكل تتداخل مع أدائها الاقتصادي كالتوزيع السيء للموارد بين القطاعات وتنويع سيء للاقتصاد، كما ان الموارد تحول جزئيا من القطاع الإنتاجي الى قطاعات السلع غير القابلة للتحويل والحكومات، الامر الذي يولد تشوهات في الأسعار بين القطاعات والنفقات العامة، ويمكن ان تكون هذه الظاهرة دورية او دائمة.

ان الموارد الطبيعية غير المتجددة، أي مصادر الطاقة الحفرية والمعادن بأنواعها هي موارد ضرورية لأي عملية إنتاجية، ومهما بلغت عمليات الاحلال بين هذه الموارد وعناصر الإنتاج المتجددة، كالعمل وراس المال الى جانب الموارد الطبيعية المتجددة وكذلك البدائل الصناعية، فان الاحلال لن يكون كاملا، أي ان الانسان سيبقى بحاجة الى حد أدني من هذه الموارد من اجل القيام بنشاطه الإنتاجي.[66]

[65] موسوعة الجزيرة https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/3/8/الموارد-الطبيعية تم الاطلاع في 2026/03/15

[66] جلولي محمد . بومدين محمد أمين . بن عياد محمد سمير الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية خلال الفترة 1991-2018 مجلة الإقتصاد الجديد المجلد 12 العدد 4 2021 ص 939

المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال عدة تحولات اقتصادية وسياسية أثرت بشكل مباشر على مسار النمو الاقتصادي، حيث انتقل من النظام الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي والتأميمات إلى تبني إصلاحات اقتصادية والانفتاح التدريجي نحو اقتصاد السوق. وقد ارتبط أداء الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات الذي يمثل المصدر الرئيسي للإيرادات والصادرات، الأمر الذي جعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. وفي ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تسعى الجزائر إلى تحقيق تنويع اقتصادي يساهم في تقوية القطاعات الإنتاجية وتقليل التبعية للمحروقات. لذلك يهدف هذا المبحث إلى دراسة واقع النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تتبع تطوره التاريخي، وتحليل هيكل الاقتصاد الوطني، وبيان أهم التحديات والمعوقات التي تواجه تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر منذ الاستقلال

يستعرض هذا المطلب الشامل مسار تطور النمو الاقتصادي في الجزائر عبر ثلاث محطات تاريخية رئيسية منذ الاستقلال:

الفرع الأول: مرحلة النظام الاشتراكي والتأميمات (1962 – 1988)

واجهت الجزائر بعد استقلالها عام 1962 اقتصاداً مدمراً وغير مهيكل يعتمد كلياً على فرنسا. وفي ظل غياب قطاع صناعي وطني حقيقي، تبنت الدولة نموذجاً اقتصادياً اشتراكياً يعتمد على الملكية العامة والتخطيط المركزي. تميزت هذه الفترة بالآتي: [67]

- **سياسة التأميم والخطط التنموية:** أممت الجزائر الأراضي الزراعية وقطاع المحروقات (عام 1971) للسيطرة على أهم مواردها الاقتصادية. كما أطلقت خططاً إنمائية خماسية ركزت على الاستثمار العمومي في الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب والطاقة.

[67] العبسي علي . تجانية حمزة . تطور الاقتصاد الجزائري: من الاستعمار إلى الطفرة النفطية.. التحديات والآفاق المستقبلية. مجلة المنهل الاقتصادي, 8(2), 2025. ص610.

- **مؤشرات النمو والأداء:** شهدت معدلات النمو تذبذبات واضحة؛ حيث سجل النمو تراجعاً حاداً في محطات مفصلية مثل عام 1966 (-7.2%) وعام 1971 (-13.95% نتيجة تأثيرات التأميم)، بينما استقر متوسط النمو في السبعينات عند حوالي (-6.5%).

- **الحصيلة الاقتصادية:** نجحت هذه المرحلة في بناء قاعدة صناعية وتطوير بنية تحتية أساسية (مدارس، مستشفيات، طرق). ومع ذلك، عابها ضعف إنتاجية المؤسسات العمومية بسبب البيروقراطية، وبداية ارتهان الاقتصاد لقطاع المحروقات، مما أدى في نهاية الثمانينات إلى أزمة خانقة مع انهيار أسعار النفط وتراكم الديون الخارجية.

الفرع الثاني: مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق والإصلاحات الهيكلية (1988 - 2000)

أجبرت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة الناتجة عن انهيار أسعار النفط عام 1986 الجزائر على التخلي التدريجي عن النموذج الاشتراكي والانفتاح على اقتصاد السوق والقطاع الخاص. واتسمت هذه المرحلة بالنقاط التالية:

- **خطوات الإصلاح الهيكلي:** تبنت الجزائر سياسة التكيف الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي (FMI) عام 1994. وشملت الإصلاحات تحرير الأسعار، وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وتحديث النظام البنكي، وتشغيل بورصة الجزائر عام 1997. [68]

- **تأثير عدم الاستقرار السياسي:** تزامنت هذه الإصلاحات مع أزمة أمنية وسياسية حادة (العشرية السوداء)، مما أدى إلى انكماش الاستثمارات الأجنبية، وارتفاع الديون الخارجية لأكثر من 30 مليار دولار، وانخفاض قيمة الدينار.

- **معدلات النمو:** سجل النمو تراجعاً وانكماشاً في محطات عديدة؛ حيث بلغ -1.5% عام 1994 مع بداية برنامج صندوق النقد الدولي، وكان متوسط التسعينات انكماشياً بنحو -0.5%. ولم يبدأ الاقتصاد بالاستقرار النسبي إلا مع نهاية التسعينات حيث سجل النمو 5.0% عام 1998 و3.8% عام 2000 بفضل التحسن التدريجي لأسعار النفط.

[68] مرجع نفسه. ص 613.

الفرع الثالث: مرحلة الطفرة النفطية وتحديات التنويع الاقتصادي (2000 – اليوم)

مع مطلع الألفية الثالثة، دخل الاقتصاد الجزائري مرحلة جديدة مدفوعة بالارتفاع القياسي لأسعار النفط عالمياً، مما أتاح موارد مالية ضخمة للدولة. وتمثلت ملامح هذه الفترة في: [69]

- **النتائج الإيجابية للطفرة (2000 – 2014):** مكنت الوفرة المالية الجزائر من تسديد كامل ديونها الخارجية عام 2006، وتأسيس "صندوق ضبط الإيرادات" لحماية الميزانية. كما تم إطلاق برامج استثمارية ومخططات إنمائية خماسية ضخمة لتطوير البنية التحتية وتحسين قطاعات التعليم والصحة. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي ذروته عام 2014 ليصل إلى حوالي 213 مليار دولار.
- **صدمة 2014 وهشاشة الاقتصاد:** كشف التراجع الحاد لأسعار النفط بعد عام 2014 استمرار التبعية المفرطة للمحروقات (التي تشكل أكثر من 95% من الصادرات)، وظهر عجز الميزانية وتراجع احتياطي الصرف من فوق 200 مليار دولار إلى أقل من 50 مليار دولار. وسجل النمو تباطؤاً ملحوظاً (متوسط 2.5% في العقد الثاني)، وتعمق الانكماش عام 2020 بفعل جائحة كوفيد-19 ليصل إلى -5.0%.
- **المبادرات الجديدة:** بدأت الجزائر منذ عام 2020 في مراجعة قوانين الاستثمار، ورقمنة الإدارة، ودعم المؤسسات الناشئة والتحول الطاقوي. وعاود النمو الانتعاش ليسجل 4.2% عام 2023 مع ناتج محلي قارب 224 مليار دولار، وسط توقعات باستقرار النمو بين 2.6% و3.3% لعام 2025 مع استمرار الحاجة إلى إصلاحات هيكلية أعمق لتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط.

المطلب الثاني: هيكل الاقتصاد الجزائري ودور القطاعات الإنتاجية

عندما نبحث ونحلل مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في اجمالي الناتج المحلي، نحن نشخص درجة التنويع الاقتصادي، و الذي يقصد به تقليل الاعتماد على مورد واحد والانتقال نحو تعزيز قاعدتي الصناعة والزراعة لبناء أساس إنتاجي قوي، وهذا يتطلب بناء اقتصاد وطني سليم يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاعات متعددة.

[69] مرجع نفسه. ص 615.

نبدأ بتحليل المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام، وفق ما يلي:

الجدول رقم 4: التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي الخام (الفترة 2018-2022)

القطاع	2018	2019	2020	2021	2022
المحروقات	22,3	19,5	13,9	22,2	**31,1**
القطاعات الأخرى	77,7	80,5	86,1	77,8	**68,9**
الفلاحة	11,9	12,3	13,8	12,2	**11,6**
الصناعات خارج المحروقات	5,4	5,7	6,2	5,6	**4,9**
البناء والأشغال العمومية	11,5	12,2	12,8	11,7	**10,5**
خدمات خارج الإدارة العمومية	26,6	25,7	27,2	27	**22,2**
خدمات الإدارة العمومية	13,3	15,4	17,3	15,5	**14,7**

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء(Office National des Statistiques) ، و بنك الجزائر المركزي (bank-of-algeria, 2002-2022)

أولا، على الرغم من الجهود المبذولة لوضع وتنفيذ سياسات وبرامج تهدف إلى تقليل الاعتماد على المحروقات (النفط والغاز)، إلا أن قطاع المحروقات لا يزال مساهماً رئيسياً في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر. يؤدي هذا الواقع إلى التشكيك في جدية مساعي الجزائر الرامية إلى إرساء نظام إنتاجي مستقل عن قطاع المحروقات من حيث التمويل والنشاط. بعبارة أخرى، يبدو أن العمل من أجل تنويع مصادر الدخل والانتاج، مجرد شعارات. في الواقع لم يتخذ خطوات جدية نحو تحقيق هذا الهدف. فمازال الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز.

يدعم هذا الاستنتاج الركود الذي يعاني منه الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، حتى و إن وجد تحسن ملحوظ، إلا أن هذا النمو يعتبر هشاً ويعتمد بشكل أساسي على برامج الاستثمار الحكومي، خاصة تلك المتعلقة بالأشغال العمومية والبناء والخدمات والإدارة العمومية[70].

ثانيا، في قطاع الصناعة نسجل النقاط التالية

- شكل القطاع الصناعي في الجزائر عام 2022 نصيبًا ضئيلاً نسبيًا من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)حيث بلغت نسبته 4.9%، بينما كانت نسبته من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات 7.10%؛
- ظل معدل نمو القطاع الصناعي مستقرًا نسبيًا عند حوالي 5.2% في عام 2022 مقارنة بـ 5.3% في عام 2021؛
- شهدت جميع القطاعات الصناعية نموًا إيجابيًا باستثناء صناعات الحديد والمعادن والميكانيكا والإلكترونيات والكهرباء التي انخفضت بنسبة 0.5% في عام 2022 مقارنة بنمو قدره 11.2% في عام 2021؛
- جاء نمو القطاع الصناعي مدفوعًا بثلاثة أنشطة رئيسية: صناعة الجلود والأحذية بنمو بلغ 20.1% في عام 2022 مقارنة بـ 5.4% في عام 2021)، وصناعة الخشب والفلين والورق بنمو قدره 11% في عام 2022 مقارنة بـ 2% في عام 2021)، والصناعات الكيميائية وصناعة المطاط والبلاستيك بنمو قدره 7.3% في عام 2022 مقارنة بـ 3.5% في عام 2021).

يعتبر القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات المحرك الرئيسي والركيزة الأساسية للنمو المستدام في العديد من الاقتصاديات المعاصرة المتقدمة، وغالبًا ما يكون للتنمية الصناعية الدور الأساسي والمميز للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى كونها المحفز والمصدر الرئيسي للتقدم التكنولوجي والفني من خلال تعزيز الابتكار والإبداع. وهذا يستدعي فهمًا أفضل للبيئة الداخلية والخارجية للقطاع الصناعي بشكل عام. إلا أن مساهمة هذا القطاع في الجزائر تظل ضئيلة في الواقع.

[70] عامر نبيل. الاقتصاد الجزائري: الهيكل الإنتاجي والتشابك القطاعي. مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستديمة. المجلد 09 / العدد 01 – جوان 2024 ص443

ذلك أن ما يميز البيئة الخارجية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر هو ثقل أنماط الإدارة، سواء من حيث الموارد البشرية أو معايير وجودة المنتجات أو توزيعها وتسويقها. إنها بيئة غير مناسبة تمامًا لظهور إمكانيات إعادة نشر المؤسسات بسبب استمرار العقبات في الاستفادة من القروض وهيمنة الأسواق الموازية وانتشار السلع المقلدة والمزيفة. يضاف إلى ذلك الاتجاه المتزايد نحو تحرير التجارة الخارجية مما أدى إلى إضعاف الإنتاج المحلي.

على الرغم من النتائج الجيدة التي حققها الإنتاج الزراعي في عام 2022، حيث شكل 11.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحالي وسجل نموًا قدره 5.8% مقارنة بانخفاض قدره 1.9% في عام 2021، إلا أن القطاع الزراعي ليس في وضع أفضل من القطاع الصناعي. ومع ذلك، يظل النمو متواضعًا وغير مستقر وأقل من التوقعات بسبب تعرض القطاع الزراعي لتقلبات المناخ، والحاجة إلى تنمية الموارد البشرية، وخلق تنسيق بين مراكز التدريب والمهن الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، يواجه القطاع التزامات تمويلية ضعيفة من البنوك، وزيادة واردات المنتجات الزراعية، وتجارة الأغذية غير الشفافة، وسوء توزيع المنتجات بتكاليف عالية بسبب انتشار الوسطاء، كل هذه العوامل، من بين عوامل أخرى، أدت إلى تراجع ديناميكية النشاط الزراعي.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي في الجزائر

تعد الجزائر من بين الدول التي تواجه العديد من المشاكل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة، والتي تتعلق بالدرجة الأولى بمستوى النمو الاقتصادي والإطار الاجتماعي والبيئي وفي ظل هذا تسعى الجزائر لتخطيها وتجاوزها، فمن بين هذه المعوقات نجد[71]:

تكدس الديون والفقر :حيث تستنزف الديون التي تتكبدها الدول أكثر من نصف الدخل القومي لها، ممّا يتسبب بالفقر للشعوب.

انعدام عنصري الأمن والأمان :تعد الحروب الداخلية مع غياب الأمن أمرًا مستنزفًا للأموال في الدّول التي تعاني من سباق التسلح والحروب الداخلية.

تدني مستويات الإمكانيات التقنية والخبرات الفنية وتراجعها :نظرًا لتوجه العقول المفكرة في الدول إلى الهجرة إلى الدول المتقدمة، ويعود الأمر بالسلب على خطط التنمية.

[71] بن نانة، فاطمة زهرة، ونورية بن نانة. "معوقات التنمية في الجزائر وسبل معالجتها." الملتقى العلمي الدولي الأول: البرامج التنموية بين الواقع وتحديات الانتقال الطاقوي بالجزائر، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 19–20 فبراير 2020، الجزائر. ص 103

سوء الأوضاع الاقتصادية :إذ يساهم ذلك في إضعاف التنمية الاقتصادية.

الانفجار السكاني :حيث يتسبب النمو السكاني الكبير بإرهاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تلوث البيئة :تفاقم مشكل التلوث بشكل كبير ومتزايد خاصة في ما يتعلق بالبيئة، والتي تعد ذات الصلة بالتنمية المستدامة فهما مفهومان متداخلان مع بعضهما البعض حيث تسعى التنمية المستدامة لتحقيق أمرين أساسيين هما: الحق في التنمية والحق في حماية البيئةإذا ما سيئ استخدامها فإن فالبيئة تصبح عائقًا يقف في وجه التنمية، كما هو الحال في الجزائر. فتلوث البيئة ظهر نظرًا لارتفاع النمو السكاني بحيث لا يمكن للموارد البيئية تحملها، حيث توصل إلى أن النمو خلال حلول 2020 سيصل إلى 42 مليون نسمة، كما نجد من بين المسببات النسبة المرتفعة للسيارات إضافة إلى التلوث الناجم عن النفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغيرصحية منها 220 ألف طن من الفضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة . كذلك من بين المشاكل نجد[72]:

- انعدام التكامل في القطاعات الإنتاجية، تفاقم حدة البطالة وتدهور المداخيل والقدرة الشرائية للأسر،ضعف قاعدتية الفلاحة والصناعة وانعدام إستراتيجية محكمة،نقص الحوافز المادية والمعنوية في ميدان صرف الميزانية، عدم وجود مؤسسات اقتصادية فعالة ومنافسة قلة الكفاءة ونقص التخصص في المجالات الحيوية وانعدام سياسة الدعم.
- لا يوجد استغلال للموارد الطبيعية بالشكل العقلاني، فالجزائر معروفة بالثروات والموارد الطبيعية التي تمتلكها.
- المستوى المعيشي المنخفض والفقر المدقع الذي تعاني منه الجزائر.

تلوث المياه وندرتها :تتسبب الوحدات الصناعية وبعض السلوكات الأخرى في تلوث المياه وذلك بسبب ما تطرحه من مواد سامة وملوثة، ومواد كيماوية صلبة أو سائلة زيادة على استعمالها المفرط للثروة المائية رغم ندرتها، فحسب الإحصائيات التي أعلنتها الأمم المتحدة فإن أكثر من مليوني وفاة سنويا بسبب تلوث المياه، وفي الجزائر أكثر من 150 وفاة سنويا بسبب الأمراض المتنقلة عن الماء كالتيفوئيد والكوليرا وغيرها من الأمراض الخطيرة مع افتقارها للمياه الصالحة للشرب وكذلك الإسراف في ضخ المياه الجوفية، مما أدى إلى انزلا قات في

[72] مرجع ننفسه، ص 102

الأرض وغمر بالماء كظاهرة صعود الماء في الصحراء، حيث أدى إلى التأثير على الإنتاج الفلاحي، ويؤدي نقص المياه إلى خلل في النشاط الصناعي.

تلوث الأراضي الزراعية :تؤدي النفايات الصلبة الناجمة عن بقايا المواد الإسمنتية وعدم معالجتها وطرحها في المزابل العمومية إلى انتشار الأمراض الخطيرة بفعل القمامة والانسداد المجاري المائية، وما يتسرب من محاليل تطلق في المياه الجوفية فننطلق خليطا ساما يؤثر على التربة ومصادر وخزانات الماء، وما ينجر عنه من حرائق وتلوث للمحيط والجو. (بوقرة، 2009(

ومن بين المعوقات كذلك تلك التي تقف في وجه التنمية:

ضعف معدل النمو الاقتصادي :يشكل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل و ثروة الأمة، ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

فبعد استقلال الجزائر تم تبني اقتصاد اشتراكي قائم على التخطيط المركزي و الاعتماد على سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي لتحقيق نمو اقتصادي مستمر، و هذا على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام.

وقد اعتمد تمويل برامج التصنيع أساسا على مداخيل تصدير البترول وليس محصلة إنتاج حقيقي للثروة، لذلك فان الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار البترول و تغيرات المحيط الدولي.

و قد أثبتت الصدمة النفطية لسنة 1986 (تدهور سعر البترول) هشاشة الاقتصاد الوطني إذ ترتب على ذلك بروز عدة مشاكل خاصة زيادة حدة التضخم، ارتفاع حجم البطالة، ارتفاع المديونية و نقص العملات الأجنبية، بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو، حينها طبقت الجزائر إصلاحات اقتصادية ذاتية قصد تصحيح الاختلالات و إعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق و التي من خلالها تم مراجعة العديد من الآليات المتحكمة في الاقتصاد.

وبفضل الإصلاحات المتخذة خاصة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية و تحسين معدلات النمو، إلا أن التحسن يرجع أساسا إلى مداخيل قطاع النفط، كما أن القطاعات المنتجة كالفلاحة و الصناعة و الخدمات لا تزال ضعيفة و لا تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي.

ولتحسين مستوى النمو الاقتصادي يجب تعميق الإصلاحات الهيكلية على مستوى المؤسسات و ترقية الاستثمارات و النشاط الاقتصادي للدولة.

تفشي البطالة :منذ سنة 1985 بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم نتيجة الانكماش الاقتصادي و تراجع وتيرة التشغيل بسبب قلة الموارد المالية للدولة والتي قلصت من حجم الاستثمارات المنشأة لمناصب العمل و بالتالي الاختلال في سوق العمل بين العرض و الطلب. و منذ سنة 1987 اتخذت عدة إجراءات لمكافحة البطالة و دعم التشغيل و ذلك من خلال عدة أجهزة و يمكن تقسيمها إلى قسمين[73]:

- النشاطات التابعة للشبكة الاجتماعية و التشغيل التضامني.
- الإجراءات الخاصة بالاستثمار.

و قد سمحت الإجراءات السابقة بتقليص حجم البطالة، و رغم انخفاض معدل البطالة الا ان مستواه يبقى مقلقا.

ولزيادة فعالية مكافحة البطالة يجب وضع إستراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالية:

- تسيير اقل تمركزا لأجهزة التشغيل و تخصيصها للجماعات المحلية.
- وضع الية تتكفل بمتابعة و تقييم مختلف مراحل برامج التشغيل.
- الاهتمام بالتكوين و رفع المهارات لإمداد القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة.
- ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشجيع جميع أشكال التشغيل الذاتي و خاصة الحرفي.

[73] مرجع نفسه، ص 105

خلاصة الفصل الثاني

يتضح أن النمو الاقتصادي يمثل عملية أساسية تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة في الإنتاج والدخل وتحسين المستوى المعيشي للسكان، كما يرتبط بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية ومؤسساتية تؤثر في استمراريته وفعاليته. أما بالنسبة للجزائر، فقد مر الاقتصاد الوطني بعدة مراحل منذ الاستقلال، تأثر خلالها بالتحولات السياسية والاقتصادية العالمية، وظل معتمدًا بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات رغم محاولات التنويع الاقتصادي. كما أبرزت الدراسة وجود العديد من التحديات التي تعيق تحقيق نمو اقتصادي مستدام، من بينها ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات، وتفشي البطالة، وضعف الاستثمار، والتبعية لتقلبات أسعار النفط. وعليه، فإن تحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجزائر يتطلب تعميق الإصلاحات الاقتصادية، وتحسين مناخ الاستثمار، وتطوير القطاعات الإنتاجية، وتعزيز الابتكار ورأس المال البشري، بما يضمن بناء اقتصاد متنوع وأكثر قدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

الفصل الثالث

تأثير قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2012–2024

الفصل الثالث: تأثير قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2012–2024

تمهيد الفصل الثالث:

يمثل قطاع المحروقات الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري، نظراً للدور المحوري الذي يلعبه في تمويل التنمية الاقتصادية ودعم مختلف التوازنات المالية والنقدية للدولة. وقد ارتبط أداء الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة بصورة مباشرة بتطور أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، الأمر الذي جعل النمو الاقتصادي في الجزائر شديد التأثر بتقلبات هذا القطاع. ويهدف هذا الفصل إلى دراسة أثر قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012–2024، من خلال تحليل مساهمة المحروقات في الصادرات، والناتج المحلي الإجمالي، والمالية العامة، وميزان المدفوعات، إضافة إلى إبراز انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية المختلفة، مع التطرق إلى أهم الأزمات النفطية وآفاق تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل التبعية لقطاع المحروقات.

المبحث الأول: مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

يعتبر قطاع المحروقات من أهم القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الجزائري، نظراً لما يوفره من موارد مالية ضخمة وعائدات بالعملة الصعبة، حيث يشكل الدعامة الأساسية لتمويل الميزانية العامة ودعم مختلف الأنشطة الاقتصادية والتنموية. وقد ارتبط الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال ارتباطاً وثيقاً بقطاع النفط والغاز، مما جعله يحتل مكانة محورية في الصادرات الوطنية، الناتج المحلي الإجمالي، المالية العامة، وميزان المدفوعات. ورغم الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد وتقليص التبعية للمحروقات، إلا أن هذا القطاع لا يزال يمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العمومية والتوازنات الاقتصادية الخارجية. ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم مظاهر مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، من خلال دراسة مكانته في الصادرات، مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، تأثيره على المالية العامة، ودوره في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مكانة المحروقات في الصادرات الجزائرية

تعد المحروقات الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري، إذ تعتمد الجزائر بصورة كبيرة على صادرات النفط والغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للعملة الصعبة وتمويل الميزانية العامة للدولة. وقد أدى هذا الاعتماد الكبير إلى جعل قطاع المحروقات المحرك الأساسي للتجارة الخارجية الجزائرية، حيث تشكل صادراته النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات الوطنية، الأمر الذي يعكس ضعف التنوع الاقتصادي وهيمنة القطاع الريعي على بنية الاقتصاد الوطني.

جدول رقم (01): يوضح مكانة المحروقات في الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012–2024

السنة	قيمة صادرات المحروقات (مليار دولار)	النسبة من إجمالي الصادرات
2012	70.58	**98.40%**
2013	63.81	**98.38%**
2014	58.46	**97.24%**

95.72%	33.08	2015
94.54%	27.91	2016
94.68%	33.67	2017
93.62%	38.93	2018
92.80%	33.37	2019
89.00%	20.00	2020
91.50%	34.50	2021
93.00%	60.00	2022
91.90%	50.49	2023
92.50%	45.23	2024

المصدر : إعداد الطالب اعتمادًا على تقارير بنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصائيات، وتقارير التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2012–2024. https://www.bank-of-algeria.dz

من خلال البيانات الإحصائية للفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2024، يتضح أن صادرات المحروقات حافظت على مكانتها المهيمنة ضمن الصادرات الجزائرية، حيث تراوحت نسبتها بين 89% و98% من إجمالي الصادرات، وهي نسب مرتفعة تعكس ضعف تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات. فقد سجلت سنة 2012 قيمة صادرات من المحروقات بلغت 70.58 مليار دولار، ممثلة ما نسبته 98.40% من إجمالي الصادرات، لتشهد بعد ذلك تراجعًا تدريجيًا بفعل انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، خاصة خلال سنتي 2015 و2016 أين انخفضت قيمة الصادرات إلى 33.08 مليار دولار و27.91 مليار دولار على التوالي.

كما يظهر تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات الدولية، خاصة خلال سنة 2020 التي تزامنت مع انتشار جائحة كورونا وانخفاض الطلب العالمي على الطاقة، حيث تراجعت قيمة صادرات المحروقات إلى حوالي 20 مليار دولار، وهي أدنى قيمة خلال الفترة المدروسة، مع انخفاض نسبتها إلى 89% من إجمالي الصادرات. غير أن

السنوات اللاحقة شهدت تحسنًا نسبيًا نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز عالميًا، إذ ارتفعت قيمة صادرات المحروقات إلى 60 مليار دولار سنة 2022.

ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتنويع الاقتصاد وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، إلا أن المؤشرات تبين استمرار التبعية الكبيرة لهذا القطاع، حيث بقيت نسبة مساهمة المحروقات في إجمالي الصادرات تفوق 90% خلال أغلب سنوات الدراسة، وهو ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني أمام تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي

يحتل قطاع المحروقات مكانة محورية في الاقتصاد الجزائري، باعتباره من أهم القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالنظر إلى الدور الذي يلعبه في خلق القيمة المضافة وتوفير الموارد المالية للدولة. وقد ساهمت العائدات النفطية والغازية خلال مختلف السنوات في دعم النمو الاقتصادي وتمويل المشاريع التنموية، مما جعل الاقتصاد الجزائري مرتبطًا بدرجة كبيرة بأداء قطاع المحروقات وتقلبات أسعاره في الأسواق العالمية.

ومن خلال تتبع مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2024، نلاحظ أن هذه المساهمة عرفت تذبذبًا ملحوظًا نتيجة تأثر القطاع بعوامل داخلية وخارجية، أهمها تغير أسعار النفط العالمية، مستويات الإنتاج، والأزمات الاقتصادية الدولية. ففي السنوات الأولى من الفترة المدروسة، سجل القطاع نسب مساهمة مرتفعة نسبيًا تجاوزت 30% من الناتج المحلي الإجمالي، مستفيدًا من ارتفاع أسعار النفط واستقرار الطلب العالمي على الطاقة.

غير أن انهيار أسعار النفط ابتداءً من سنة 2014 أدى إلى تراجع مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفضت العائدات النفطية وتقلصت القيمة المضافة للقطاع، وهو ما انعكس مباشرة على أداء الاقتصاد الوطني. كما شهدت سنة 2020 انخفاضًا واضحًا نتيجة تداعيات جائحة كورونا التي أثرت على النشاط الاقتصادي العالمي وأسواق الطاقة، لتتراجع مساهمة المحروقات إلى مستويات أقل مقارنة بالسنوات السابقة.

وفي المقابل، عرفت السنوات اللاحقة نوعًا من التحسن النسبي بفعل ارتفاع أسعار النفط والغاز عالميًا، خاصة خلال سنتي 2021 و2022، مما ساهم في رفع مساهمة القطاع مجددًا في الناتج المحلي الإجمالي. ورغم ذلك، تبقى هذه المساهمة دليلاً على استمرار اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات، الأمر الذي يبرز ضرورة تسريع جهود التنويع الاقتصادي وتقوية مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى.

جدول رقم (02): مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2012–2024

السنة	مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي **(%)**
2012	**36.5%**
2013	**35.8%**
2014	**34.7%**
2015	**30.9%**
2016	**29.4%**
2017	**28.7%**
2018	**30.1%**
2019	**29.3%**
2020	**24.8%**
2021	**27.6%**
2022	**31.5%**
2023	**29.8%**
2024	**28.9%**

المصدر: إعداد الطالب اعتمادًا على تقارير بنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصائيات، وتقارير صندوق النقد الدولي الخاصة بالاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2012–2024.

الشكل رقم (04): مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2012–2024

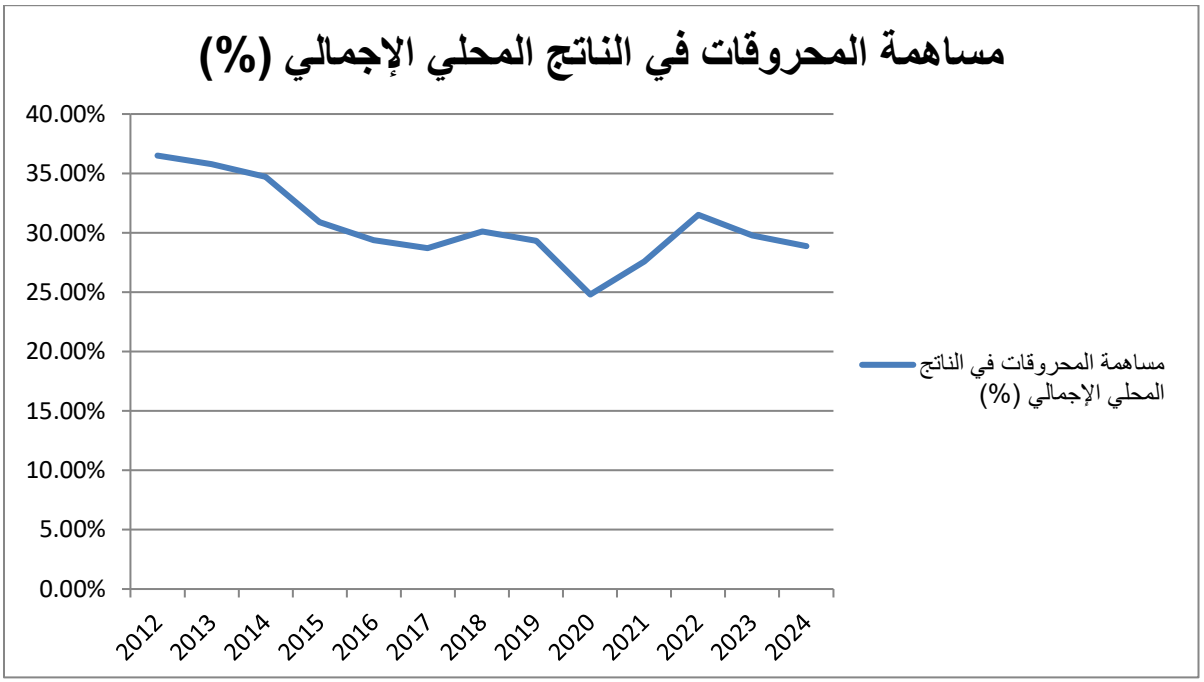

المصدر: إعداد الطالب اعتمادًا على بيانات على الجدول رقم (02)

يبين الشكل البياني تطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2024، حيث نلاحظ أن هذه المساهمة ظلت مرتفعة نسبيًا طوال سنوات الدراسة، وهو ما يعكس الأهمية الكبيرة التي يحتلها قطاع النفط والغاز في الاقتصاد الوطني. فقد سجلت مساهمة المحروقات أعلى مستوياتها خلال السنوات الأولى من الفترة المدروسة، إذ تجاوزت 36% سنة 2012، نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتحسن العائدات البترولية، الأمر الذي ساهم في دعم النمو الاقتصادي وزيادة القيمة المضافة للقطاع.

كما يظهر الشكل تراجع مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي ابتداءً من سنة 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث انخفضت النسبة تدريجيًا لتصل إلى أدنى مستوى لها سنة 2020 بحوالي 25% نتيجة تداعيات جائحة كورونا وتراجع النشاط الاقتصادي العالمي. وفي المقابل، شهدت السنوات اللاحقة تحسنًا نسبيًا، خاصة خلال سنتي 2021 و2022، بفعل ارتفاع أسعار النفط والغاز وتحسن عائدات التصدير. ورغم هذا التحسن، فإن استمرار مساهمة المحروقات بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي يؤكد بقاء الاقتصاد الجزائري مرتبطًا بشكل كبير بقطاع المحروقات، مما يبرز ضرورة تسريع جهود التنويع الاقتصادي وتقوية مساهمة القطاعات غير النفطية في خلق الثروة الوطنية.

المطلب الثالث: تأثير المحروقات على المالية العامة في الجزائر

تُعد المحروقات المصدر الأساسي للإيرادات العامة في الجزائر، إذ تعتمد المالية العامة بدرجة كبيرة على العائدات النفطية والغازية في تمويل نفقات الدولة وتغطية مختلف البرامج الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى هذا الارتباط الوثيق بين المالية العامة وقطاع المحروقات إلى جعل الميزانية العامة شديدة التأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، باعتبار أن الجباية البترولية تمثل نسبة معتبرة من الإيرادات العمومية.

وقد استفادت الجزائر خلال فترات ارتفاع أسعار النفط من تدفقات مالية ضخمة سمحت للدولة بتمويل مشاريع البنية التحتية، ودعم السياسة الاجتماعية، ورفع حجم الإنفاق العمومي، خاصة خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2014. إلا أن هذا الاعتماد المفرط على المحروقات جعل المالية العامة عرضة للاختلالات عند انخفاض أسعار النفط، حيث شهدت الإيرادات البترولية تراجعًا ملحوظًا بداية من سنة 2014 نتيجة انهيار أسعار النفط العالمية، الأمر الذي أدى إلى تقلص موارد الخزينة العمومية وارتفاع عجز الميزانية.

كما انعكست تداعيات جائحة كورونا سنة 2020 بشكل مباشر على المالية العامة، إذ تسبب انخفاض الطلب العالمي على الطاقة وتراجع أسعار النفط في انخفاض حاد لعائدات الجباية البترولية، مما دفع الدولة إلى اللجوء إلى سياسات تقشفية وتقليص بعض النفقات العمومية للحفاظ على التوازنات المالية. وفي المقابل، ساهم الارتفاع النسبي لأسعار النفط خلال سنتي 2021 و2022 في تحسين الإيرادات العامة وتقليص العجز المالي نسبيًا.

ومن خلال ذلك يتضح أن قطاع المحروقات يشكل عنصرًا حاسمًا في استقرار المالية العامة الجزائرية، حيث ترتبط قدرة الدولة على تمويل مشاريعها وبرامجها الاجتماعية بحجم العائدات النفطية. غير أن هذا الوضع يكشف في الوقت نفسه هشاشة المالية العامة أمام الصدمات الخارجية، وهو ما يبرز أهمية تنويع مصادر الإيرادات العامة وتطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية لتقليل التبعية للمحروقات.

جدول رقم (03): يوضح تأثير المحروقات على المالية العامة في الجزائر (2012–2024)

السنة	نسبة مساهمة الجباية البترولية (%) في الإيرادات العامة	وضعية الميزانية العامة
2012	70%	**فائض نسبي**
2013	68%	**استقرار مالي**
2014	65%	**بداية تراجع الإيرادات**
2015	52%	**ارتفاع العجز المالي**
2016	48%	**تفاقم العجز**
2017	45%	**استمرار الضغوط المالية**
2018	47%	**تحسن نسبي**
2019	46%	**عجز متوسط**
2020	33%	**عجز مرتفع بسبب كورونا**
2021	40%	**تحسن تدريجي**
2022	52%	**ارتفاع الإيرادات النفطية**
2023	49%	**استقرار نسبي**
2024	47%	**توازن نسبي مع استمرار التبعية**

المصدر: إعداد الطالب اعتمادًا على تقارير وزارة المالية الجزائرية، وبنك الجزائر، وتقارير صندوق النقد الدولي المتعلقة بالمالية العامة الجزائرية خلال الفترة 2012–2024.

الشكل رقم (05): تأثير المحروقات على المالية العامة في الجزائر (2012–2024)

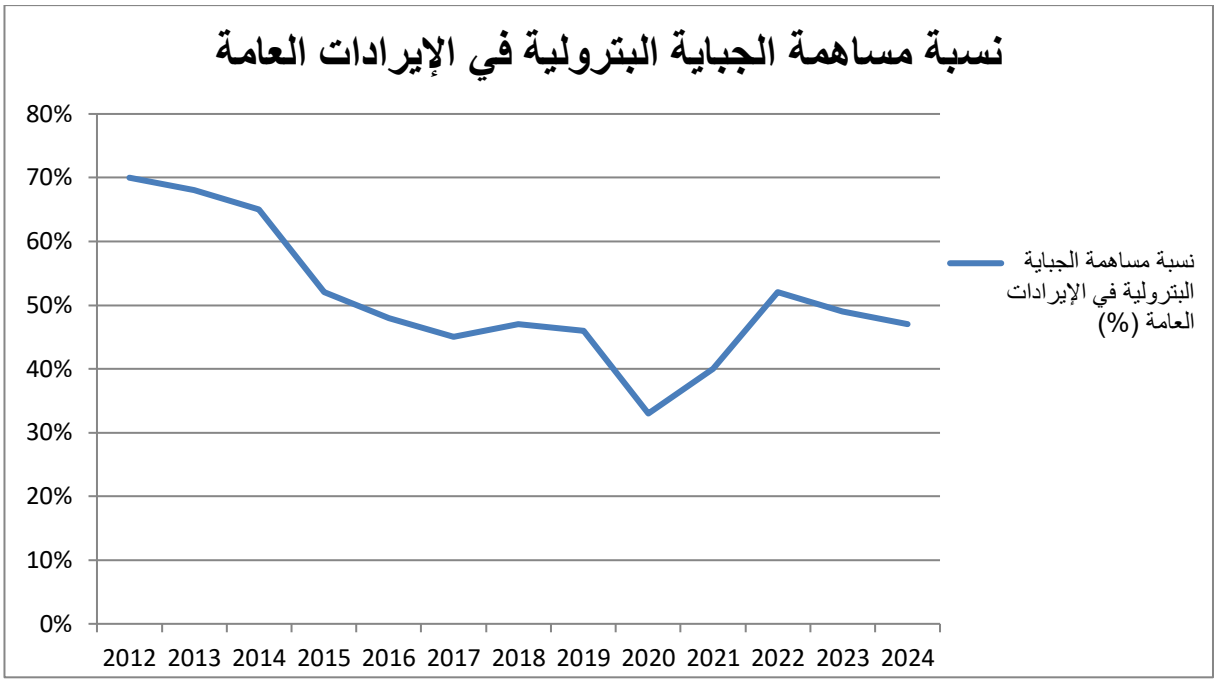

المصدر: إعداد الطالب اعتمادًا على بيانات على الجدول رقم (03)

يبين الشكل البياني تطور نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2024، حيث نلاحظ أن المالية العامة الجزائرية تعتمد بدرجة كبيرة على عائدات قطاع المحروقات. فقد سجلت نسبة مساهمة الجباية البترولية مستويات مرتفعة خلال السنوات الأولى من الفترة المدروسة، إذ بلغت حوالي 70% سنة 2012، وهو ما يعكس أهمية العائدات النفطية في تمويل الميزانية العامة وتغطية النفقات العمومية. غير أن هذه النسبة عرفت تراجعًا تدريجيًا ابتداءً من سنة 2014 نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، لتصل إلى أدنى مستوى لها سنة 2020 بحوالي 33% بسبب تداعيات جائحة كورونا وتراجع الطلب العالمي على الطاقة.

كما يوضح الشكل حدوث تحسن نسبي في مساهمة الجباية البترولية خلال السنوات اللاحقة، خاصة سنة 2022 التي شهدت ارتفاع أسعار النفط والغاز عالميًا، حيث ارتفعت النسبة إلى أكثر من 50%. ورغم هذا التحسن، فإن المؤشرات تبين استمرار تبعية المالية العامة الجزائرية لعائدات المحروقات، مما يجعل الميزانية العامة عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية. ويؤكد ذلك ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية لتحقيق استقرار مالي واقتصادي أكبر.

المطلب الرابع: دور المحروقات في ميزان المدفوعات

تؤدي المحروقات دورًا أساسيًا في تحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري، حيث تمثل المصدر الرئيسي لتدفقات العملة الصعبة، وهو ما يجعل ميزان المدفوعات الجزائري مرتبطًا بصورة مباشرة بأداء قطاع النفط والغاز. ويعتمد تمويل الواردات وتسديد الالتزامات الخارجية والمحافظة على احتياطات الصرف بدرجة كبيرة على عائدات صادرات المحروقات، الأمر الذي يجعل أي تغير في أسعار النفط العالمية ينعكس مباشرة على وضعية ميزان المدفوعات.

وخلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2024، شهد ميزان المدفوعات الجزائري عدة تحولات مرتبطة أساسًا بتطور أسعار النفط والغاز في الأسواق الدولية. ففي السنوات التي عرفت ارتفاعًا في أسعار النفط، سجل ميزان المدفوعات فوائض معتبرة نتيجة ارتفاع عائدات التصدير، وهو ما ساهم في تعزيز احتياطات الصرف وتحقيق نوع من الاستقرار المالي الخارجي. أما خلال فترات انخفاض الأسعار، خاصة منذ سنة 2014، فقد تعرض ميزان المدفوعات إلى ضغوط كبيرة بسبب تراجع إيرادات المحروقات مقابل استمرار ارتفاع الواردات.

كما تأثرت وضعية ميزان المدفوعات بشكل واضح خلال سنة 2020 نتيجة تداعيات جائحة كورونا، حيث أدى انخفاض الطلب العالمي على الطاقة إلى تراجع حاد في صادرات المحروقات، وهو ما تسبب في تسجيل عجز معتبر في ميزان المدفوعات وتراجع احتياطات النقد الأجنبي. وفي المقابل، سمح ارتفاع أسعار النفط والغاز خلال سنتي 2021 و2022 بتحسن الوضع الخارجي وعودة الفوائض نسبيًا.

ويبرز من خلال الأرقام أن ميزان المدفوعات الجزائري يبقى شديد الارتباط بعائدات المحروقات، باعتبارها المحدد الرئيسي لقدرة الاقتصاد الوطني على توفير العملة الصعبة والمحافظة على التوازنات الخارجية.

جدول رقم (04): يوضح دور المحروقات في ميزان المدفوعات في الجزائر (2012–2024)

السنة	احتياطي الصرف (مليار دولار)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	عائدات المحروقات (مليار دولار)
2012	190	+11.1	**70.58**
2013	194	+0.4	**63.81**
2014	179	-9.1	**58.46**
2015	144	-27.5	**33.08**
2016	114	-26.0	**27.91**
2017	97	-21.0	**33.67**
2018	79	-16.9	**38.93**
2019	62	-16.0	**33.37**
2020	48	-18.3	**20.00**
2021	45	-5.0	**34.50**
2022	61	+17.8	**60.00**
2023	69	+6.4	**50.49**
2024	72	+3.1	**45.23**

المصدر: إعداد الطالب اعتمادًا على تقارير بنك الجزائر، وزارة المالية الجزائرية، وتقارير صندوق النقد الدولي الخاصة بالاقتصاد الجزائري للفترة 2012–2024.

يبين الجدول العلاقة الوثيقة بين عائدات المحروقات ووضعية ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2024، حيث يتضح أن تحسن أو تراجع المؤشرات الخارجية للاقتصاد الجزائري يرتبط بصورة مباشرة بتطور عائدات النفط والغاز. فقد سجلت الجزائر خلال سنتي 2012 و2013 عائدات مرتفعة من المحروقات بلغت 70.58 و63.81 مليار دولار على التوالي، وهو ما ساهم في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وارتفاع احتياطات الصرف إلى مستويات قياسية بلغت حوالي 190 و194 مليار دولار. ويعكس ذلك الأثر الإيجابي لارتفاع أسعار النفط على التوازنات المالية الخارجية للاقتصاد الجزائري.

غير أن الجدول يبرز أيضًا مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط، حيث أدى الانخفاض الحاد في العائدات النفطية ابتداءً من سنة 2014 إلى تسجيل عجز متواصل في ميزان المدفوعات وتراجع كبير في احتياطات الصرف، التي انخفضت من 179 مليار دولار سنة 2014 إلى 48 مليار دولار فقط سنة 2020، نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط وتداعيات جائحة كورونا. وفي المقابل، ساهم ارتفاع عائدات المحروقات خلال سنتي 2022 و2023 في تحسن ميزان المدفوعات وارتفاع احتياطات الصرف من جديد، وهو ما يؤكد استمرار اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات كمصدر أساسي للعملة الصعبة وضمان التوازنات الخارجية.

الشكل رقم (04): دور المحروقات في ميزان المدفوعات في الجزائر (2012–2024)

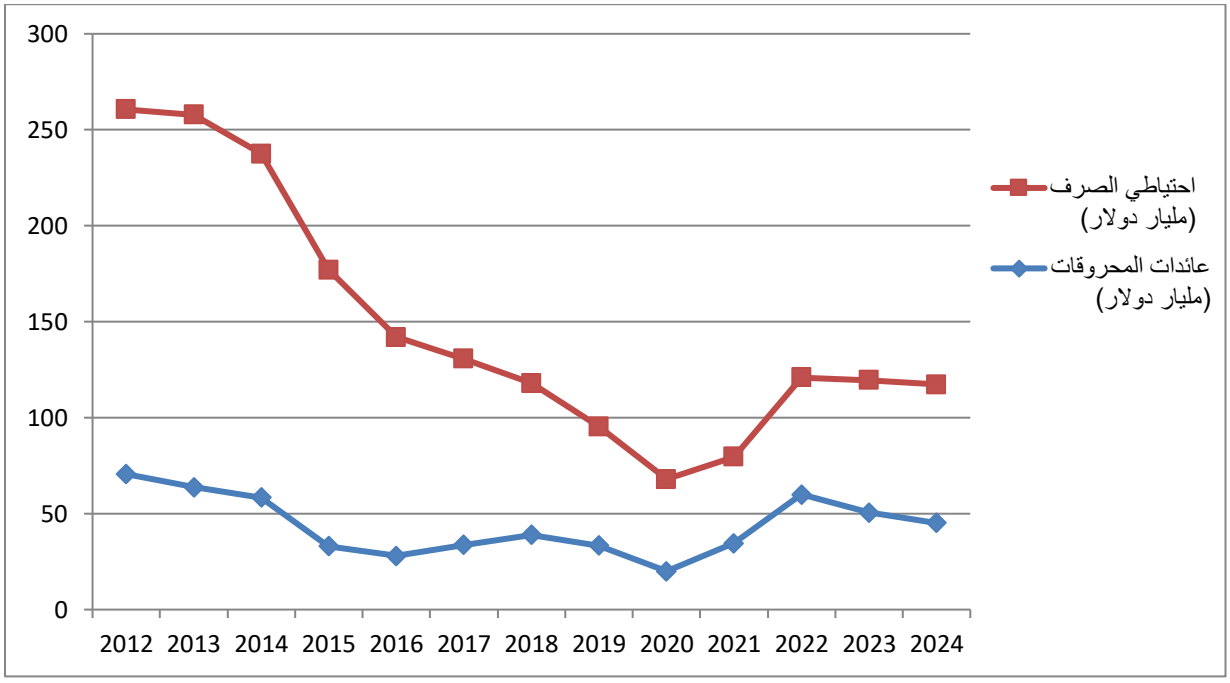

المصدر: إعداد الطالب اعتمادًا على بيانات على الجدول رقم (04)

يبين الشكل البياني تطور العلاقة بين عائدات المحروقات واحتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2024، حيث يظهر وجود ارتباط مباشر بين المتغيرين، إذ كلما ارتفعت عائدات المحروقات ارتفعت احتياطات الصرف، والعكس صحيح. فقد سجلت الجزائر خلال السنوات الأولى من الفترة المدروسة مستويات مرتفعة من احتياطات الصرف تجاوزت 250 مليار دولار، بالتزامن مع ارتفاع عائدات المحروقات

التي بلغت أكثر من 70 مليار دولار سنة 2012، وهو ما يعكس استفادة الاقتصاد الجزائري من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال تلك الفترة.

كما يوضح الشكل التراجع المستمر في احتياطات الصرف ابتداءً من سنة 2014 نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط وتراجع عائدات المحروقات، حيث انخفضت الاحتياطات إلى مستويات متدنية بلغت حوالي 70 مليار دولار سنة 2020، بالتزامن مع تراجع عائدات المحروقات إلى حوالي 20 مليار دولار بسبب تداعيات جائحة كورونا. غير أن السنوات اللاحقة شهدت تحسنًا نسبيًا نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز، حيث ارتفعت عائدات المحروقات مجددًا وتحسنت احتياطات الصرف بداية من سنة 2022. ويؤكد هذا الشكل مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات في دعم التوازنات الخارجية وتوفير العملة.

المبحث الثاني: أثر تقلبات قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي 2012–2024

يتعرض قطاع المحروقات لتقلبات مستمرة نتيجة تأثره بالتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية، خاصة ما يتعلق بأسعار النفط والغاز في الأسواق الدولية، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاداً يعتمد بدرجة كبيرة على العائدات النفطية. وقد أظهرت مختلف الأزمات النفطية خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2024 مدى حساسية الاقتصاد الوطني تجاه تقلبات أسعار النفط، حيث أثرت هذه التغيرات على معدلات النمو الاقتصادي، الصادرات، الإيرادات العامة، واحتياطات الصرف. كما ساهمت الأزمات النفطية في إبراز هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام الصدمات الخارجية. ومن خلال هذا المبحث سيتم تحليل تطور أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مع دراسة العلاقة بين الإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي، إضافة إلى التطرق إلى انعكاسات الأزمات النفطية وآفاق تنويع الاقتصاد وتقليل التبعية لقطاع المحروقات.

المطلب الأول: تحليل تطور أسعار النفط وأثرها على النمو الاقتصادي

أما فيما يخص أسعار البترول و التي تتحكم فيها عوامل خارجية لا يمكن السيطرة عليها، فبتتبع حركة الأسعار عبر الزمن فنلاحظ أنها تتغير تبعا لتغير للظروف الاقتصادية و السياسية و الأزمات و القرارات العالمية، فبحلول الأزمة البترولية التي شهدتها سنة 1986 انهارت أسعار البترول إلى حوالي 14.43 دولار للبرميل، في حين وصل سعر البترول سنة 1998 12.72 دولار للبرميل بسبب الأزمة الأسيوية، كما أن أحداث 11

سبتمبر 2001 و الحرب على العراق 2003، توقف الإنتاج الروسي، تراجع قيمة الدولار، انخفاض مخزون الو.م.أ ، انخفاض إنتاج بعض الدول نتيجة عدم الاستقرار السياسي كان لها أثر واضح على ارتفاع أسعار البترول، لكن في الآونة الأخيرة شهدت أسعار البترول تراجع كبير بسبب عودة إيران إلى الإنتاج، محافظة منظمة الأوبك على حصتها الإنتاجية، و تراجع نمو اقتصاد اكبر الدول

فيما يلي تطور أسعار البترول عالميًا (متوسط سعر خام برنت) خلال الفترة 2012–2024، وهو المؤشر الأكثر استعمالًا في الدراسات الاقتصادية. الوحدة: دولار أمريكي/برميل.

الجدول رقم(05): تطور أسعار البترول(2012–2024)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
السعر	111,66	108,56	99,03	52,35	43.73	54.19	71.31
السنوات	2019	2020	2021	2022	2023	2024	
السعر	64.30	41.96	70.86	100.93	82.49	80.76	

المصدر: من إعداد الباحث

يبين الجدول تطور أسعار البترول العالمية، ممثلة في متوسط سعر خام برنت، خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2024، حيث نلاحظ أن أسعار النفط عرفت تذبذبًا واضحًا نتيجة تأثرها بعدة عوامل اقتصادية وسياسية وجيوسياسية. فقد سجلت الأسعار مستويات مرتفعة خلال السنوات الأولى من الفترة المدروسة، إذ بلغ سعر البرميل 111.66 دولار سنة 2012 و108.56 دولار سنة 2013، وهو ما يعكس استقرار الطلب العالمي على الطاقة وارتفاع النشاط الاقتصادي العالمي آنذاك. غير أن الأسعار بدأت في التراجع ابتداءً من سنة 2014 لتصل إلى 52.35 دولار سنة 2015، ثم إلى 43.73 دولار سنة 2016، نتيجة تخمة العرض النفطي في الأسواق العالمية، وتراجع الطلب، إضافة إلى قرارات بعض الدول المنتجة بالحفاظ على مستويات إنتاج مرتفعة.

كما يظهر الجدول تأثر أسعار النفط بالأزمات العالمية، خاصة خلال سنة 2020 التي شهدت انتشار جائحة كورونا، حيث انخفض متوسط سعر البرميل إلى 41.96 دولار نتيجة انهيار الطلب العالمي على الطاقة وتراجع النشاط الاقتصادي الدولي. وفي المقابل، شهدت الأسعار ارتفاعًا ملحوظًا خلال سنتي 2021 و2022، إذ

بلغت 70.86 دولار و100.93 دولار على التوالي، مدفوعة بعودة النشاط الاقتصادي العالمي وارتفاع الطلب على الطاقة، إضافة إلى الاضطرابات الجيوسياسية في أسواق الطاقة العالمية. أما خلال سنتي 2023 و2024 فقد عرفت الأسعار نوعًا من التراجع النسبي والاستقرار، حيث بلغت 82.49 دولار و80.76 دولار للبرميل، وهو ما يعكس استمرار حساسية سوق النفط للتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية.

1- أثر أسعار البترول على الصادرات الجزائرية

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على مورد وحيد، حيث تمثل الثروة النفطية الركيزة الأساسية لعملية التنمية و الممول الرئيسي للاقتصاد الجزائري، و هو يهمن على الصادرات الجزائرية مقارنة ببقية القطاعات حيث يساهم بحوالي 97% من إجمالي الصادرات، و عليه نجد أن أغلبية الموارد التي تعتمد عليها الدولة تأتي من قطاع المحروقات ، و بالتالي مع قلة الموارد المالية الأخرى (كالمدخرات، و الاستثمارات) تجد أن معظم برامج التنمية المسطرة من قبل الدولة تعتمد على الإيرادات المحققة من هذا القطاع، بناءا على ما سبق فإن عملية التنمية ترتبط بشكل كبير بأي تغيرات قد تطرأ على هذا القطاع، و خاصة التغيرات الحاصلة على مستوى الأسعار و ما لها من انعكاسات على سير عملية التنمية.

الجدول (06): مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات

السنة	الصادرات خارج مجال المحروقات	صادرات المحروقات	إجمالي الصادرات	النسبة ٪
2012	2062	69804	71866	%97.3
2013	2165	63752	65917	%96.7
2014	2582	60304	62886	%94.39
2015	2063	35724	37787	%94.54
2016	1780	28246	30026	%94.07
2017	1930	33261	35191	%94.51
2018	2830	38338	41168	%93.12
2019	2960	32570	35530	%91.7
2020	2300	20020	22320	%89.7

%88.6	39510	35010	4500	2021
%88.5	60600	53600	7000	2022
%87.4	57400	50200	7200	2023
%86.7	57100	49500	7600	2024

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

يبين الجدول تطور مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2024، حيث يتضح أن الاقتصاد الجزائري ظل يعتمد بصورة كبيرة على صادرات المحروقات باعتبارها المصدر الرئيسي للعملة الصعبة. فقد تراوحت نسبة مساهمة المحروقات في إجمالي الصادرات بين 86% و98% خلال مختلف سنوات الدراسة، وهي نسب مرتفعة تعكس الطابع الريعي للاقتصاد الوطني وضعف تنوع الصادرات خارج قطاع النفط والغاز. كما نلاحظ أن صادرات المحروقات سجلت مستويات مرتفعة خلال سنوات ارتفاع أسعار النفط، خاصة سنة 2008 أين بلغت 77361 مليون دولار، وهو ما أدى إلى ارتفاع إجمالي الصادرات إلى 79298 مليون دولار.

ومن جهة أخرى، يظهر الجدول تأثر الصادرات الجزائرية بتقلبات أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية، حيث تراجعت صادرات المحروقات بشكل واضح خلال سنوات الأزمات، خاصة سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية، ثم خلال الفترة 2014–2016 بسبب انهيار أسعار النفط، وأيضًا سنة 2020 بفعل جائحة كورونا، إذ انخفضت صادرات المحروقات إلى 20020 مليون دولار فقط. ورغم تسجيل تحسن نسبي خلال السنوات الأخيرة، إلا أن مساهمة الصادرات خارج المحروقات بقيت محدودة مقارنة بإجمالي الصادرات، بالرغم من ارتفاعها التدريجي من 1099 مليون دولار سنة 2005 إلى 7600 مليون دولار سنة 2024. ويعكس ذلك استمرار التبعية الكبيرة لقطاع المحروقات، مع وجود مؤشرات على بداية تحسن نسبي في تنويع الصادرات خلال السنوات الأخيرة.

المطلب الثاني: العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي والإيرادات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2012–2024

تُعد الإيرادات النفطية من أهم المحددات المؤثرة في النمو الاقتصادي بالجزائر، نظراً لاعتماد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على قطاع المحروقات باعتباره المصدر الرئيسي للعملة الصعبة والإيرادات العامة. فارتفاع عائدات

النفط والغاز ينعكس إيجابًا على الإنفاق الحكومي والاستثمار العمومي، مما يساهم في تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبيًا، بينما يؤدي تراجع هذه الإيرادات إلى انخفاض القدرة التمويلية للدولة وتباطؤ النشاط الاقتصادي.

وقد شهدت الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2024 تذبذبًا واضحًا في معدلات النمو الاقتصادي نتيجة التقلبات التي عرفتها أسعار النفط في الأسواق العالمية. ففي السنوات التي سجلت فيها الإيرادات النفطية مستويات مرتفعة، حافظ الاقتصاد الجزائري على معدلات نمو مستقرة نسبيًا، مستفيدًا من ارتفاع الإنفاق العمومي وتمويل المشاريع التنموية. غير أن انهيار أسعار النفط ابتداءً من سنة 2014 أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية بشكل حاد، وهو ما أثر سلبًا على الأداء الاقتصادي وأدى إلى انخفاض معدلات النمو.

كما عرفت سنة 2020 تراجعًا اقتصاديًا غير مسبوق بسبب تداعيات جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط والطلب العالمي على الطاقة، حيث سجل الاقتصاد الجزائري معدل نمو سلبي نتيجة تقلص النشاط الاقتصادي وتراجع عائدات المحروقات. وفي المقابل، شهدت السنوات اللاحقة تحسنًا نسبيًا بفعل ارتفاع أسعار النفط والغاز، مما ساهم في استعادة الاقتصاد الجزائري لجزء من نشاطه وتحقيق معدلات نمو إيجابية.

وتبرز هذه المعطيات مدى الارتباط القوي بين الإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر، الأمر الذي يؤكد استمرار التبعية لقطاع المحروقات، ويبرز في الوقت ذاته ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية وتقوية مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وأقل تأثرًا بتقلبات الأسواق النفطية.

جدول رقم (07): العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي والإيرادات النفطية في الجزائر (2012–2024)

السنة	معدل النمو الاقتصادي **(%)**	الإيرادات النفطية (مليار دولار)
2012	3.4%	**70.58**
2013	2.8%	**63.81**
2014	3.8%	**58.46**
2015	3.7%	**33.08**
2016	3.2%	**27.91**

33.67	1.4%	2017
38.93	1.2%	2018
33.37	0.8%	2019
20.00	-5.1%	2020
34.50	3.5%	2021
60.00	4.1%	2022
50.49	3.8%	2023
45.23	3.4%	2024

المصدر: إعداد الطالب اعتمادًا على تقارير بنك الجزائر، وزارة المالية الجزائرية، وتقارير صندوق النقد الدولي الخاصة بالاقتصاد الجزائري للفترة 2012–2024.

ويتضح من خلال الجدول أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تتأثر بصورة مباشرة بتطور الإيرادات النفطية، حيث ترتفع معدلات النمو خلال فترات ارتفاع أسعار النفط والعائدات البترولية، بينما تتراجع عند انخفاضها، مما يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على قطاع المحروقات.

المطلب الثالث: الأزمات النفطية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري

شهد الاقتصاد الجزائري خلال العقود الأخيرة عدة أزمات نفطية نتيجة التقلبات الحادة التي عرفتها أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على مختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية، باعتبار أن الاقتصاد الوطني يعتمد بشكل كبير على عائدات المحروقات في تمويل الميزانية العامة وتوفير العملة الصعبة. وقد أبرزت هذه الأزمات مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام الصدمات الخارجية، خاصة في ظل محدودية مساهمة القطاعات غير النفطية في خلق الثروة والصادرات.

وتُعد أزمة سنة 2014 من أبرز الأزمات النفطية التي أثرت على الجزائر، حيث أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية إلى تراجع كبير في الإيرادات البترولية، بعدما انتقلت أسعار النفط من مستويات تفوق 100 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولارًا. وقد تسبب ذلك في انخفاض عائدات التصدير وتراجع احتياطات الصرف، إضافة إلى ارتفاع عجز الميزانية وميزان المدفوعات.

كما عرفت الجزائر أزمة اقتصادية حادة خلال سنة 2020 بسبب جائحة كورونا، التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي على الطاقة وتراجع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، الأمر الذي انعكس سلبًا على الاقتصاد الوطني. وقد أدى ذلك إلى تراجع النمو الاقتصادي، انخفاض الإيرادات العامة، تقليص الإنفاق العمومي، وارتفاع الضغوط المالية على الدولة.

وأثرت الأزمات النفطية كذلك على قيمة الدينار الجزائري، حيث أدى انخفاض تدفقات العملة الصعبة إلى تراجع احتياطات النقد الأجنبي وزيادة الضغوط على سعر الصرف. كما انعكس تراجع الإيرادات النفطية على مستويات الاستثمار العمومي، إذ اضطرت الدولة إلى تقليص بعض المشاريع وتأجيل أخرى بسبب محدودية الموارد المالية.

ومن الناحية الاجتماعية، ساهمت الأزمات النفطية في ارتفاع معدلات البطالة وتراجع القدرة الشرائية نتيجة التضخم وارتفاع الأسعار، خاصة مع اعتماد الجزائر على الاستيراد في تلبية جزء معتبر من حاجياتها الاستهلاكية والإنتاجية. كما كشفت هذه الأزمات الحاجة الملحة إلى تنويع الاقتصاد وتقوية القطاعات الإنتاجية غير النفطية لتقليل التبعية للمحروقات.

جدول رقم (08): يوضح أبرز الأزمات النفطية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري

السنة	طبيعة الأزمة النفطية	أهم الانعكاسات على الاقتصاد الجزائري
2014	انهيار أسعار النفط عالميًا	**تراجع الإيرادات البترولية وعجز الميزانية**
2015	استمرار انخفاض أسعار النفط	**انخفاض احتياطات الصرف وتقليص الإنفاق العمومي**
2016	ضعف استقرار السوق النفطية	**تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع الضغوط المالية**
2020	جائحة كورونا وانهيار الطلب على النفط	**انكماش اقتصادي وتراجع الصادرات النفطية**

2022	اضطرابات سوق الطاقة العالمية	**تحسن الإيرادات النفطية وعودة الفوائض المالية**

المصدر: إعداد الطالب

ويتضح من خلال ما سبق أن الأزمات النفطية كان لها تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري، حيث أثرت على النمو الاقتصادي، المالية العامة، ميزان المدفوعات، واحتياطات الصرف، وهو ما يؤكد استمرار ارتباط الاقتصاد الوطني بعائدات المحروقات وضرورة تسريع جهود التنويع الاقتصادي لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

المطلب الرابع: آفاق تنويع الاقتصاد وتقليل التبعية لقطاع المحروقات

يُعد تنويع الاقتصاد من أبرز التحديات التي تواجه الجزائر في ظل الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات، إذ أظهرت مختلف الأزمات الاقتصادية وتقلبات أسعار النفط مدى هشاشة الاقتصاد الوطني أمام الصدمات الخارجية. وقد أدى هذا الوضع إلى تزايد الاهتمام بضرورة بناء اقتصاد متنوع يقوم على تطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى، بما يسمح بتقليص التبعية للمحروقات وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وأكثر استقرارًا.

وتسعى الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، من خلال تشجيع الاستثمار في قطاعات الصناعة، الفلاحة، السياحة، الطاقات المتجددة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويُنظر إلى هذه القطاعات باعتبارها بدائل استراتيجية قادرة على خلق الثروة ومناصب الشغل وزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ويعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي يمكن أن تساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري، بالنظر إلى الإمكانات الطبيعية والمساحات الزراعية التي تتوفر عليها الجزائر، إضافة إلى تنامي الاهتمام بتحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الاستيراد. كما يمثل القطاع الصناعي محورًا أساسيًا لتحقيق التنويع الاقتصادي، خاصة من خلال دعم الصناعات التحويلية وتشجيع الإنتاج المحلي ورفع نسبة الإدماج الصناعي.

ومن جهة أخرى، تمتلك الجزائر مؤهلات سياحية كبيرة يمكن استغلالها لتطوير قطاع السياحة وجعله مصدرًا هامًا للعملة الصعبة، لاسيما السياحة الصحراوية والثقافية والدينية. كما يُعد الاستثمار في الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية، من أهم الآفاق المستقبلية التي يمكن أن تقلل من الاعتماد على المحروقات التقليدية، خصوصًا في ظل التحولات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر.

ورغم هذه الإمكانات، لا تزال عملية التنويع الاقتصادي تواجه عدة تحديات، من بينها ضعف مناخ الاستثمار، البيروقراطية، التبعية التكنولوجية، محدودية الصادرات خارج المحروقات، وضعف مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. ولذلك فإن نجاح سياسة التنويع الاقتصادي يتطلب توفير بيئة استثمارية ملائمة، وتحسين الحوكمة الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية، وتشجيع الابتكار والمؤسسات الناشئة.

جدول رقم (08):أهم القطاعات المرشحة لتنويع الاقتصاد الجزائري

القطاع	أهميته في التنويع الاقتصادي
الفلاحة	**تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الواردات**
الصناعة التحويلية	**رفع الإنتاج المحلي وزيادة القيمة المضافة**
السياحة	**توفير العملة الصعبة وخلق مناصب شغل**
الطاقات المتجددة	**تقليل الاعتماد على النفط والغاز**
المؤسسات الناشئة	**دعم الابتكار وتنويع النشاط الاقتصادي**
الاقتصاد الرقمي	**تطوير الخدمات وتحسين الإنتاجية**

المصدر: إعداد الطالب

ومن خلال ما سبق، يتضح أن مستقبل الاقتصاد الجزائري يرتبط بمدى نجاح سياسات التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على المحروقات، وذلك عبر استغلال الإمكانات المتاحة وتطوير القطاعات البديلة القادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

خلاصة الفصل الثالث

تناول الفصل الثالث دراسة تأثير قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012–2024، حيث تم التطرق إلى مساهمة هذا القطاع في مختلف المؤشرات الاقتصادية، مثل الصادرات، الناتج المحلي الإجمالي، المالية العامة، وميزان المدفوعات. وقد أظهرت الدراسة أن المحروقات تشكل المصدر الرئيسي للعملة الصعبة والإيرادات العمومية، مما يجعل الاقتصاد الجزائري مرتبطًا بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية. كما بينت المؤشرات الإحصائية أن ارتفاع الإيرادات النفطية يساهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي ودعم التوازنات المالية والخارجية، في حين يؤدي انخفاضها إلى ظهور اختلالات اقتصادية ومالية.

كما تم التطرق إلى أثر الأزمات النفطية على الاقتصاد الجزائري، خاصة أزمة انهيار أسعار النفط سنة 2014 وأزمة كورونا سنة 2020، حيث انعكست هذه الأزمات سلبًا على النمو الاقتصادي واحتياطات الصرف والميزانية العامة. وفي المقابل، أبرز الفصل أهمية تنويع الاقتصاد وتقليل التبعية لقطاع المحروقات من خلال تطوير القطاعات الإنتاجية البديلة، باعتبار ذلك أحد أهم الحلول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر.

الخاتمة

الخاتمـــــــة العامة

من خلال هذه الدراسة التي تناولت أثر قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012–2024، يتضح أن المحروقات لا تزال تمثل الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني، باعتبارها المصدر الرئيسي للإيرادات العامة والعملات الأجنبية والمحرك الأساسي لمختلف الأنشطة الاقتصادية. وقد أظهرت مختلف المؤشرات الاقتصادية أن الاقتصاد الجزائري يرتبط بصورة مباشرة بأداء قطاع النفط والغاز، سواء من حيث الصادرات، أو الناتج المحلي الإجمالي، أو المالية العامة، أو ميزان المدفوعات.

كما بينت الدراسة أن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية كان لها تأثير واضح على الاقتصاد الجزائري، حيث أدى انخفاض الأسعار خلال بعض الفترات، خاصة منذ سنة 2014 وكذا خلال أزمة كورونا سنة 2020، إلى تراجع الإيرادات النفطية وظهور اختلالات اقتصادية ومالية تمثلت في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، تراجع احتياطات الصرف، ارتفاع عجز الميزانية، وتزايد الضغوط على المالية العامة. وفي المقابل، ساهم ارتفاع أسعار النفط خلال بعض السنوات في تحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق نوع من الاستقرار المالي والاقتصادي.

وقد أكدت الدراسة صحة الفرضيات المطروحة، حيث تبين أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، وأن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي وعلى مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية. كما اتضح أن ارتفاع الإيرادات النفطية يؤدي إلى تحسن مؤشرات الاقتصاد الوطني، غير أن هذا التحسن يبقى ظرفيًا ومرتبطًا بظروف الأسواق العالمية للطاقة.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها، تبرز الحاجة الملحة إلى تسريع مسار التنويع الاقتصادي وتقليل التبعية للمحروقات، وذلك عبر تطوير القطاعات الإنتاجية البديلة مثل الصناعة، الفلاحة، السياحة، الطاقات المتجددة، والاقتصاد الرقمي، بما يسمح ببناء اقتصاد أكثر تنوعًا وقدرة على مواجهة الأزمات الخارجية. كما يتطلب ذلك تحسين مناخ الاستثمار، تشجيع القطاع الخاص، دعم الابتكار، وتطوير البنية التحتية والموارد البشرية.

وفي الأخير، يمكن القول إن مستقبل الاقتصاد الجزائري يبقى مرتبطًا بمدى نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق التنويع الاقتصادي وتقوية القطاعات غير النفطية، بما يضمن تحقيق نمو اقتصادي مستدام واستقرار مالي أقل تأثرًا بتقلبات أسواق النفط العالمية.

النتائج:

من خلال دراسة مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2012–2024، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الأساسية، تتمثل فيما يلي:

1. أظهرت الدراسة أن قطاع المحروقات ما يزال يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث تجاوزت مساهمته في الصادرات الوطنية نسبة 90% خلال أغلب سنوات الدراسة، مما يعكس استمرار الطابع الريعي للاقتصاد الوطني .
2. تبين أن مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، الميزانية العامة، ميزان المدفوعات، واحتياطات الصرف، تتأثر بشكل مباشر بتغير أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية .
3. أدت الأزمات النفطية، خاصة أزمة 2014 وجائحة كورونا سنة 2020، إلى انخفاض حاد في الإيرادات النفطية، مما تسبب في :
   - تراجع النمو الاقتصادي،
   - ارتفاع عجز الميزانية،
   - انخفاض احتياطات الصرف،
   - تدهور ميزان المدفوعات .
4. أكدت الدراسة أن ارتفاع الإيرادات النفطية ينعكس إيجابيًا على معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق العمومي والاستثمار، في حين يؤدي انخفاضها إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي **أي وجود علاقة طردية بين الإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي** .
5. رغم الجهود الحكومية المبذولة لتنويع الاقتصاد، إلا أن مساهمة القطاعات غير النفطية في الصادرات والناتج المحلي الإجمالي ما تزال محدودة، وهو ما يدل على بطء عملية التنويع الاقتصادي .
6. أظهرت الدراسة أن اعتماد الميزانية العامة على الجباية البترولية يجعل المالية العامة عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات السوق النفطية .

7. تبين أن قطاع المحروقات يمثل المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، وبالتالي فإن استقرار ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف يبقى مرتبطًا بعائدات النفط والغاز .

التوصيات

بناء على النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في تقليل تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ومن أهمها:

1. تسريع سياسة التنويع الاقتصادي

2. تشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال : دعم المؤسسات المصدرة وتحسين جودة المنتجات الوطنية.

3. تحسين مناخ الاستثمار عبر : تقليص البيروقراطية و تبسيط الإجراءات الإدارية و توفير الحوافز الجبائية وتعزيز الشفافية والحوكمة الاقتصادية .

4. دعم القطاع الصناعي الوطني بالتركيز على الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة المرتفعة، وتقليل الاعتماد على الواردات وتشجيع الإدماج الصناعي .

5. الاستثمار في الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية، بالنظر إلى الإمكانات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر، بهدف تقليل الاعتماد على المحروقات التقليدية ومواكبة التحول العالمي نحو الاقتصاد الأخضر .

6. تعزيز دور القطاع الخاص والمؤسسات الناشئة من خلال توفير التمويل والدعم التقني، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال لخلق الثروة ومناصب الشغل .

7. تطوير رأس المال البشري عبر تحسين منظومة التعليم والتكوين المهني وربطها باحتياجات السوق، خاصة في المجالات التكنولوجية والصناعية .

8. تقوية الأمن الغذائي من خلال تطوير القطاع الفلاحي واستغلال الإمكانات الزراعية المتاحة لتقليص فاتورة الاستيراد.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: المراجع العربية

الكتب والمطبوعات الجامعية

1) أسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997: ص16.
2) أمين حواس، محاضرات في النمو الاقتصادي، جامعة إبن خلدون – تيارت كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2016،ص11.
3) أمينة مخلفي، محاضرات حول: مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم: العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 6.
4) تحسين التاجي الفاروقي، معجم الاقتصاد المعاصر، مراجعة : د. تيسير عبد الجابر، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2009: ص 422.
5) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا. ثقافيا. اقتصاديا. سياسيا. إداريا. بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 8.
6) حمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1983، ص8.
7) حمدي البنبي، " البترول المصري (تجارب الماضي وآفاق المستقبل) "، الطبعة الثانية، دار المعارف القاهرة، 1999 ، ص 33.
8) الدوسقي عبده إبراهيم، التلفزيون و التنمية، الطبعة الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، 2004، ص 180.
9) ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، ص50.
10) صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة، مؤسسة فريد ريش إيبرت، بغداد: ، 2013 . ص4.
11) القريشي، مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية– نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 209.
12) كبوش عاشور – الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني – مرجع سابق – ص: 169.

13) محمد خيتاوي، الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010. ص126.
14) محمد الرميحي، الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010.ص 15.
15) محمد صالح تركي القُريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010 :ص 36.
16) محمد منير حجاب، الإعلام و التنمية الشاملة، الطبعة الثانية، دار الفجر، القاهرة، 2000، ص 33.

2. الأطروحات والمذكرات الجامعية

1) بقي زكرياء. خنوفة سفيان. المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية العالية مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير بترولي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –2013. ص ص 9–10.
2) بلقاسم زياني، سياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي وانعكاساتها على التنمية في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة: اقتصاد التنمية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر. باتنة –1– 2018 ص237.
3) بولة محمد رضا، "مستقبل قطاع الغاز الجزائري في ظل الصراعات الدولية على مصادر تسويقه"، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية (جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2024، ص 23.
4) شويب أمينة، ضبط قطاع المحروقات أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص: القانون قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري – تيزي وزو – 2021 ص 34.
5) عيسى مقيليد، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة باتنة، 2007–2008، ص56.
6) مشدن وهيبة، أثر أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973–2003، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 23.

7) واكد وردية. سعدي هنادي إحلال الواردات في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص – قانون أعمال– كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو 2015. ص7.
8) وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر– ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم: العلوم الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص4.

3. المقالات والدوريات والملتقيات العلمية

1) امينة مخلفي. النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة – مجلة الباحث – العدد 09 – المجلد 08 – سنة 2011 – ص: 01.
2) بن شني عبدالقادر، د. بسدات كريمة، تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر بين تقلبات أسعار البترول و قصور الموارد المالية، مجلة التكامل الاقتصادي، الجزائر ، المجلد 08 العدد 01، 2020 ص115.
3) بن نانة، فاطمة زهرة، ونورية بن نانة. "معوقات التنمية في الجزائر وسبل معالجتها." الملتقى العلمي الدولي الأول: البرامج التنموية بين الواقع وتحديات الانتقال الطاقوي بالجزائر، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 19–20 فبراير 2020، الجزائر. ص 103.
4) جلولي محمد . بومدين محمد أمين . بن عياد محمد سمير الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية خلال الفترة 1991–2018 مجلة الإقتصاد الجديد المجلد 12 العدد 4 2021 ص 939.
5) الحمزة أحمد، البار أمين، العوامل والآليات المؤثرة في تحديد أسعار النفط، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9, العدد 1، 2022، ص ص 1101–1106.
6) العبسي علي . تجانية حمزة . تطور الاقتصاد الجزائري: من الاستعمار إلى الطفرة النفطية.. التحديات والآفاق المستقبلية. مجلة المنهل الاقتصادي, 8(2), 2025. ص610.
7) عامر نبيل. الاقتصاد الجزائري: الهيكل الإنتاجي والتشابك القطاعي. مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستديمة. المجلد 09 / العدد 01 – جوان 2024 ص443.
8) عبد الستار عبد الجبار موسى، العلاقة بين الأسعار الفورية والاسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية (دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك NYMEX)، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد (64)، بغداد، 2007: ص 23.

9) فاتح حركاتى. دور قطاع المحروقات في التنمية االقتصادية في الجزائر. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. المجلد –32 العدد –2 2018 .ص447.

10) فاطمة ايوب يعقوب يوسف. د. حميد عطية عبد الحسين الجوراني مفهوم الغاز الطبيعي ونشأته وخصائصه واستعمالاته والصناعات المرتبطة بالغاز الطبيعي مجلة الدراسات المستدامة . السنة الرابعة / المجلد الرابع / العدد الثالث / ملحق (١) . سنة 2022م ص ص 647-648.

11) فضيلة ملواح، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018)، مجلة افاق الاقتصادية، الجزائر ، المجلد 17، 2020م ، ص128.

12) كعيون عاشور – بلزوير بن علي – الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق العالمية – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد 01 – ص 157.

13) مباركي حسام الدين طه. بلخير آسية . دور القطاع الخاص في الحوكمة البيئية العالمية (دراسة حالة شركة بريتيش بتروليوم British Petroleum) المجلة الجزائرية للأمن الإنساني المجلد , 8العدد 1 2023 ص 522.

4. المواقع الإلكترونية

1) سناء أيمن، من ماذا يتكون النفط، نقلاً عن: http://mawdoo3.com/من_ماذا_يتكون_النفط، تم الاطلاع في 2026/03/14.

2) موسوعة الجزيرة https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/3/8/الموارد-الطبيعية تم الاطلاع في 2026/03/15.

3) وكالة اخبارنا نت وزير الطاقة : يتحدث عن آلية تسعير المحروقات الاردن 2022- https://akhbarna.net/article/147161 تم الاطلاع في 2026-03-15.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية (English References)

1- Books

1) Call T. Steven and William L. Holahan, Micro economics, Wadsworth Publishing Company, Belmont, second edition, California, 1983: P 11.
2) David Styan, France and Iraq: oil, arms and French policy making in the Middle East, Vol. (25), IB Tauris, New York, 2006: P 74.
3) Jeffrey M. Perloff, Microeconomics: theory and applications with calculus, Fourth Edition, Pearson, New Jersey, 2018: PP 507 – 508.
4) Mark Hirschey and Eric Bentzen, Managerial economics, 14th Edition, Cengage Learning, New York, 2016: P 490.
5) Michael L. Ross, The oil curse: How petroleum wealth shapes the development of nations. Princeton University Press, New Jersey, 2013: PP 27 – 63.

INSTANT VIEW

1) Mohamed Ramady and Wael Mahdi, OPEC in a Shale Oil World, Springer, Berlin. January 2015. PP 60 – 61.
2) N. Gregory Mankiw and Mark P. Taylor, Economics, 3rd Edition, Cengage Learning, 2014: PP 329 – 330.
3) Richard Scott, The history of the International Energy Agency: the first twenty years, Volume 1: Origins and structures of the IEA, Paris, 1994.
4) Richard Scott, The history of the International Energy Agency: the first twenty years, Volume 2: Major Policies and Actions of THE IEA, Paris, 1994.
5) Richard Scott, The history of the International Energy Agency: the first twenty years, Volume 3: Principal Documents, Paris, 1995.
6) Richard Scott and Craig S. Bamberger, The history of the International Energy Agency 1974-2005: IEA, the first 30 years, Volume 4, Organization for Economic, Paris, 2005.

7) Robert Slater, Seizing Power: The Grab for Global Oil Wealth, John Wiley & Sons, New Jersey, 2010: PP 63 – 74.

.2-Journal Articles & Reports

1) Devin Glick, A Look at the IEA 2011 Release of Strategic Oil Reserves, Bruxelles, 2011: P 1.
2) Meliha Benli Altunişik, "Rentier State Theory and the Arab Uprisings: An Appraisal", Uluslararasiilişkiler, vol 11, N 42, 2014, p 78.
3) Sharipov, Ilkhom: Contemporary Economic Growth Models and Theories: A Literature Review, CES Working Papers, ISSN 2067-7693, Alexandru Ioan Cuza University of Iasi, Centre for European Studies, Iasi, Vol. 7, Iss. 3, 2015. P 760.

.3 -Websites

1) Chevron Agrees to Sell 4,000 Gasoline Stations to Cumberland Farms, LA Times, November 9, 1985, https://www.latimes.com/archives/la-xpm-1985-11-09-fi-3637-story.html (accessed March 14, 2026.(
2) DFID, Economic growth: the impact on poverty reduction, inequality, human development and jobs, pp 3-11. [https://www.oecd.org](https://www.google.com/search?q=https%3A%2F%2Fwww.oecd.org) (2026/05/17.(
3) "Natural gas explained", www.eia.gov, 2020-12-9, Retrieved 2026-3-15. Edited.
4) www.opec.org. :2015/05/15.

الملخص

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012–2024. وأظهرت النتائج أن المحروقات ما تزال تمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني ومصدرًا رئيسيًا للصادرات والإيرادات العامة والعملات الأجنبية. كما بينت الدراسة وجود علاقة مباشرة بين تقلبات أسعار النفط ومؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تحسن النمو الاقتصادي، بينما يتسبب انخفاضها في اختلالات مالية واقتصادية. وأكدت النتائج استمرار تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات رغم الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد. كما كشفت محدودية مساهمة القطاعات غير النفطية في دعم النمو الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تسريع التنويع الاقتصادي وتعزيز القطاعات الإنتاجية البديلة لتحقيق تنمية مستدامة وتقليل الاعتماد على عائدات النفط والغاز.

الكلمات المفتاحية: قطاع المحروقات، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، أسعار النفط، التنويع الاقتصادي.

Abstract

This study aimed to analyze the impact of the hydrocarbon sector on economic growth in Algeria during the period 2012–2024. The findings showed that hydrocarbons remain the main pillar of the national economy and the primary source of exports, public revenues, and foreign exchange earnings. The study also revealed a direct relationship between oil price fluctuations and macroeconomic indicators, as rising prices contribute to economic growth while declining prices lead to financial and economic imbalances. The results confirmed the continued dependence of the Algerian economy on the hydrocarbon sector despite diversification efforts. Furthermore, the contribution of non-hydrocarbon sectors to economic growth remains limited. The study concluded that accelerating economic diversification is essential to achieving sustainable development and reducing dependence on oil and gas revenues.

Keywords: Hydrocarbon Sector, Economic Growth, Algerian Economy, Oil Prices, Economic Diversification.

الملاحق

ملحق 1

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Department :

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله.

الطالب(ة): محمد خليلي

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 211490281 والصادرة بتاريخ: 2025-04-28

المسجل في شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد دولي

والمكلف(ة) بإنجاز: ☒ مذكرة ماستر أكاديمي؛ ☐ تقرير تربص. العنوان:

أثر التبعية المفرطة لقطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012-2024

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2026-06-23

الإمضاء

السنة الجامعية 2025/2026.